المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

تخصص : إدارة النزاعات الدولية

النزاع الإثني في نيجيريا وتداعياته على منطقة غرب إفريقيا

مذكرة لنيل شهادة ماستر فيالعلوم السياسية

إعداد الطالب

شعيب العابد

الأستاذ المشرف :

تسعديت مسيح الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: محمد بوعشة	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ: تسعديت مسيح الدين	**أستاذ محاضر**	**مشرفا و مقرراً**	**م م ع ع س**
الأستاذ: ابراهيم تيقامونين	**أستاذ محاصر**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذة: مصطفي خواص	**أستاذ مساعد**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**

السنة الجامعية : 2012/2011

شكر

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذة: مسيح الدين تسعديتلقبولها الإشراف على هذه المذكرة، على توجيهاتها و نصائحها القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني بمجهوداته ونصائحه لإتمام هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أبي..

أمي ..

وإلى روح نور الطاهرة..

ملخص :

يعتبر النزاع في نيجيريا من بين النزاعات الإفريقية الأكثر تعقيدا وعنفا، وتصنفه الدراسة على أنه نزاع إثني ديني طائفي من جهة، كما تصنفه من حيث الشدة على أنه من النزاعات المسلحة العنيفة. ويعد النزاع الإثني-الديني/ الطائفي في نيجيريا من النزاعات الإجتماعية طويلة الأمد، حيث تكون العوامل الداخلية المحدد الرئيسي للنزاع ضمن هذا النمط من النزاعات. وما يميز النزاع الإثني في نيجيريا هو تعبئة العامل الإثني والديني من أجل تحقيق وضمان الوصول إلى السلطة والحصول على الموارد.

و تتميز إدارة النزاع الإثني في نيجيريا بتعدد الأطراف على المستوى المحلي والدولي، وقد اعتمدت الحكومة النيجيرية آليات تقاسم السلطة على المستوى السياسي والاقتصادي وتمثل ذلك في التصميم المؤسسي في شكل الفيدرالية وتوزيع الموارد أفقيا وعموديا، وترى الدراسة أن النزاع في نيجيريا يتميز بدرجة استقطاب للدول الكبرى من ذلك فرنسا أمريكا مما كان لها دروا بارزا في إدارة النزاع. و للنزاع الإثني في نيجيريا تداعيات على عدة مستويات محلية وإقليمية، ساهمت كل منها في تأجيج و إطالة أمد النزاع.

Abstract :

The conflict in Nigeria is considered as the most complex one in Africa . It is an ethnic, religious, and communal , violent and armed conflict therefore our study concludes that conflict in Nigeria is a protracted social conflict.

The main characteristic of this conflict is the mobilization of ethnic and religious groups by thepolitical authority of the country to achieve and ensure access to power and resources.

A variety of actors participated in the Management of the Nigerian ethnic conflict. In fact, the Nigerian government adopted the policy of sharing power in the political and economic fields. It is seen in the institutional design via Federalism, and the distribution of resources both horizontally and vertically.The conflict has also attracted the attention of the major states as U.S and France, which played an important role in the management of the conflict.

That conflict has many implications at the local and regional levels which contributed to the instilling and enduring of the conflict.

Résumé :

Le conflit au Nigeria est considéré parmi les conflits africains plus complexe et plus violent, L'étude a classé le conflit comme un conflit ethniques – religieux d'un côté, et d'un autre part selon la classification en termes d'intensité L'étude a également classé le conflit comme un conflit violent armé. Ce qui distingue le conflit ethnique au Nigeria est de mobiliser le groupe ethnique et religieuse dans le but d'atteindre et de garantir l'accès au pouvoir et l'accès aux ressources.

la gestion de conflit ethnique au Nigeria se caractérise par la multiplicité des partis au niveau local et au niveau international. la gestion de se conflict a été adopté par les mécanismes du gouvernement nigérian par le partage du pouvoir au niveau politique, économique et représentée dans la conception institutionnelle sous la forme de fédéralisme et la répartition des ressources, à la fois horizontalement et verticalement, l'étude suggère que le conflit au Nigeria est caractérisé par le degré de polarisation des grands Etats comme USA et la France, qui a eu un rôle principal dans la gestion des conflits.

Et Ce qui distingue le conflit ethnique au Nigeria avec d'autres conflits en Afrique est la non-prolifération et cela En raison de la forme de gestion suivie par le gouvernement nigérian, en plus des positions de certains partis internationaux.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

رقم الجدول	محتوى الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	يوضح تصنيف النزاعات لدى كل من الباحثين :Miall، Woodhouse،Ramsbotham	16
جدول رقم 2	يوضح يوضح الأغلبيات الإثنية الجديدة	20
جدول رقم 3	يوضح النسب المئوية للإثنيات في نيجيريا	23
جدول رقم 4	يوضح التوزيع الديني عبر المناطق الجغرافية الستة المعتمدة في الدراسة	27
جدول رقم 5	يوضح الناتج الإجمالي المحلي في قطاعي الزراعة والنفط لنيجيريا من سنة 1970- 2005	35
جدول رقم 6	يوضح نتائج المسح في منطقة دالتا النيجر	37
جدول رقم 7	يوضح التخصيصات العمودية للخزينة الفدرالية من سنة 1980-2004	53
جدول رقم 8	يوضح التقسيم الأفقي للعائدات في نيجيريا	55
جدول رقم 9	يوضح آليات تعامل منظمات المجتمع المدني مع النزاع الإثني في نيجيريا	61
جدول رقم 10	يوضح كمية النفط المسروق في جنوب نيجيريا من 2000-2008	80

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	محتوى الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 1	يوضح سيطرت الإثنيات الرئيسية على الأقليات الإثنية في المجال السياسي	26
شكل رقم 2	يوضح العوامل البنيوية للنزاع الإثني في نيجيريا	43
شكل رقم 3	يوضح القدرة الإنتاجية للنفط لدول غرب إفريقيا لسنه 2006	67
شكل رقم 4	يوضح توقعات إستهلاك النفط في سنة 2030	67

قائمة الخرائط :

رقم الخريطة	محتوى الخريطة	رقم الصفحة
خريطة رقم 1	توضح التقسيمات الإثنية عبر المناطق الجغرافية الستة	24
خريطة رقم 2	يوضح : مواقع إنتاج النفط في دالتا النيجر	39
خريطة رقم 3	توضح : أهم مناطق عبور الأسلحة عبر الحدود النيجيرية	92

الفـهــرس

الشكر.....I

الإهداء.....II

ملخص III

قائمة الجداول و الأشكال.....VI

الفهرس VIII

مقدمة 1

الفصــل الأول : طبيعة وعوامل النزاع في نيجيريا

المبحث الأول : طبيعة و تصنيف النزاع في نيجيريا 13

المطلب الأول : طبيعة النزاع في نيجيريا 13

المطلب الثاني : تصنيف النزاع في نيجيريا 15

المطلب الثالث : مستويات النزاع في نيجيريا 19

المبحث الثاني : العوامل البنيوية للنزاع في نيجيريا 21

المطلب الأول : العوامل الإجتماعية 21

الفرع الأول : خطوط التقسيمات الإثنية في نيجيريا 21

الفرع الثاني : خطوط التقسيمات الدينية في نيجيريا 27

الفرع الثالث : دور العامل التاريخي في بروز العامل الإثني 30

المطلب الثاني : العوامل السياسية و الإقتصادية 32

الفرع الأول : العوامل السياسية 32

الفرع الثاني : العوامل الإقتصادية 35

المطلب الثالث : العامل البيئي 38

خلاصة واستنتاج 42

الفصـل الثـــانـي : إدارة النـــــزاع الإثني فـــــي نـيجيــريـا

المبحث الأول : المستوى الحكومي المحلي 44

المطلب الأول : الآليات السياسية 44

الفرع الأول : التصميم المؤسسي : إنشاء الولايات والحكومات المحلية 44

الفرع الثاني : التحول الديمقراطي كآلية لإدارة النزاع .....،.....49

الفرع الثالث : توزيع المناصب أو التمثيل .....،.....50

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية .....،.....52

الفرع الأول : التقاسم العمودي للعائدات 52

الفرع الثاني : التقاسم الأفقي للعائدات 54

الفرع الثالث : التنمية الإقتصادية 55

المطلب الثالث : الآليات العسكرية 56

المبحث الثاني : المستوى غير الحكومي المحلي 58

المطلب الأول : الزعماء التقليديون 58

المطلب الثاني : المجتمع المدني 60

المبحث الثالث : الأطراف الدولية 64

المطلب الأول : الفواعل الحكومية الدولية 64

الفرع الأول : فرنسا 64

الفرع الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية 66

المطلب الثاني : الفواعل الدولية غير الحكومية 72

خلاصة واستنتاج.....75

الفصل الثالث : تأثيرات النـــزاع الإثني في نيجيريا : بين التداعيات المحلية والإقليمية

المبحث الأول : التداعيات المحلية 76

المطلب الأول : المأزق الأمني المجتمعي وعسكرة المجتمع النيجيري 76

المطلب الثاني : إنخفاض إنتاج النفط 79

المطلب الثالث : الإتجار بالبشر.....81

المطب الثالث : النزوح الداخلي.....
83

المبحث الثاني : التداعيات الإقليمية 86

المطلب الأول : القرصنة في خليج غينيا.....86

المطلب الثاني إنتشار الأسلحة غير الشرعية في غرب إفريقيا 89

المطلب الثالث : الإرهاب في منطقة الساحل غرب إفريقيا.....92

خلاصة واستنتاج 97

خاتمة 98

قائمة
المراجع.....101

الملاحق.....110

مقدمة

مقدمة :

عـرف النظـام الـدولـي لما بعد سنة 1945تراجعا في عدد الحروب بين الدول، وهذا ما لاحظه كلا منHolsti وKaldor، وفي هذا السياق يقول **Holsti**: "...المشكلة أن الصـورة الكلاوزفيتشية للحـرب-فضلا عن التجهيزات النظرية- أصبحت لا تتجاوب وخصائص ومصادر النزاعات المسلحة على نحو متزايد لفترة ما بعد 1945"[1]. هذا ما يوحي أن تحاليل الحرب بين الدول التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية قبل سنة 1945، لم تعد ذات صلة إلى حد كبير لفترة ما بعد 1945.

وفي هذا الإتجاه تم التحول من النزاعات العنيفة بين الدول، التي تشترك فيها القوات المسلحة بين دولتين أو أكثر، إلى النزاعات العنيفة داخل الدولة والتي تشمل الفصائل المسلحة والفئات الإجتماعية المتنافسة، كفاعلين رئيسيين للنزاع، فبدأت بذلك تتزايد وتنتشر النزاعات المحلية/الوطنية-الفرعية.وفي هذا السياق يقولEdwardAzar:" **بأن حروب القرن الواحد والعشرين لا تدور حول السياسة الخارجية أوالشرف، بل هي قائمة حول الحكم ودور الأمم والمجتمعات داخل الدول** "[2].

وهناك من الباحثين من أطلق مصطلح "النزاعات الإثنية" على هذا النمط من النزاعات، وقد لاحظ البعض من الباحثين أن الأنماط الجديدة للنزاعات لما بعد الحرب الباردة هي في الواقع ليست جديدة، لكنها كانت سائدة في ظل أنماط جيوساسية مختلفة، حيث لم تسمح الحرب الباردة والإستقطاب الدولي بالبروز الواضح لهذا النمط من النزاعات.

و شهدت القارة الإفريقية مجموعة من النزاعات الإثنية منذ بداية التسعينات، والتي عرفت تزايدا ملحوظا مست أجزاء كبيرة منها، ما أصبح يهدد وبشكل حقيقي أمن القارة الإفريقية. ويمكن أن نشير إلى ماكتبه**Robert Jackson** في الدورية الأمريكية **Atlantic Monthy** حيث وصفهابالفوضى القادمة إلى إفريقيا وذلك بسبب زيارته لمناطق النزاعات الإثنية في إفريقيا الغربية.

و تعاني نيجيريا كأغلب الدول الإفريقية، ودول غرب إفريقيـا من النزاعـات الإثنيـة، حيث يـرى كلا من **Ted Gurr** و **Monty Marshall** أن نيجيريا تواجه اليوم تحديات أكبر

---

[1]- Josef L. Soeters, **Ethnic Conflict and Terrorism : The origins and Dynamics Of CivilWars**, (Routledge, 2005), p.6.

[2] - **Ibid**, p.9.

للسلام والاستقرار أكثر من أي وقت مضى بسبب هذا النمط من النزاعات[3]، فنيجيريا تضم فسيفساء ونسيجا غير منسجم من المجموعات الإثنية، كما تضم مزيجا وتنوعا دينيا وطائفيا مختلفا، حيث يقدر الباحثين وجود أكثر من 250 مجموعة إثنية، و حوالي 250 مجموعة إثنية فرعية،إضافة إلى التقاطعات الإثنية الموجودة بين نيجيريا وبعض دول منطقة غرب إفريقيا كالنيجر من الشمال، والبنين من الحدود الشرقية،إضافة إلى الكاميرون من الجهة الغربية، ، ما جعلها واحدة من مناطق التوتر العديدة من جهة، و مختبرا هاما لإنتاج المعرفة في دراسة النزاعات من جهة أخرى.

أولا – الإطار المنهجي :

1- المشكلة البحثية :

تشهد نيجيريا عدم تجانس إجتماعي بالنظر إلى التعدد الإثني والديني، لذلك يعد النزاع فيها من أعقد النزاعات الممتدة زمنيا في القارة الإفريقية، لاسيما وأن هناك تقاطعات إثنية تربط نيجيريا بدول الجوار، كما يتميز بدرجة استقطاب عالية لفواعل متعددة،

ومن ثم وجب علينا طرح السؤال التالي :

هل ترجع التداعيات الإقليمية للنزاع الإثني في نيجيريا على منطقة غرب إفريقيا إلى طبيعة النزاع في حد ذاته أم إلى شكل إدارته؟.

2- التساؤلات الفرعية :

- ما موقع العامل الإثنو-ديني في النزاع بنيجيريا؟

- ما هي أشكال إدارة النزاع الإثني في نيجيريا؟

- ماهي أسباب طول واستمراريةالنزاع في نيجيريا رغم جهود الإدارة المبذولة؟

- ماهي طبيعة التهديدات التي يشكلها النزاع الإثني في نيجيريا على منطقة غرب إفريقيا؟

3- مجالات الدراسة :

---

[3]- إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2009–2010)، ص.128.

الإطار الزماني:

تندرج هذه الدراسة في سياق زمني يمتد من مرحلة ما بعد الإستعمارللدولة النيجيرية إلى يومنا الحالي،أي من سنة 1960 إلى سنة 2011.

الإطار المكاني:

يدخل الإطار المكاني للدراسة ضمن مستويين رئيسيين :

- المستوى المحلي: حيث نحاول إبراز مختلف التداعيات المحلية للنزاعالإثني في نيجيريا.

- المستوى الإقليمي: في هذا المستوى نحاول إبراز مختلف التداعيات الإقليمية للنزاع الإثنيفي نيجيريا،مع ربطها بالتداعيات الدوليةفي بعض الأحيان، وذلك بسبب الترابط الوثيق بين ما هو إقليمي وما هو دولي، فكثيرا من الأحيان ما تكون هذه التداعيات ذات طبيعة مركبة ما اقتضى منا هذا الربط.

4-الفرضيات :

- يلعب التعدد الإثني- الديني في نيجيريا دورا في زيادة شدة النزاع.

- إن العوامل السياسية والإقتصادية هي العوامل المحددة للنزاع في نيجيريا.

- تعود صعوبة إدارة النزاع في نيجيريا إلى تعدد فواعله.

- كلما يشتد النزاع في نيجيريا داخليا تزيد تأثيراته على منطقة غرب إفريقيا.

5-مبررات اختيار الموضوع :

- الطبيعة المعقدة للنزاعات الإثنية وخاصة النزاع الإثني في نيجيريا، هذا ما يجعله من المسائل العالقة،ويصف **Thomas Kuhn** هذا النوع من المسائل بالألغاز العالقة دون حلول puzzleswithoutsolution، وبالتالي فالنزاعاتالإثنية غالبا ما تستفز الباحثين، ومن أجل ذلكنحاول تحريك الموضوع وفهم متغيرات النزاع الإثني في نيجيريا، وإيجاد العلاقة فيما بينها.

- الوزن المهم الذي تحتله نيجيريا في القارة الإفريقية وفي منطقة غرب إفريقيا بالتحديد،ما يؤهلها أن تكون دولةمحورية وهي كذلك، فهي تتميزبموقع جيو-استراتيجي، وموارد هائلة

خاصة الموارد الطاقوية،ما يجعلها تقع ضمن إستراتيجيات الدول الكبرى. فأهمية النزاع تكمن في أهمية الدولة وموقعها الإقليمي، القاري والدولي.

- محاولة معرفة التهديدات الحقيقية التي تحملها هذه النزاعات على الأمن المحلي،الإقليميوالدولي.

6-أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف العوامل التي أدت إلى بروز النزاع، واستنتاج العوامل المحددة التي أدت إلى تفجيره، وما إذا كانت هذه العوامل بنيوية داخلية أو خارجية، إضافة إلى محاولة إكتشاف الفواعل الرئيسية التي تدير هذا النزاع، واستنتاج مساره، كما تهدف الدراسة إلى معرفة مختلف تداعيات النزاع المحلية و الإقليمية وفي بعض الأحيان الدولية.

ثانيا - المناهج والإقترابات المستخدمة :

1- المناهج المستخدمة :

- منهج دراسة الحالة :

يبرز هذا المنهج من خلال استخدام وحدة سياسية بعينها والمتمثلة في الفيدرالية النيجيرية، حيث قمنا بجمع بيانات ومعلومات شاملة تتعلق بالوضع الحالي والماضي لهذه الوحدة السياسية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للنزاع الإثني وما يتبعه من ظواهر.

2- الإقترابات المستخدمة :

-الإقتراب النسقي :

تم استخدام هذا المقترب من خلال التعامل مع عوامل النزاع كمدخلات، وإداراة النزاع كمخرجات العملية النزاعية، واعتبار التداعيات تغذية استرجاعية.

- إقتراب الموارد :

يتحدد سلوك ومواقف ونشاطات الدول والمنظمات الدولية تجاه النزاع الإثني في نيجيريا من خلال محدد عامل المحروقات الموجودة في البلد، وهو سبب النزاع بين الاثنيات والطوائف المختلفة، بحيث سوء التوزيع الجغرافي وغياب العدالة في توزيع إيرادات هذه الموارد، كان في العديد من المرات سببا في إشعال النزاعات.

ثالثا – الإطار المفهومي والنظري :

1-الإطار المفهومي :

مفهوم النزاع :

عادة ما يتم استخدام مصطلح النزاع في العلاقات الدولية استخداما مساويا لمفاهيم أخرى دقيقة، كما يستخدم لوصف الأنشطة البشرية التي تمثل العداء بين الناس والحرب بين الدول. وقد ظل مفهوم النزاع غامضا لفترة طويلة، فمجال العلاقات الدولية كحقل معرفي لم يعنى بدراسة النزاع، وإنما وجه اهتمامه إلى دراسة الحرب، ولفهم أسباب قيامها، ذلك أن الحرب شكل مؤسسي مبسط للنزاع المسلح، وأكثر وضوحا وإثارة وتدميرا[4].

ويقترح كل من**Niklas L. Swanstrom, Mikael S. Weissman**أنه لاينبغي أن تعرف النزاعات ببساطة من حيث العنف (السلوك)، أو العداء (المواقف)، وإنما يجب أن تشمل أيضا عدم التوافق أو الاختلافات في المواقف اتجاه قضية، ليستمر التعريف ليشمل النزاعات خارج النطاق التقليدي للمؤسسة العسكرية.[5]

وعموما يوجد هناك عدة تعاريف مختلفة ومتعددة للنزاع، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غموض الظاهرة النزاعية في حد ذاتها. ويمكن تقديم مجموعة من التعاريف كما يلي :

يعرف **Edward Azar** النزاع بأنه : " خلاف متبادل بين الأطراف حول الأهداف غير المتوافقة (المتعارضة)، بين طرفين أو أكثر، في ظل غياب التنسيق وآليات الوساطة المطلوبة الكافية لحله".[6]

ويعرفه **Wertheim**بأنه :"يحدث عندما يكون هناك خلافات حقيقية أو متصورة حول المصالح".[7]

---

[4]- Monty .G. Marshall, "The scientific Study of International Conflict Processes : Postcards at the Edge of the Millennia**"**, center for Systemic Peace, **www.systemicpeace.org/CSPpaper1.pdf** , (15 April 1999), took on : 11-09-2011.

[5]- Niklas L. Swanstrom, Mikael S. Weissman, "Conflict, Conflict prevention, conflict management,and beyond : a conceptual exploretion", central asia ,**www.silkroadsludies.org**, took on : 18-10-2011.

[6]- Christopher Louis Yeomans, "Protracted Structural Conflict Transformation In The Americas: The Case Of NieuwKoffiekamp And The Oas**,"Pour L'obtention Du Grade De Maître Es Arts (M.A.) Relations Internationales Institut Québécois Des Hautes Etudes Internationales, Université Laval**, (Août 2002), p.11. took in : 12-12-2011.

[7] -Maning, **op.cit**.p.3.

ويعتقد **Tillet** أن النزاع يظهر عندما يكون هناك عدم التوافق بين طرفين أو أكثر في الإحتياجات والقيم.[8]

كما يعرفه كل من داورتي جيمس و روبرت بالتسغراف على أنه:" وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة، أو مجموعة عرقية، أو لغوية، أو دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو أي شيء آخر- تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"[9].

و يعرفه **RaymondAron** :"على أنه نتيجة تنازع بين شخصين، أو جماعتين، أو وحدتين سياسيتين، للسيطرة على نفس الهدف ،أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[10]

وهناك جدل بين المنظرين حول **مفهوم النزاع والخلاف**، ومن أجل ذلك فإن **Tedwell** ذكر أن النزاعات والخلافات هي جزء من نفس المسار، مع فارق أن النزاعات تميل أكثر نحو الشدة، بينما الخلاف فهو أكثر عرضة للتفاوض، كما يجادل بأن الخلاف يحدث عندما يكون هناك تنافس في المصالح أو الأهداف بينما النزاع تكون جذوره الرئيسية في القيم الإنسانية والاحتياجات.[11]

وهنـاك مـن يفرق بين الخـلاف والنـزاع من خلال اعتبار أن الخـلاف يمكن تسويته عن طريق التوافق -Compromise- بينما النزاع يتطلب معاجلة الأسباب الكامنة من أجل حل فعال.[12]

تعريف الإثنية :

تعتبر الإثنية من بين أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين مختلف الباحثين في العلوم الإنسانية، خاصة علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، ويعود صعوبة تحديد هذا المفهوم إلى الغموض التي تتميز به الإثنية من جهة و إلى اختلاف الزوايا والطرق التي ينظر من خلالها

---

[8] - **Loc. cit**.

[9]- جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي(الكويت: كاظمة للنشر والترجمةوالتوزيع،ط.1، ديسمبر 1985)،ص. 140.

[10]–**المرجع نفسه**. ص 94.

[11]-Maning**, op.cit.**p.7.

[12]- Yeomans, **op.cit.**p.9 .

الباحثون إلى هذا المفهوم، وفي هذا الإطار يقول **Eric Hobsbawn**" أنه لايوجد تعريف مؤسسي للإثنية".[13]

وسنحاول إيضاح هذا المفهوم لتفادي اللبس خلال استعماله وتحديد على الأقل مفهوم يتوافق ويتلاءم مع سياق الموضوع.

ينظر إليها **Frederick Barth** من منظور ديناميكي :" فهي لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي جماعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون على مدى الزمن البعيد، لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية".[14]

ويرى**Ted Gurr** :" أن أعضاء الجماعة الإثنية تنتمي إلى جماعة نفسية سيكولوجية يجمعهم تاريخ، هوية، قيم ثقافية، اعتقادات، لغة ووطن واحد"[15]، بهذا المعنى فإن الإثنية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، والتقاليد، اللغة والدين".

أما**Jean-laoupAmsselle**فيضع الإثنية في سياقها الكولونيالي، باعتبارها وسيلة لدى المستعمر لتقطيع الأقاليم، فهذه النظرة تعتبر الإثنية من إصطناع المستعمر بهدف بسط سيطرة الغرب على الشعوب التي يقال عنها أنها متدنية،[16] وبالتالي نكون أمام معادلة مجتمعات متحضرة ضد مجتمعات غير متحضرة، فالنظام الاستعماري قامبتشتيت هذه الجماعات البشرية بشتى الطرق.

كما تشير الإثنية- ارتباطا بالعامل السياسي-إلىأنها جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن، ولديها إدراك لوجودها وخصوصيتها، كما تمتلك شعورا بالاعتزاز بالذات ومجموعة من القيم والرموز المشتركة، علما أن أهدافها تتراوح مابينالانفصال أو الحكم الذاتي أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة وشرعيتها،ضمن الدولة والتنافس على السلطة.[17]

تعريف النزاع الإثني :

---

[13]- Eric Hobsawn, "Les Races N'existent Pas Vraiment ? Un Concept Pour Comprendre L'évolution",**Courrier Internationa**l, N° 733, (18 Au 24 Novembre, 2004), p.1-51.

[14]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000)، ص.98.

[15]- ChristienGeiser, " approches sue les conflits ethniques et les réfugiers , " **http//www.paixbalkans.org/contributions/gesier-parant_Bosnie.pdf,**took on : 11-09-2011.

[16]- **Loc.cit.**

[17]- عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق**، ص.107.

يعرف كل من **Karl Cordell، Stefan Wolff**النزاع الإثني على أنه :"..هو المسعى الذي يكون فيه على الأقل أحد الأطراف بتحديد نفسه إثنيا، ويكون خط الصدع الرئيسي للمواجهة هي الفروق الإثنية".كما يعرفانه على أنه :" القضايا الملموسة التي تندلع من قبل طرف واحد على الأقل، الذي يقوم بتفسير عدم رضاه بدلالة إثنية. ويدعي أن التمييز الهوياتيالإثني هو سبب عدم تحقيق مصالحه، وعدم اكتسابه لنفس الحقوق، وعدم تلبية مطالبه"[18].

ويعرف **Gurr** النزاع الإثني على أنه :

"المجموعات التي تعرف نفسها باستخدام معايير إثنية من أجل المطالبة بمصالحها الجماعية ضد الدولة أو ضد فاعلين سياسيين آخرين".[19]

ويرى كلا من **Heshter، Lake-Rotchild**النزاع الإثني على أنه ".. ينتج من الشعور باللأمن عند مجموعة واحدة غير واثقة من نوايا المجموعة الأخرى، وكلتا المجموعتين لها عدائية متبادلة"[20].

ويرى آخرون أن التنافس السياسي الحاد للطبقة السياسية هو ما يدفع بالنزاع الإثني، فتنشئ النخب السياسية هذا النزاع وتقوم بتعبئته بواسطة الهويات الإثنية في سعيها للوصول إلى السلطة.[21]

تعريف إدارة النزاع :

ارتبطتإدارةالنزاع كمفهوم **تقليديا**باحتواء النزاع، ووفقا لـ **Hugh Miall** فإن نظريات إدارة النزاع ترى النزاع العنيف كنتيجة متأصلة للإختلافات في القيم والمصالح بين المجتمعات، وبالتالي فإن هذه النظرة التقليدية ترى أن حل النزاعات غير واقعي وأفضل ما يمكن عمله هو إدارتها وإحتواءها ووضع حد للعنف[22].

---

[18]- Karl Cordell, Stefan Wolff**," ethnic Conflict,"**(Cambridge : Policy Press, 2009), p.115.

[19] - Heinz-Jürgen Axt, ,"Conflict – a literature review,"**Jean Monnet Group,** (23 February 2006), p.22.

[20]-**Loc.cit**.

[21]- **Ibid,** p.23.

[22]- Ahmad AzemHamad, "The Reconceptualisation of Conflict Management,"**Interdiscipminary Journal,**Vol .7, (July 2005), p.5.

ووفقا لـ **Peter Wallansteen**فإن أسلوب إدارة النزاع يركز عادة على **الجوانبالمسلحة** للنزاع، ومحاولة إنهاء القتال والحد من انتشار النزاع، وبالتالي احتوائه[23].

وفي نفس السياق يعرفها **Fred Tamer** :"هي الحد أو التخفيف أو احتواء النزاع دون حله بالضرورة".وقد أضـاف على هذا التعريف كل من **Peter Wallansteen**، **NiklasSwanstrom**أن إدارة النزاع تتضمن تغييره من نزاع مدمر إلى بناء وذلك في ظل وضع تفاعلي. وبذلك فإن **Zartman**يرى بأن إدارة النزاع تشير إلى القضاء على العنف والأعمال المرتبطة بالعنف والتعامل معه على المستوى السياسي.[24]

ويعطي **المفهوم الجديد** لإدارة النزاع معنى أوسع لمفهوم **"الإدارة"**، وهي بهذا المعنى تعني كل ما يتم من قبل الفاعلين أو أطراف النزاع سواء كان ذلك من خلال : المواجهة، التصعيد، عرقلة الحل، أو الحل"[25].

وفي هذا السياق يمكن أن تكون إدارة النزاع من خلال تغذيتها، أو من خلال صنعها، وبهذا يصبح المفهوم الواسع لإدارة النزاع كما يلي :" التلاعب بعناصر النزاع والعوامل المتحكمة فيه وبمواقف الأطراف المعنية بذلك النزاع"[26]، أو هي "عملية التلاعب بقيم ومصالح الأطراف الأخرى بوسائل القهر أو التوفيق من أجل تعظيم المصالح القومية"[27]. وهنا تسمى هذه الإدارة بإدارة النزاع وهي مختلفة عن إدارة النزاع بالمفهوم التقليدي.

تعريف حل النزاع :

جاء مفهوم حل النزاعكانتقاد لمفهوم إدارة النزاع وتجاوزه، فالمنظرون الذين يؤمنون بمفهوم حل النزاع يعتقدون أنه من الممكن القضاء على النزاعات، وبذلك يرون أن إدارة النزاع تعتبر مرحلة من مراحل معاجلة النزاع تليها مراحل لاحقة. وبذلك سعى المنظرون إلى إيجاد مسارات وأبعاد أوسع، ترمي إلى إيجاد مفاهيم بديلة تجسد الانتقادات الصريحة والضمنية للمعنى الضيق لإدارة النزاع، وقد تجسدت هذه الانتقادات في :

---

[23] - **Loc.cit.**

[24]- Swanstron ,Weissman, **Op.cit.**p.10 **.**

[25] - AzemHamad, **Op.cit**, p.11.

[26]– محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط والفوضى**، (الجزائر: سما للنشر والتوزيع والطباعة، 2009)، ص.67.

[27]– **المرجع نفسه**، ص.77.

-**الواقعية المبالغ فيها** : فمفهوم إدارة النزاع يفترض أن النزاعات غير قابلة للحل، أو على الأقل من الصعب جدا حلها، وهذا الموقف لا يرضي العديد من الباحثين ويعتبرون مفهوم الإدارة بهذا المعنى متشائما ومبالغا فيه.

-**غير واقعي** : من جهة أخرى هناك من يرى أن مفهوم إدارة النزاع غير واقعي، حيث يكون هناك توتر تحت السطح، والذي يمكن أن يتسبب في اندفاع جديد للنزاع في أي لحظة، وبذلك فإن النزاع لا يمكن احتوائه على المدى الطويل وبالتالي هناك الحاجة إلى مفاهيم واستراتيجيات أخرى للتعامل مع النزاع.

-**عدم وجود تحليل كافي**:يشير هذا الاتجاه أن التحاليل الخاصة بالنزاع كانت تجري على أساس استقرائي تجريبي، دون ربطها بالإطار النظري. ويوافق**John Burton** على عدم وجود إطار نظري كاف، وعدم وجود إدراك أنه من الضروري التعامل مع المشكلات الأساسية والجذور العميقة للنزاع. وفي هذا السياق يشير **Marcell.E Dupraw**أن هناك تكامل غير كاف بين الهيكل النظري وتدخل قرارات الممارسين في هذا الحقل، ويضيف: "...أنالاختلافات في الثقافات التنظيمية للمؤسسات الأكاديمية والممارسين على أنها من بين أسباب هذا الوضع، أضف إلى ذلك يمكن أن نشير إلى أسباب أخرى مثل العمل في جو من الاستعجال من أجل احتواء النزاع". ولذلك فإن ثنائية الباحثين/الممارسين توحي ضمنا بأن تكريس الوقت للتنظير ليس مناسبا خلال أوقات التوتر و الضغط، ونتيجة لذلك كان هناك الفصل بين التشخيص وتقديم وصفة للنزاع"[28].

وبذلك جاء مفهوم حل النزاع لتطوير منهجيات مختلفة تتجاوز مجرد التحكم في عملية النزاع، وإنما تهدف إلى **التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع**[29]. و يعرف على أنه العملية التي تنهي النزاع بمناهج مختلفة، والتي يمكن أن تشمل العنف أو الحرب، كما يمكن أن تكون عملية غير عنيفة ويتم من خلالها إنهاء النزاع من خلال إيجاد توافق بين الأطراف المتنازعة[30].

* مدير معهد الشؤون الدولية (UPI)، أستاذ زائر في جامعة برينستون، وباحث زائر في جامعة هارفارد، ركزت معظم أعماله على نظرية العلاقات الدولية، فضلا عن بحوث السلام والنزاع.

[28]- AzemHamad, **Op.cit**,p.9.

[29]- Maning, **Op.cit.**p.10.

[30]-Maning,**Op.cit**,p.11.

تعريف تحويل النزاع :

تميز الكتابات الأكاديمية كما ذكرنا سابقا بين إدارة النزاع وحل النزاع، فكل مفهوم يشير إلى نطاق أوسع وأكثر طموحا، فإدارة النزاع تهدف إلى ضبط واحتواء النزاع، ولكن ليس بالضرورة وضع حد لها، بينما حل النزاع يهدف إلى حل المشكلة أو عدم التوافق الذي يفصل بين الطرفين، أما تحويل النزاع فهو يذهب أبعد من ذلك، فهو يهدف إلى إحداث **تغيير في العلاقات الأساسية والبنيات الإجتماعية، وسياق الظروف التي أدت إلى النزاع**[31].

ويشدد**Väyrynen***على مفهوم تحويل النزاع من أجل تجاوز مفهوم إدارة النزاع. فالجزء الأكبر من نظريات النزاع تنظر إلى القضايا، الفواعل، والمصالح كما هي، وعلى هذا تبذل جهودا لإيجاد حل أو القضاء على التناقضات بينها، ومع ذلك فإن القضايا، الفواعل والمصالح تتغير بمرور الوقت نتيجة الديناميكياتالاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية للمجتمعات[32].

ولذلك يقترح **Väyrynen** أنه يمكن تحويل النزاع من خلال أربعة أنواع من التغييرات:

تحويل الأطراف : ظهور أطراف جديدة أو تغيير في الفواعل الموجودة.

تحويل القضايا :تحويل طريقة إدراك الأطراف لمصالحها وأهدافها.

قاعدة التحولات : يعني التغيير في قواعد التفاعلات التي تؤثر على القوى الفاعلة.

التحول الهيكلي : والذي ينطوي على تغيير العلاقة بين الطرفين، إيجاد هيكل قوى جديد، أو تغيير في الهيكل الإجتماعي القائم.

2-الإطار النظري:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة كإطار نظري على :

- **النظرية البنائية:** تم الإستنادعلى النظرية البنائية لاستجابتهالموضوع الدراسة المتمثل في النزاعات الإثنية. فالنظرية البنائية على عكس النظرية الواقعية التي عنيت أساسا ولفترة طويلة بدراسة الحرب بين الدول، والتي عجزت عن التنبؤ بسقوط الإتحاد السوفيتي نتيجة **للعواملالداخلية** التي تهملها في التحليل، وهي بذلك لم تستطع تفسير النزاعات لما بعد الحرب

---

[31]- Hugh Miall, "Conflict Transformation Theory and European Practice,"**Standing Group on International Relations**, (15 September 2007), p.p1-23.

[32] - **Ibid**, p.p1-.23.

الباردة ذات الطابع الداخلي.[33]وبهذا جاءت النظرية البنائية على يد مجموعة من المنظرين من أمثال:**Nicholas Onuf**، **Alexander Wendt**،محاولة تجاوزالنظريات التقليدية، من خلال الاستجابة لمتغيرات المرحلة الجديدة، حيث أصبحت القضايا المحورية تتمثل في صعود البعد الثقافيوالهوياتي، وزيادة الشعور بالانتماءالهوياتي خصوصا، وظهور النزاعاتالداخلية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات الإثنية والعرقية وشعورها بضرورة ممارسة دورها كفاعل مستقل. وبالتالي استطاعت النظرية البنائية أن تستوعب ضمن مجالها النظري التحول القيمي المتمثل في العامل الهوياتي،الإثني، العرقي و الثقافي ودوره في النزاعات الداخلية، كما استطاعت أن تستوعب ضمن هذا الإطار النظري الفواعل الجديدة التي أهملتهاالنظريات التقليدية، وبالتالي الاعتراف بالمجموعات الإثنية كمستوى من مستويات التحليل .

- **نظرية النزاع الإجتماعيطويل الأمد** :تم الإستناد إلى هذه النظرية باعتبارها تركز على مكون الجماعة **Communal Content**كأهم وحدة لتحليل النزاع، وقد تكون هوية الجماعة دينية أو إثنية أو ثقافية أو أخرى، فتحليل النزاع الإجتماعي المتأصل يركز في المقام الأول على هوية الجماعات.[34] والأهم من ذلك فهي تركز على **حاجات** الفرد والمجتمع، كالحاجة إلى الأمن والهوية والإعتراف، والدخول في السلطة، والمشاركة الإقتصادية. وعادة ما يؤدي عدم تحقيق هذهالإحتياجات إلى تفجير النزاعات.وبذلك يشيرمصطلح النزاع الإجتماعيالمتأصلإلى أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها[35].

وقام **Edward Azar** صاحب هذه النظرية، بدراسة مجموعة من النزاعات المتأصلة إجتماعيا في الدول النامية منها:لبنان، سيريلانكا، الفليبين، إثيوبيا، قبرص، نيجيريا، جنوب إفريقيا، والسودان.[36]فوجد أن حكومات هذه الدول تشترك في خصائص معينة من بينها العجز، عدم الكفاءة، الإنقسام، الهشاشة، والتسلط، وهي تفشل في الإستجابة للحاجات الإنسانية والأساسية، فهذه النظرية تركزعلى **دور الدولة** باعتبارها العامل في إرضاء أو كبت حاجات الأفراد وهوية

---

[33]– ألكسندر ونت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله حبر صالح العتيبي (الرياض، 2005)، ص.ص78–80.

[34]– محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية** (دار هومة، 2003.)، ص.140.

[35]– لبنى باهولي، **الأزمة اللبنانية بعد إتفاق الطائف : بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**،"مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية ودراسات استراتيجية، غير منشورة (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009–2010)، ص.ص 44،45.

[36]– **المرجع نفسه**، ص.138.

الجماعات.كما تركز علىالمحدودية السياسيةلدول العالم النامي، والتي غالبا ما تجد جذورها في العهد الإستعماري ومؤسسات المشاركة السياسية الموروثة عنه، بالإضافة إلى تقاليد هرمية عن الحكم البيروقراطي المفروضة من قبل مراكز تتبع قوى استعمارية، وأدوات موروثة تستخدم في القمع السياسي.[37]

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول :

ويتم التطرق في هذا الفصل إلى العوامل المركبة للنزاع الإثني في نيجيريا، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والتي تضم العوامل الإثنية والدينية، العوامل السياسية و الاقتصادية، إضافة إلى العوامل البيئية، كما سيتم توضيح طبيعة النزاع الإثني في نيجيريا من خلال إبراز خصائصه ومستوياته.

الفصل الثاني :

ويخصص الفصل الثاني لإدارة النزاع في نيجيريا،والتي تحدد لنا مخرجات العملية النزاعية، وسنحاول في هذا الفصل إبراز اللاعبين الرئيسيين على مختلف مستوياتهم، ابتداء من الفواعل الرسمية المحلية، إلى الفواعل غير الحكومية المحلية، إضافة إلى الأطراف الدولية بشقيها : الفواعل الدولية الرسمية و الفواعل الدولية غير الرسمية التي تشمل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثالث:

يتضمن تداعيات النزاع الإثني في نيجيريا التي تتحدد في مستويين، المستوى المحلي ويتم التطرق فيه إلى التداعيات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.والمستوى الإقليمي حيث يتم التطرق فيه إلى مختلف التداعيات التي يحملها النزاع الإثني على منطقة غرب إفريقيا

---

[37]- **المرجع نفسه**، ص.ص 143،144.

الفصل الأول: طبيعة وعوامل النزاع في نيجيريا

الفصل الأول : طبيعة وعوامل النزاع في نيجيريا

عادة ما تكون طبيعة النزاعات وخصائصها ركائز أساسية في تحديد شكل ومدى التأثيرات التي يحملها هذا النزاع وذاك على البعد المحلي،الإقليمي أو الدولي، لاسيما وأنالإنتشار يعد ميزة أساسية للنزاعات في الدول الإفريقية ، كما أنها عادة ما تكون مفككة للدولة نفسها وللدول المجاورة، لذلك سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة النزاع في نيجيريا ومميزاته، كما سنقوم بتحديد العوامل التي تتحكم فيه خاصة وأن الدول الإفريقية ومن ضمنها منطقة غرب إفريقيا تتشابه إلى حد كبير في السياق الاجتماعي (التقاطعات الإثنية والدينية)، السياسي والإقتصادي، ما يجعل عوامل النزاعات في إفريقيا وتداعياتها متشابهة إلى حد كبير.

المبحث الأول : طبيعة و تصنيف النزاع في نيجيريا

المطلب الأول : طبيعة النزاع في نيجيريا

تندرج طبيعة النزاع في نيجيريا ضمن ما يعرف بالنزاعات المعاصرة، أو الحروب الجديدة كما تسميها **MaryKaldor**38، أو كما يطلق عليها **EdwardAzar** إسم النزاعات الإجتماعية طويلة الأمد39،والتي يعرفها **JacobBercovitch** بأنها :" عملية من العلاقات التنافسية التي تنتشر، وتمتد على فترة من الزمن، وتنطوي على نظرة عدائية والعمل العسكري في بعض الأحيان"40.

وهذا النوع من النزاعات يدل على تفاعلات عدائية بين المجموعات الطائفية-الدينية/الإثنية، والتي تستمر على مدى فترات طويلة من الوقت، مع عنف متقطع.41 وتتميز بكونها شديدة ،معقدة وعنيفة في كثير من الأحيان. 42 وبذلك يصعب التعامل معها. وتعرف هذه المجموعات

---

38 - Hasnat Hawree, " protracted social conflicts,"

http://www.5waysfilm.com/2011/10/23/protracted-social-conflicts/, took on :23 Octobre 2011.

39- هو مفهوم تقني طوره إدوارد آزار وهو يشير إلى النزاعات التي وصفها بعض الباحثين بالنزاعات المستعصية الحل intractable conflicts.

40Hasnat Hawree,**Op.cit**.

41- RonaldFisher, "Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse,"**Journal of Peace Research,**Vol. 38, n°.3 (2001), p.p1-30.

42- **Loc.cit.**

في ظل هذا النزاع انقسامات على أساس خطوط دينية وإثنية، وتتميز بتفشي عمليات العنف المتفرقة.

ويجادل مجموعة من الباحثين من بينهم : **Benjamin Gdron**، **Stanley N. Katz**، **Yeheskel Hasenfeld**، بأن خصائص هذه النزعات هي:الإستمرارية والعنف، وينظر إليها على أنه لا يمكن إيجاد توافق بين المجموعات، فهي ذات محصلة صفرية، وهي تدور أساسا حول الإحتياجات الأساسية والقيم لبقاء الجماعات المتنازعة. ويقدم **EdwardAzar** مجموعة من الخصائص لهذا النمط من النزاعات وهذه الخصائص تنطبق على النزاع في نيجيريا ويمكن تقديها كما يلي43 :

1- مستعصية :

تتشكل النزاعات في نيجيريا ضمن سلسلة مستمرة ولفترة طويلة من الوقت، ابتداء من مرحلة ما بعد الاستعمار، إلى اليوم الحالي، وهي صعبة الحل للغاية، كما تشهد تصاعدا في حدة النزاع سواء في الجزء الشمالي أو الجنوبي، وهي تشتمل على أنماط متكررة من العنف المتقطع الذي يتفجر في كل مرة.

2- ذات أضرار كبيرة ومدمرة :

يضيف **Louis Kriesberg**بأن هذه النزاعات - من ضمنها النزاع في نيجيريا- بشكل خاص مدمرة، وذات أضرار كبيرة، وأن الأطراف المتنازعة غير قادرة على تخليص أنفسها منها بمفردها، أو من خلال المساعدة الخارجية، وذلك لأن التكاليف المتصورة **"للخروج"** ينظر إليها بوصفها أعلى من تكاليف البقاء فيها.

3- التصورات السلبية للمتنازعين :

ضمن هذا الإطار، كان لإدراك المتنازعين -المجموعات الإثنية/الدينية- أثرا مباشرة على الأفعال، وهذا ما أدى باتخاذ إجراءات يائسة، مثل: التفجيرات الانتحارية، وعمليات القتل، وهذا بدوره ما عقد أكثر من طبيعة النزاع، كما عقد في كيفية التعامل معه.

4- الطبيعة المتعددة الأوجه للنزاع :

43 - Hawree, **op.cit.**

حسب **EdwardAzar** فإن هذا النمط من النزاعات يشمل مجموعة من العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية. وهذا ما تم ذكره في المبحث السابق، من خلال التطرق إلى عوامل النزاع، حيث اتضح أن للنزاع في نيجيريا عدة عوامل ساهمت في تحريكه وإشعاله.

5- تفتيت المجتمع :

يعتبر النزاع في نيجيريا من النزاعات المدمرة، وذات آثار وخيمة على المجتمع، وبذلك فهو يعمل على تعميق الفجوة بين المجموعات الإثنية، ويساهم في تكريس سوء الفهم الذي يعرقل عملية التوافق وحل النزاع.

6- عسكرةالنزاع :

تعمل كل مجموعة من المجموعات الإثنية- الدينية في نيجيريا على حماية مصالحها بأي ثمن، كما أن هذه المجموعات تعتمد على قدراتها الخاصة في تأمين نفسها، في ظل الفراغ الأمني وضعف حماية الدولة، وهي من أجل تحقيق ذلك تتحول شيئا فشيئا وتسير بطريقة تدريجية نحو تسليح نفسها.

المطلب الثاني :تصنيف النزاع في نيجيريا

تشير الدراسة إلى أن هناك العديد من تصنيف النزاعات الموجودة حاليا، لكن هذه التصنيفات تسودها حالة من الفوضى، ذلك أنه يكاد يوجد عدد من التصنيفات ما يوازي عدد المحللين، وأن المعايير المستخدمة في التحليل ليست متعددة فحسب، وإنما لا تتطابق في الغالب مع بعضها البعض، وهناك مجموعة من المعايير والقوالب استخدمت من قبل محللين معروفين في العقد الأخير من القرن الماضي يتجاوز عددها المائة، فهناك من يستخدم أسلوب التمييز بين أطراف النزاع كمعيار لتحليل النزاع، وهناك من يستخدم القضايا المطروحة في النزاع كمعيار لتحليلها، وهناك من يلجأ إلى تصنيف الأسباب التي أدت إلى النزاعات لتحليلها، ولكن معظم المعايير زاوجت بين هذا وذاك.

في محاولتنا لتصنيف النزاع في نيجيريا، سوف نعتمد على معيارين رئيسين في التصنيف:المعيار الأول يعتمد على محدد أطراف النزاع بربطه مع موضوع النزاع، أما المعيار الثاني فيتعلق بشدة النزاع.

المعيار الأول : محدد أطراف النزاع

يقدم نظريا كل من **Miall**، **Ramsbotham**،**Woodhouse**، تصنيفا عمليا للنزاع نوضحه كما يلي44:

جدول رقم 1 : يوضح تصنيف النزاعات لدى كل من الباحثين : Miall، Ramsbotham،Woodhouse

النمط	النزاع
1	بين دولة وأخرى
2	داخل الدولة
	ثوري/ أيديولوجي
3	هوية /إنفصال
4	فصائلي

مصدر : محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية** (دار هومة، 2003.)، ص.141.

يوضح هذا الجدول تصنيفات قدمها كل من الباحثين المذكورة أسماهم أعلاه، وتحاول دراستنا التركيز على النمط الثالث من التصنيف، حيث تشير نزاعات الهوية إلى الوضع النسبي للمجموعات الإثنية والدينية/الطائفية وعلاقاتها ببعضها البعض من جهة، وعلاقتها بالدولة من جهة أخرى، كما يركز على محتوى الوضع بما في ذلك الوضع التنافسي من أجل السلطة، الحكم الذاتي، الانفصال، أو السيطرة.

ومن خلال تقديم هذا التصنيف النظري يمكن تصنيف النزاع في نيجيريا على أساس أنه نزاع إثني-ديني/طائفي، فهو نزاع إثني لأنه يضم المجموعات الإثنية الرئيسية المتنافسة على السلطة والثروة، وهذه المجموعات الرئيسية ذات الأغلبية هي إثنية الهوسا-فولاني المتمركزة في الشمال وهم مسلمون، إثنية اليوروبا المتركزة في منطقة الجنوب الغربي، وإثنية الإيبو المتمركزة في الجنوب الشرقي، وكلا من اليوروبا والإيبو يعتبران من الإثنيات المسيحية. كما

44- محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية** (دار هومة، 2003.)، ص.141.

يضم مجموعة من الإثنيات الأقلية التي تحاول تغيير الوضع القائم،كما تحاول مقاومة هيمنة وسيطرت المجموعات الإثنية الرئيسية، وفي حالات متقطعة نشهد مطالبة هذه الإثنيات بالانفصال أو بروز الرغبة الانفصالية عن الفيدرالية النيجيرية.

وهو نزاع ديني لأنه يضم مجموعة من النزاعات القائمة بين المسلمين والمسيحيين، والتي نشهدها خاصة في الجزء الشمالي من البلاد، وتتمركز هذه النزاعات الدينية خاصة في الجزء الشمالي وفي منطقة الحزام الأوسط والمنطقة الجنوب الشرقي45، ويعرف هذا النوع من النزاعات بروزا متقطعا و مستمرا. وهو طائفي من جهة أخرى لأنه يضم مجموعة من النزاعات التي تدور خاصة بين المذاهب الدينية المختلفة، لاسيما المذاهب الإسلامية حيث يحاول كل مذهب فرض سيطرته على المجتمع.

المعيار الثاني : شدة النزاع

بالإعتماد على تصنيف **COSIMO**46الذي يعتبر من الأدبيات الحديثة في تحليل النزاعات، والذي وضع بناءا على المعيار الذي قدمه **Frank R. Pfetsh***، حيث قام بتصنيف النزاعات إلى: نزاعات غير عنيفة، و نزاعات عنيفة. وندخل ضمن مرحلة النزاعات العنيفة عندما تتجاوز الأطراف المتنازعة الوسائل السلمية أثناء السعي لتحقيق أهدافها، محاولة الهيمنة وتدمير قدرة الأطراف المعارضة لتحقيق مصالحها الخاصة.

ويعرف **Sandole** (1998)* النزاع العنيف بأنه :" الحالة التي يكون فيها على الأقل طرفين أو ممثليهم، في محاولة لتحقيق تصوراتهم وأهدافهم غير المتوافقة، من خلال الإتلاف المادي وتدمير الممتلكات والرموز ذات القيمة العالية (المقدسات الدينية، الوطنية، الآثار)، أو من خلال استخدام القوة بهدف أن يقضي كل طرف على الآخر47.

45- Annual Report, "US Commission on International Religious Freedom,"**http://www.uscirf.gov/images/AR2008/nigeria.pdf,** (1 May 2008) **,**took on :15-11-2011.

46- هذا التصنيف قدمه معهد هيدلبورج لبحوث النزاعات الدولية.

* أستاذ وباحث ألماني متخصص في مجال النزاعات، له العديد من المؤلفات : التفاوض في النزاعات : النظرية والممارسة، التفاوض في الصراعات السياسية.

* أستاذ في حل النزاعات والعلاقات الدولية في جامعة جورج ماسون، له العديد من المؤلفات : إدارة النزاعات وحل المشكلات، نظرية حل النزاعات والممارسة: التكامل والتطبيق، الإرهاب: المفاهيم، الأسباب وتسوية النزاعات، الإرهاب المروع: فهم لايدرك.

47 - Axt, **Op.cit,** p.p.1-24.

ووفقا لـ **Smith**(2005) فهو يستعمل العنف المسلح عندما يتحدث عن النزاعات العنيفة ويعرفها:" إشتباكات مسلحة بين طرفين أو أكثرمنظمة مركزيا، مع استمرار الإشتباكات بين المتصادمين، وذلك فيما يخص الخلافات حول السلطة الحكومية، والإقليم"48.

من خلال التصنيف النظري الذي قدمه معهد**COSIMO**، وبالإعتماد على تعريف **Smith** للنزاعات المسلحة، يمكن تصنيف النزاع في نيجيريا على أنه نزاع عنيف مسلح، وهناك عدة مؤشرات لشدة ولعنف النزاع في نيجيريا ويمكن تحديدها كما يلي :

1- عدد القتلى أثناء النزاعات :

فقد خلفت حرب بيافرا من سنة 1967 إلى غاية 1970أكثر من مليون قتيل من المدنيين وأكثر من مليون قتيل من العسكريين49 ، وذلك بسبب رغبة إثنية الإيبو التي تتمركز في المنطقة الشرقية الإنفصال عن الفيدرالية النيجيرية. و تشير الإحصائيات إلى أن هناك 100.000 قتيل من سنة 1999 إلى غاية سنة 502003.ما يدل على أن عدد القتلى سنويا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2003 يقدر بحوالي 20000 قتيل.

وحسب الإحصائيات التي جاء بها التقرير السنوي الذي قدمته اللجنة الأمريكية للحريـــات الدينية الدولية فإنه منذ 1999 إلى غاية سنة 2004، يوجد هناك أكثر من 10000 قتيل في **هجماتدينية** بينالمسلمين والمسيحيين وأكثر هذه الاشتباكات وقعت في ولاية كادونا (فيفري، ماي 2000 و 2004) وفي جوس ولاية بلاتو (2001)، وفي ولاية كانو (2004)51.

2- تدمير الممتلكات والمقدسات الدينية :

عادة ما ينتج عن النزاعات لاسيما منها الدينية إلحاق الأضرار بالممتلكات والمقدسات الدينية كإحراق الكنائس أو المساجد، وكمثال على ذلك نذكر النزاع الذي اندلع في مدينة باوشي التي تقع في الجزء الشمالي، حيث أدى هذا النزاع إلى حرق العديد من الكنائس وتحطيم السيارات

48- **Loc.cit.**

49- Milton Leitenberg, " Deaths in Wars and Conflicts in the 20th Century,"**Peace studies Program**, (29,August 2006) p.p15-83.

50- Adedeji Ebo, "le contrôle des Armes Légéres en Afrique de L'Ouest**," serie Afrique de L'Ouest**, n°.1, (Octobre 2003).p.2 .

51 - Annual Report, **Op.cit**, p.p1-31.

ونهب المتاجر، وذلك على إثر تمزيق معلمة مصحفا. وكمثال آخرفإن النزاع في مدينة Maiduguri شمال شرق نيجيريا أدى إلى تدمير 30 كنسية.52

المطلب الثالث :مستويات النزاع في نيجيريا

يعتبر النزاع في نيجيريا من النزاعات المركبة والمعقدة، وهذا التعقيد نتيجة العوامل المتداخلة والمترابطة التي دفعت إلى إشعال النزاع من جهة، وإلى صعوبة تصنيفه، إضافة إلى المستويات المتعددة التي يحملها النزاع .

ويمكن تحديد مستويات النزاع الإثني – الديني/الطائفي في نيجيريا إلى ثلاث مستويات نذكرها كما يلي :

1- **المستوى الأول : النزاعات داخل الإثنية-الطائفية (intra-ithnic/religion level)**

يبرز هذا المستوى من النزاع ضمن نفس المجموعة الإثنية، أو داخل نفس المجموعة الدينية لأسباب مختلفة، كما يظهر هذا المستوى ضمن المجموعات الدينية الفرعية، أي بين الطوائف الدينية والمذاهب، وذلك فيما يتعلق سواء بالزعامة، النزاع من أجل الحكومة المحلية، الإشتراك في السلطة السياسية، الإختلافات الثقافية، الإختلافات في الممارسات الإجتماعية والطقوس.وهذا المستوى من النزاع ذو طبيعة تقليدية، لكنه يتميز بالدمار الهائل والخسائر الكبيرة في الأرواح والضحايا53.

2- المستوى الثاني : النزاع بين الإثني-الديني : (inter-ethnic/religion level)

يأخذ هذا المستوى من النزاع أشكالا مختلفة يمكن توضحيها كما يلي :

2-1 الأغلبية الإثنية مقابل أغلبية إثنية :

تدور هذه النزاعات أساسا بين الإثنيات الرئيسية المهيمنة، وهي : الهوسا-فولاني، اليوروبا، والإيبو، ويشهد هذا المستوى التعبئة الحادة لأفراد الإثنية، مع دمج الدين والجهوية في أغلب الأحيان داخل كل إثنية لكسب الشرعية.

52 - IRIN News, "Nigeria: Muhammad Cartoon Protests Spark Attacks on Christians,"**http://allafrica.com/stories/printable/200602200094.html**, (20 February 2006),took on : 12-8-2010.

53 -Isaac Oluwole Agbede,"Dynamics Of Ethno-Religion Conflict in Nigeria,"**Africa center contenporary studies,**,p.p1-14.

كما يعتبر الأكثر تهديدا للوحدة الترابية لنيجيريا، فهذه النزاعات تعمل كل مرة على تهديد الشكل الفيدرالي، من خلال النزعة الإنفصالية التي عانت وتعاني منها -من ذلك نزعة إثنية الإيبو الإنفصالية- أو من خلال مطالبة كل من اليوربا والإيبو بإعادة هيكلة نظام الفيدرالية على قاعدة الاشتراك في السلطة والتوزيع العادل للثروة54.

2-2 الأغلبية الإثنية مقابل الأقلية الإثنية :

هذا المستوى من النزاعات كان نتيجة الترتيبات الإقليمية القديمة للتقسيم الفيدرالي، حيث كافحت الأقليات الإثنية من أجل التغلب على الهيمنة، والتمييز و الإحتواء الذي تمارسه مجموعات الأغلبية الإثنية، فهذه الأقليات الإثنية دائمة السعي من أجل الاشتراك في السلطة. هذا المستوى من النزاعات أدى إلى إنشاء العديد من الولايات، وبالتالي تطوير وبلورة الشكل الفيدرالي، وكمثال على هذا المستوى من النزاعات مجموع النزاعات التي وقعت في الحزام الأوسط أو ما يعرف بمنطقة الشمال الوسط.55

3-2 أقلية إثنية مقابل أقلية إثنية :

لقد أنتجت الولايات التي تحتوي على أقليات إثنية ضمن نفسها "أغلبية جديدة" من المجموعات الإثنية ضد "الأقليات الجديدة" من الإثنيات، هذا ما أدى إلى إنشاء المزيد من الولايات في نهاية العهد العسكري56.

ويمكن تحديد هذه الأغلبيات الإثنية الجديدة كما يلي :

الجدول رقم 2 : يوضح الأغلبيات الإثنية الجديدة

الإثنية الجديدة	Binis	Igalas	Ijaw	Tiris	Efik	Urhobos
الولاية	Edo	Kogi	Bayelsa	Benue	Cross-River	Delta

Source : Agbede, **op.cit**, p.p1-14.

54 -Agbede, **Op.cit**, p.p1-14.

55 - **Loc.cit.**

56 - **Loc.cit.**

يوضح هذا الجدول مختلف الأقليات الإثنية التي أصبحت تمثل بفضل التقسيم الفيدرالي الجديد أغلبية إثنية، وهذه الإثنيات على سبيل المثال هي إثنيات : Binis، Igalas، Ijaw، Tiris، Efik، Urhobos، وهي تعتبر من بين الإثنيات النشيطة.

4-2 النزاع مابين- ديني: conflictInter-religion

يضم هذا المستوى النزاعات بين المسلمين و المسيحيين، وكثيرا ما تقع في الولايات الشمالية، خاصة بعد تطبيق قوانين الشريعة في السنوات الأخيرة وتبنيها من قبل معظم ولايات الشمال. كما تقع في منطقة الحزام الأوسط التي تعتبر الفاصل بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي، أو في منطقة الجنوب الشرقي57 أين تشهد كثافة للأغلبية المسيحية على حساب الأقلية المسلمة.

3- النزاع بين المجموعات الإثنية والدولة/ الشركات البترولية المتعددة الجنسيات :

عادة ما يكون هذا المستوى من النزاعات بسبب الإحباط ، المعاملة غير العادلة، بين مختلف المجموعات الإثنية أوالدينية، وهذا ما يؤدي إلى المعارضة المتصلبة، عن طريق عدم التعاون ومعاداة الدولة أو الولاية، أو الشركات البترولية المتعددة الجنسيات. ما ينتج عنه التعبئة الإرادية للأفراد والمجموعات الإثنية والدينية، ضد المسؤولين الحكوميين، وموظفي الشركات البترولية المتعددة الجنسيات، و تشهدت منطقة دالتا النيجر بكثافة هذا المستوى من النزاع، إضافة إلى الجزء الشمالي الذي أصبح يشهد عمليات تفجير ضد مقرات الشرطة، والثكنات العسكرية من قبل بعض المجموعات الدينية المتطرفة58.

المبحث الثاني : العوامل البنيوية للنزاع في نيجيريا

يقصد بالعوامل البنيوية بمجموع الأنساق الإجتماعية ،السياسية والإقتصادية التي تساهم في تفجير النزاع، وهي في مجملها عبارة عن عوامل نابعة من البيئة الداخلية للدولة والمجتمع في نيجيريا.

57 - Annual Report, **Op.cit**. p.p1-31.

58 - Agbede,**Op.cit**, p.p1-14.

المطلب الأول : العوامل الإجتماعية

الفرع الأول : خطوط التقسيمات الإثنية في نيجيريا

وفقا لـ **Nnoli**Okwudiba* فإن أي كشف عن التركيب الدقيق للإثنية في نيجيريا هو لا محالة مشكلة. وبالرغم من ذلك، تحدد أغلب الدراسات وجود 250 إثنية في نيجيريا، ولا أحد يعرف العدد الحقيقي لها، حيث حدد **Bungura** عدد الإثنيات بـ 470 إثنية، ويحددها **Hoffman** بـ 394 مجموعة إثنية، بينما حددها عالم الإجتماع **Onigut Otite** بـ 374 مجموعة إثنية، بينما يحددها **Wente-Lukas** بـ 550 إلى 619 مجموعة إثنية.59

وعادة ما تحدد المجموعة الإثنية في نيجيريا بعدة معايير منها: اللغة، اللهجات، الأسطورة، الأصل المشترك، الإشتراك في الخصائص الثقافية والأرض، الإشتراك في القيم الروحية والدينية.

وفقا لـ **Angunon** و **Ibaenu** (1997) فإن المجموعات الإثنية واللغات* لا تتطابق بالضرورة في نيجيريا، فقد تتحدث أكثر من مجموعة إثنية لغة واحدة، فبعض المجموعات الإثنية في نيجيريا فقدت جذورها اللغوية الأصلية، من خلال شبكة التفاعل مع المجموعات الإثنية الأكبر. كما هو الحال بالنسبة للأقليات الإثنية في شمال نيجيريا، حيث أصبحت **Haussa** أكثر لغة مشتركة.60، كما نجد مجموعة إثنية واحدة تكون الإختلافات اللغوية فيها متجذرة، كما هو الحال مع إثنية **Igbo** في الجنوب الشرقي، حيث تحاول الإثنيات الفرعية التمسك بلغتها لإثبات أنها تختلف عن الإثنية الرئيسية61.

---

* يعد Nnoli من الباحثين المتخصصين في دراسة النزاع الإثني في نيجيريا.

59 - Abdul Raufu Mustapha,"Ethnic Minority Groups In Nigeria,"**www.unhchr.ch/Huridocda/.../0/.../G0314157.doc,** (12-16 May 2003), took on : 10-10-2011.

*تشير الدراسات إلى وجود ما بين 250 لغة إلى 500 لغة في نيجيريا. وللإطلاع أكثر على التوزيع اللغوي في نيجيريا يرجع إلى : الملحق رقم 1، ص. 110.

* يعد **Angunon**و **Ibaenu** من الباحثين المتخصصين في دراسة النزاع الإثني في نيجيريا.

60- Edlyne Anugwom, " Ethnic Conflict and Democracy in Nigeria : The Marginalisation question,"**Journal Of social Development in Africa**, (2000), p.p 61-78.

61 - Eghosa E. Osaghae and Rotimi T. Suberu , "A History of Identities, Violence, and Stability in Nigeria, " center for research on Inequality, Human security an Ethnicity , **www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper6.pdf,** (January 2005),. Tok on : 10-10-2011.

ويتأثر استيعاب الإثنيات وانتسابها بتغير العوامل السياسية والإقتصادية، كذلك فإن بعض الهويات الإثنية يتم احتواؤها داخل هويات أوسع، ويكون نتيجة لذلك إختفاء الخصائص الذاتية لهذه الهويات الإثنية.

وتضم نيجيريا ثلاث مجموعات إثنية رئيسية وهي : Haussa-Fulani في الشمال، Yorouba في الجنوب الغربي، و Igbo في الجنوب الشرقي62. وكل المجموعات الإثنية الأخرى هي أقليات إثنية، مثل: Ijaw، Edo، Ibibio، Tiv. وعادة ما تكون النسبة المئوية للمجموعات الإثنية بالنسبة للمجموع الوطني هي موضوع التحدي السياسي، حيث يكون للتعداد السكاني مغزى سياسي هام يرتبط بتوزيع الدوائر الإنتخابية وبالإستعداد للمعركة الإنتخابية، هذا ما يدفع الحكومة النيجيرية في العديد من الحالات إلى إلغاء التعداد السكاني والإحتفاظ به سريا.63

وتقدر نسبة **الهوسا** 35%،و**اليوروبا** 25%، و**الإيجبو** 20%، أما 20% المتبقية فتتكون من الأقليات المنتشرة في نيجيريا64.(إحصائيات سنة 1995)

جدول رقم 3 : يوضح النسب المئوية للإثنيات في نيجيريا

المجموعات الإثنية المهيمنة			مجموعة الأقليات الإثنية						
Haussa-Fulani	Yourouba	Igbo	Ibibio	Edo	Tiv	Ijaw	Bura	Nupe	Others
%35	%25	%20	%5,61	%3,4	%2,2	%1,8	%1,7	%1,2	

Source: Mbakgu Ifeyinwa, "Socio-Cultural Factors and Ethnic Group Relationships in Contemporary Nigerian Society," **The African Anthropologist**,Vol. 9,n° 2 (September 2002) p.p.123-136.

62 - Arnim Langer and Ukoha Ukiwo ,"Ethnicity, Religion and the State in Ghana and Nigeria: Perceptions from the Street," center for research on Inequality, Human security an Ethnicity,**www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper34.pdf, (** October 2007), took on : 11-10-2011.

63– عبد المالك عودة، " الحرب الأهلية في نيجيريا،"**السياسة الدولية**، ع 83 (1986)، ص.ص 20–41.

64- Mbakgu Ifeyinwa, "Socio-Cultural Factors and Ethnic Group Relationships in Contemporary Nigerian Society," **The African Anthropologist**,Vol. 9,n° 2 (September 2002) p.p.123-136.

ولإستيعاب التقسيمات الإثنية ودورها في النزاع إرتأينا توضيحها من خلال مستويين من التقسيم:

1. التقسيم الجغرافي :

لفهم موقع الإثنية في النزاع قام الدارسون بتقسيم نيجيريا إلى ستةمناطق جغرافية رئيسية65، حيث تضم كل منطقة جغرافية مجموعات متعددة من الإثنيات الرئيسيةوالأقليات الإثنية*، والخريطة التالية توضح هذا التقسيم الجغرافي .

خريطة رقم 1: توضح التقسيمات الإثنية عبر المناطق الجغرافية الستة

Source: Raufu Mustapha, op.cit, p.p 1-23.

ويمكن توضيح دلالات الخريطة أعلاه كما يلي :

ـ المنطقة الشمالية الشرقية : هي منطقة الأقليات الإثنية الشمالية، وقد كان لـ ولاية Kanuriدورا كبيرا في نشر الإسلام، ما جعلها مجموعة إثنية رئيسية في المنطقة. وهي تضم 205 من الأقليات الإثنية.

65 - Raufu Mustapha**, op.cit**.

* يرجع إلى الملحق رقم 10، ص. 112.

- المنطقة الشمالية الغربية : تضم مجموعة الأقليات الرئيسية من إثنية Fulani،وهي تختلف عن أثنية Haussa-Fulani، فهي تتحدث لغة الفولاني القديمة.وتضم 54 من الأقليات الإثنية.

ونشير إلى أن المنطقة الشمالية الشرقية والغربية تسيطر عليها إثنيةHaussa-Fulani.

- منطقة الشمال الوسط : هي منطقة الأقليات الإثنية وهي على الأرجح تتبع المسيحية أو الأديان الإفريقية. وتشتمل على 123 من الأقليات الإثنية.

- منطقة الجنوب الغربي : وهي منطقة إثنية Yourouba، وهي تضم 4 مجموعات من الأقليات الإثنية.

- منطقة الجنوب الشرقي: وتسيطر عليها إثنيةIgbo.

- منطقة جنوب الجنوب : وهي منطقة الأقليات الإثنية . وهي تضم 59 من الأقليات الإثنية.

ومما تم ذكره يتبين أن أحد أسباب بروز النزاعات بين هذه الإثنيات المختلفة، يرجع إلى تقاسم المجموعات الإثنية الرئيسية لنفس الفضاء من خلال التقارب والجوار الجغرافي، إضافة إلى وجود أقليات إثنية ضمن مجال إثنيات رئيسية. هذا ما قد يعكس علاقة السيطرة والهيمنة بين المجموعات الإثنية، سواء بين الإثنيات الرئيسية فيما بينها أو بين الإثنيات الرئيسية والأقليات الإثنية.

ب - التقسيم الإداري :

أدت التغيرات السياسية والبيروقراطية إلى تطور شكل نيجيريا الاتحادية، من ثلاث مناطق سنة 1946 إلى 36 ولاية سنة 2003، ما أثر ليس فقط في موقع هذه الإثنيات جغرافيا بل أثر في هوية هذه المجموعات الإثنية.

كما نتج عن هذا التقسيم الإداري ولايات متجانسة إثنيا مع انقسامات إثنية فرعية بارزة على المستوى المحلي، وبعض الولايات الأخرى تتضمن أغلبية إثنية مع مجموعات أقلية إثنية، والبعض الآخر يحتوي على بعض المجوعات الأقلية الرئيسية مع بعض المجموعات الأقلية الأصغر، أما بعض الولايات فتحتوي على إثنين أو ثلاثة مجموعات من الأقليات الإثنية مثل: Benue، Korgi. هذا التركيب الخاص بالولايات يؤثر على فرص تقاسم الثروة والسلطة للمجموعات الإثنية، لاسيما وأن بعض مجموعات الأقليات الإثنية توجد في أكثر من ولاية

واحدة أو منطقة، هذا ما يؤثر على قوتها وفرصها في الحصول على الموارد أو الإشتراك في السلطة.

ويمكن توضيح التوزيع الإثني على الولايات كما يلي :

- إثنية Haussa-Fulani: تسيطر على 10ولايات في الشمال.

- إثنية Yourouba: تسيطر على 7 ولايات في الجنوب الغربي.

- إثنية Igbo: تسطير على 5 ولايات في الجنوب الشرقي.

وبالتالي فنتيجة لتطور شكل الفيدرالية النيجيرية، فإن الإثنيات الرئيسية تسيطر على 22 ولاية من أصل 36 ولاية، هذا ما يدل على أنها إثنيات مهيمنة، أما الأقليات الإثنية الشمالية والجنوبية فهي تسيطر على 14 ولاية مع بنى تحتية فقيرة، ما جعل الأقليات الإثنية تحاول دائما الخروج من دائرة سيطرت الإثنيات الرئيسية المهيمنة، وهذا ما كان سببا في حدوث النزاعات بين الأقليات الإثنية و الإثنيات ذات الأغلبية، من جهة، ومن جهة أخرى فقد أنتجت الولايات التي تحتوي على أقليات إثنية ضمن نفسها **"أغلبية جديدة"** من المجموعات الإثنية ضد "الأقليات الجديدة" من الإثنيات.

وعادة ما تكون الإثنيات الثلاثة الرئيسة- المذكورة سابقا- في تنافس حاد من أجل السلطة والثروة، ما يؤدي إلى تهميش الأقليات الإثنية، هذا ما يدفع إلى تفجير النزاعات بين الإثنيات الأغلبية المهيمنة من جهة، وبين الأغلبية الإثنية والأقليات الإثنية من جهة أخرى.

ويمكن توضيح سيطرت هذه الإثنيات على المجال السياسي على حساب الأقليات الإثنيات من خلال الشكل التالي66 :

66 - Roger Blench, " Position Paper : The Demensions of Ethnicity, Language, And culture In Nigeria,p.22."**www.rogerblench.info/.../...pdf,** (09-2003), took on : 14-10-2011.

شكل 1: يوضح سيطرت الإثنيات الرئيسية على الأقليات الإثنية في المجال السياسي.

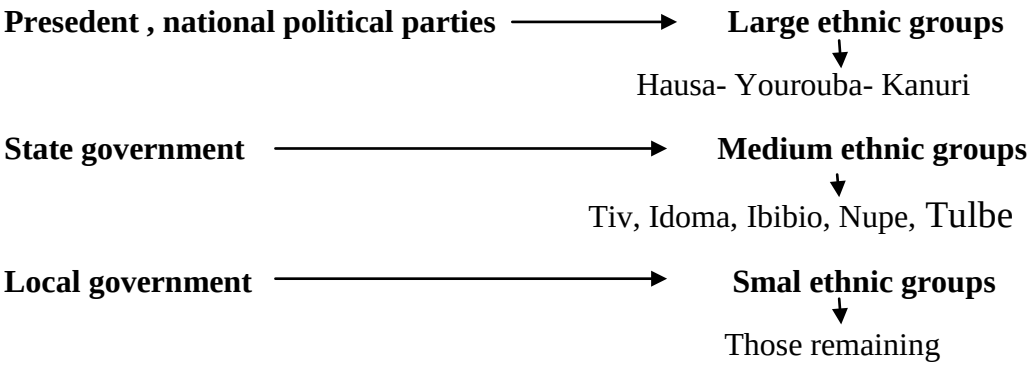

Source : Roger Blench, " Position Paper : The Demensions of Ethnicity, Language, And culture In Nigeria,"**www.rogerblench.info/.../...pdf,** (09-2003).

يوضح هذا الشكل سيطرت إثنية الهوسا-فولاني وإثنية اليوروبا على منصب الرئاسة، وسيطرت الأحزاب السياسية التي تعمل على تمثيل إثنية الهوسا-فولاني، وإثنية اليوروبا، بينما نلاحظ تهميش إثنية الإيبو وذلك بسبب نزعتها الإنفصالية. أما الإثنيات ذات الحجم المتوسط، فعادة ما تستحوذ على مناصب في حكومة الولايات، أما الإثنيات الأقلية فهي تتربع على آخر هرم إداري والمتمثل في الحكومات المحلية.

ويعتبر الإنتماء الإثني موجه رئيسي في الإختيارات السياسية في نيجيريا، لا سيما على مستوى الدولة، والحكومات المحلية، وفي هذا السياق قد نشهد إلغاء نتائج إنتخابية بسب فوز مرشح غير مرغوب فيه بالنسبة للإثنيات الأخرى،لذلك يعتبر العديد من المراقبين إلغاء الإنتخابات الرئاسية لسنة 1993 من قبل الجيش قد تم لأسباب إثنية ، وعندما تتعلق الأمور بالسلطة عادة ما ينفجر النزاع مجددا ونشهد موجات لأعمال العنف المتكررة.67

الفرع الثاني :خطوط التقسيمات الدينية في نيجيريا

تتشكل نيجيريا من فسيفساء على مستوى الإنتماء الديني والطائفي، فهي ذات تركيبة دينية معقدة ومتداخلة، حيث تضم ثلاث ديانات رئيسية : الإسلام، المسيحية، والوثنية. يسيطر الإسلام على الجزء الشمالي بشكل رئيسي، وذلك عبر إثنية الهوسا-الفولاني، والمسيحية في الجزء الجنوبي

67- **Ibid** ,p.23.

عير إثنية اليوروبا والإيبو. وتقدر نسبة الإسلام بـ 50%، والمسيحية بـ 40%، والوثنية بـ 10%.68

ويوضح الجدول التالي69التوزيع الديني عبر التقسيم الجغرافي المعتمد70 :

الجدول رقم 4 : يوضح التوزيع الديني عبر المناطق الجغرافية الستة المعتمدة في الدراسة.

إسم المنطقة	الدين	
	الإسلام	المسيحية
الجنوب الغربي	**تساوي**	**تساوي**
الجنوب الشرقي	أقلية	أغلبية
جنوب الجنوب	أقلية	أقلية
الشمال الوسط	**تساوي**	**تساوي**
الشمال الشرقي	أغلبية	أقلية
الشمال الغربي	أغلبية	أقلية

Source : John Lola Okunola , "Conflict an Peace Building in Multi-Religious and multi-cultural state,"**www.docser.com/CONFLICT-AND-PEACE-BUI...pdf,** p.p1-27.

ينتشر الإسلام في معظم الولايات الشمالية، ما عدا بعض الولايات التي تنتمي إلى منطقة الشمال الأوسط (الحزام الأوسط)، أين يكون فيها توازن بين المسيحية والإسلام وبقايا الوثنية، مثل ولايتي: plateau، traba. وتشكل نسبة المسلمين في الشمال عموما حوالي 95%. كما تشهد منطقة الجنوب الغربي تجاذبا بين الإسلام والمسيحية، إذ يشكل المسلمون 50% والمسيحيون 45%، وإن كانت هذه التجاذبات لا تصل إلى حد الإشتباك والمواجهة كما هو الحال في الشمال، وتنحصر ممارسة الدين الإسلامي في منطقة الجنوب الغربي على الأفراد الذين يتحدثون

68– هناك تباين في نسبة كل دين في نيجيريا والرقم المذكور أعلاه هو الرقم الرسمي للحكومة النيجيرية.

69 - John Lola Okunola ,"Conflict an Peace Building in Multi-Religious and multi-cultural state,"**www.docser.com/CONFLICT-AND-PEACE-BUI...pdf,** took on : 15-10-2011.

70– المقصود بالتقسيم الجغرافي المعتمد، هو تقسيم نيجيريا إلى ستة مناطق جغرافية كما تم الإشارة إليها في الفرع الأول.

اليوروبا في ولايات:Kwara، Ondo، Osun، Ogun، Oyo. في حين أن منطقة الجنوب الشرقي تسودها الديانة المسيحية بنسبة 65% أما الوثنية فتمثل 43% والإسلام بنسبة2%.71

وتعتبر الأديان التقليدية التي تمثلها الوثنية أقل نشاطا سياسيا، أما الهويات المسيحية والمسلمة فهي الركائز الأساسية للخلافات والنزاعات الدينية والطائفية.72فكثير من التوترات والنزاعات التي تحدث بين المسلمين والمسيحيين غالبا ما تكون في الجزء الشمالي من نيجيريا.73

وقد عرف العامل الديني نقلة نوعية منذ سنة 1999 ، حيث أصبح أكثر تحفيزا للنزاع بصدور القانون الفيدرالي عام 1999، والذي يجيز للولايات إصدار قوانينها الخاصة، حيث بدأت تسير بعض الولايات الشمالية المسلمة نحو أسلمة القوانين، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعاقب بعدها تبني 12 ولاية شمالية لمبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أثار حفيظة جمعيات مسيحية وتنصيرية، فنشبت بذلك نزاعات دموية بين الطرفين في العديد من المدن والأرياف، خلفت الكثير من القتلى والجرحى.74

وما يزيد من أهمية العامل الديني في تفسير النزاعات التي تندلع في نيجيريا، هو تنشيط الهويات الدينية للانتماء الإثني75، ويبرز ذلك من خلال عدم ارتياح أتباع المسلمين في نيجيريا إلى تصريحات الرئيس أباسانجو الذي اعترض على تطبيق مبادئ الشريعة باعتبار أن الدستور المدني ينص على مبادئ الشريعة الإسلامية. ويرجع عدم الإرتياح أساسا إلى إنتماء الرئيس

71- بن عبد الباقي محمد لخضر، "نيجيريا صراع يتجدد"، نقلا عن:

www.aljazeera.net/.../D9E11470-C082-4E68-AD...html.2011-11-26.

72 - Eghosa E. Osaghae and Rotimi T. Suberu, "A history of identities, violance, and stability in nigeria,"**CRISE WORKING PAPER** No. 6, (January 2005), p.p 11-27.

73-رياض محمد، عبد الرسول كوثر، **إفريقيا : دراسة لمقومات القارة**(بيروت: دار النهضة العربية، ط،2)، ص.ص 449،500..

74- شفيق شقير، "تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا"، نقلا عن :

www.aljazeera.net/NR/exeres/52097787-6DAB-475B-BA53-57A9FD020A6D.html. 26-12-2011.

75-Osaghae,Suberu, **op.cit**.p.23.

أباسانجو إلى إثنية "يوروبا" التي كان لها دورا كبيرا في المجازر المتتالية التي تعرض لها المسلمون76.

أما على المستوى الطائفي، تضم نيجيريا مجموعة من الطوائف التي تنتمي إلى الدين الإسلامي، تربطها علاقات توتر وخلاف تصل في كثير من الأحيان إلى درجة الاشتباكات المسلحة، محاولة في ذلك السيطرة على المجتمع. وتتمثل هذه الطوائف في : الصوفية، المذهب الشيعي، المذهب السني77.

وتعتبر الصوفية ذات كثافة و انتشار واسع في الشمال، خاصة في ولاية "كانو" وهناك العديد من الطرق الصوفية في نيجيريا، وتعد الطريقة التيجانية الأكثر انتشارا. وتوجد هناك خلافات بين المذهب الصوفي والمذهب السني لدرجة اعتبار أن شخصا مسيحيا أولى بالرئاسة من شخص من أهل السنة والجماعة، كما توجد هناك تحالفات بين الصوفية والمذهب الشيعي وذلك من أجل وقف انتشار المذهب السني78.

أما المذهب الشيعي فقد تم تبنيه بعد الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، من قبل مجموعة طلاب درسوا في إيران ينتمون أساسا إلى منظمة "شباب طلاب المسلمين" - وهم فرع انشق من جماعة الإخوان المسلمين- وقد لقي هذا المذهب دعما من إيران79. ومنذ ذلك الوقت أصبح لهذا المذهب خلافات ومشاكل مع المذاهب السلفية والوهابية، تصل إلى درجة المواجهات المسلحة.

أما عن المذهب السني فهو من المذاهب الأكثر انتشارا في نيجيريا، إلا أنه انقسم إلى سلفية ووهابية، وبين هذين المذهبين خلافات كثيرة. وتعتبر الحركة السلفية الأكثر انتشارا بين أوساط الشباب النيجيري الذين تخرجوا من الدول العربية، كالمملكلة العربية السعودية، السودان،

76- شقير، **مرجع سابق**.

77 -Steve Killelea, "groupNorthern Nigeria: Background To Conflict,"**International Crisis Group**,N°.168(20 December 2010), p.p1-42.

78 - **Loc.cit.**

79– حوار الدكتور محمد الثاني عمر لموقع الصوفية، نقلا عن : الإثنين 16 ماي 2011،

http://www.alsoufia.com/main/articles.aspx?article_no=3328, 16-5-2011.

ومصر80.وهكذا فإن كل مذهب من المذاهب يحاول أن يسيطر على المجتمع وذلك من خلال التغلب على المذاهب الأخرى.

والمتتبع لتاريخ نيجيريا يجد العديد من الحركات التي حاولت غزو البلاد في الستينيات، مثل حركة الأحمديين، وهي حركة حركة هندية بالأساس، والقديانية منذ سنة 1984، التي أصبحت شبه منتهية ولا حراك لها.

إزاء هذا التركيب الديني والطائفي في البلاد، تسود حالة حراك في المناطق شديدة المركزية والسيطرة للديانات ذات الأغلبية، حيث تتحرك الأقليات الطائفية للفت الأنظار وإعادة الاعتبار لها. وتتكرر مشاهد النزاع الديني حتى داخل الإثنية الواحدة، كما هو الحال بين المسلمين والوثنيين في اليوروبا، وتسجل سنويا عشرات الضحايا والجرحى. أما الحراك من هذا النوع (النزاع الديني) على المستوى الفيدرالي،فغالبا ما ينحصر بين المسلمين والمسيحيين.81

الفرع الثالث : دور العامل التاريخي في بروز العامل الإثني

تأسست نيجيريا سنة 1914 بعد أن تم توحيدها على يد الجنرال **Frederik Lugard**، حيث قام بدمج المحميتين البريطانيتين من شمال وجنوب في كيان واحد.82

وكان السبب الأول **للإندماج اقتصاديا**، حيث كانت المحمية الشمالية تعاني من عجز في الميزانية السنوية، في حين تتمتع المحمية الجنوبية بفائض في ميزانيتها. وللقضاء على الإعانات من وزارة الخزينة البريطانية، تم دمج ميزانية المحميتين، وتم بذلك تأسيس بعض المؤسسات المركزية لإرساء بنية متطورة موحدة. رحب مسؤولوا الإستعمار في الجنوب بالإندماج باعتباره فرصة لتوسيع الإمبراطورية، أما نظراؤهم في المقاطعة الشمالية من النيجيريين، فاعتقدوا أن من واجبها مقاومة التأثيرات الجنوبية.83

وكانت نيجيريا تحت نظام الحكم غير المباشر، حيث كانت إستراتجية الاستعمار البريطاني تقوم أساسا من خلال الاعتماد على تواجد عسكري صغير للقوات البريطانية، مع إنشاء سلطة حكام

---

80 - Killelea, **Op.cit,** p.p1-42.

81- إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة 2009–2010)، ص124.

82- Blench,**op.cit**.p.34.

83 - **Loc.cit.**

محليين، وتطوير الهياكل الهرمية في المناطق المختلطة وغير المنظمة، وهذا ما تطلب تحديد الإثنيات، حيث أصبح هذا التحول القناة الرئيسية لجمع الضرائب.

وقد انبثق التلاعب بالوعي الإثني أساسا من الدولة الاستعمارية84، كنمط سياسي، حيث اتبعت السياسة الاستعمارية سياسة" فرق تسد " لحماية مصالح مجموعة إثنية أو إقليمية على حساب أخرى، للحد من النزعة القومية النيجيرية والحفاظ على السلطة الاستعمارية.

ومن أجل ذلك تمت ترتيبات لتطوير الوحدات الإثنية، وهيئات مؤسسية لتعزيز مصالح جماعات إثنية معينة على حساب أخرى في وقت مبكر سنة 1916، ونمى حجمها وأهميتها إلى غاية الإستقلال سنة .851960

وقد كان للسلطة التقليدية (الزعماء التقليديون)خلال النظام الإستعماري دورا رئيسيا في تعبئة سياسات الهوية، حيث ذكر **Vaughan** (1991) أن الزعماء النيجيريين في العهد الاستعماري تعاونوا مع المدراء الاستعماريين، فكانوا المستودع الرئيسي للسلطة السياسية والقانونية، وهكذا أصبحوا أدوات رئيسية في النهوض بالأهداف الاستعمارية من أجل تعبئة المشاعر البدائية، وبالتالي تأجيج سياسات الهوية، وهذا ما ألقى بظلاله على الفترة مابعد الاستعمارية مباشرة من خلال تعبئة هوية الإيبو.86

و يرى **Olukoju** (1997) أن السياسة الإستعمارية البريطانية لم تتخذ أي نوع لتوحيد النمط القائم في العلاقات بين المجموعات الإثنية، بل حاولت تشكيل والتلاعب بالوعي الإثني للمجموعات الإثنية النيجيرية وفقا لمصالحها الخاصة.

وقد قام البريطانيون بتعديل الدستور 4 مرات خلال السنوات الآتية: 1922-1946-1950-1954. وكانت النتيجة النهائية عبارة عن إتحاد يضم ثلاث مناطق، وكل من هذه المناطق

---

84 - Okwudiba Nnoli, "Ethnic Violence in Nigeria: A Historical Pespective,"p.45,**www.indiana.edu/~workshop/.../nnoli_021003.pdf** ., (2003), took on: 17-10-2011.

85 - **Ibid**,p.46.

86 - Marietu O.Tenuche, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra-ithnic Conflict in Ebira Land, North central-Nigeria,"**African Journal of Political Science and International Relations,**Vol. 3.n°. 5 (May 2009), p.p. 253-258.

تحتوي على أقليات مهيمنة وأعداد كبيرة من الأقليات الإثنية التي من شأنها أن تطالب بولاياتها في وقت لاحق.87

فقد احتضنت المنطقة الشمالية إثنية Haussa-Fulani، وقد كانت تعتمد على الزراعة كنمط إقتصادي أساسي، واحتضنت المنطقة الغربية مجموعة Yorouba ، وشملت العاصمة السابقة **Lagos** التي أصبحت محور اقتصاد البلاد، وذلك قبل اكتشاف النفط في 1960، بالإضافة إلى التجارة المرتبطة بالعاصمة، حيث أصبحت المنطقة واحدة من المنتجين الرئيسيين للكاكاو في غرب إفريقيا.

واحتضنت المنطقة الشرقية مجموعة Igbo، التي كانت مركز النشاط التبشيري المكثف من قبل الكنيسة الكاثوليكية، وهي المصدر الرئيسي لزيت النخيل، ومنتجات النخيل الأخرى، ولكن مع اكتشاف النفط لم يعد مصدرها الأساسي في ذلك. وتتميز جماعة Igbo بمهارات تجارية سمحت لهم بالتواجد في جميع أنحاء نيجيريا، ومع ذلك فقد أدى تواجدها في كثير من الأحيان إلى الإحتكاك الإثني خصوصا مع الشمال الذي كان يتأثر بشكل كبير بالجنوبيين.88

وثمة مسألة بالغة الأهمية وهي إشكالية تخصيص العائدات بين الأقاليم والحكومة الإتحادية، ففي عام 1958، تم تعيين لجنة بهذا الخصوص وتم التأكيد على أن 50% من الإيجارات، التعدين، المعادن، والإتاوات هي لمناطق المنشأ، أي المناطق التي يكون فيها الإستخراج والإنتاج، وهي المناطق الجنوبية،و 30% تكون مشتركة بين جميع المناطق، و 20% للإتحادية.

والنتيجة هي: أنه قرب استقلال نيجيريا كانت تتألف من إتحاد فيدرالي، يضم 3 كيانات سياسية مستقلة، ولكل منها قاعدة إثنية مختلفة، ونمط إقتصادي مختلف، ولكل إيراداتها الخاصة، وكانت الحكومة الاتحادية ضعيفة نسبيا، وكما أشار **Vaughan** أن الوضع لتشكيل دولة نيجيرية ما بعد الإستعمار بدأ ينهار قبل أن تتعزز بشكل كامل.89

87 - Joel D.Barkan , Alex Gbyega, "State and local government in nigeria," **http://info.worldbank.org/etools/docs/library/5783/State_and_Governance_Nigeria.htm,** (2 August 2001). 25-10-2011.

88 - **Loc.cit.**

89 -Tenuche, **Op.cit**, p.p 253-258.

المطلب الثاني :العوامل السياسية والإقتصادية

الفرع الأول : العوامل السياسية

غالبا ما يكون العامل السياسي محوريا في تحريك النزاعات بشكل عام، ويكتسي هذا العامل خصوصيته لاسيما في ظل المجتمعات المتعددة والمنقسمة إثنيا ودينيا، حيث تصبح للسلطة مكانتها الخاصة في ظل التنافس بين المجموعات ذات الأغلبية، أو في ظل خشية المجموعات الأقلية المختلفة من هيمنة المجموعات ذات الأغلبية.

ففي المجتمعات الديمقراطية تكون المعركة حول المبادئ الموجهة للعملية الديمقراطية، أما المجتمعات الإثنية فهي تبدي اهتماما أكثر بمن يحصل على ماذا متى وكيف؟90

فالتنافس بين المجموعات الإثنية في نيجيريا قائم على التنافس من أجل الموارد، الزعامة، قيادة الأحزاب السياسية، وكثيرا ما تكون التعبئة السلبية للانتماء الإثني من أجل الحصول على هذه الموارد، هذا ما يوحي بأن الهويات التي تتزايد تعبئتها في المواقف التنافسية، يتم لضمان الحصول على هذه المكاسب التي يعتبرها الأفراد كقيمة.91

وما يدفع أكثر نحو التعبئة السياسية للإثنيات، هو ندرة الموارد ما يجعل الوصول إلى السلطة سواء على المستوى الفيدرالي أو على المستوى المحلي أمرا بالغ الأهمية، لأنه يعتبر كضمان رئيسي لتحقيق الحاجيات الرئيسية. فغالبا ما تكون النزاعات الإثنية من أجل محاولة تأمين السلطة، للوصول إلى المزيد من الموارد، أو الهيمنة، أو حتى لمحاولة فرض الاعتراف بمكانتها في المجتمع92.

---

* نائب عميد جامعة بابيرو بكانو، تم ترشيحه من قبل الرئيس جودلاك جوناثان رئيسا جديدا للجنة الإنتخابية الوطنية المستقلة.

90-Ukoha Ukiwo, **"**politics, Ethno-Religions Conflicts and Democratic Consolidation in Nigeria,"**jaurnal modern African Studies**, Vol. 41(2003), PP115-138

91 -Tenuche, **Op.cit** ,p.p 253-258.

92- Babalola Raji, **"**Globalisation and Identity Mobilization in Nigeria : Muslim and Christian Youth Violence in The 1990s, " : **www.monitor.upeace.org/pdf/rashid.pdf.took on :** 27-10-2011.

* باحث متخصص في دراسة النزاع الاثني في نيجيريا.

يرى **Attahiru Muhammadu Jega**(2002)* بأن الوعي بالهوية في حد ذاته، والأشكال المتنوعة للإثنيات والدين ليس بمشكلة كبيرة في المجتمعات التعددية، ولكن تصبح كذلك عندما يتم تعبئتها بشكل سلبي، واستخدامها كقاعدة تضم العمل الإجتماعي والسياسي، من أجل الحصول على الموارد الشحيحة من قبل مختلف المجموعات المتنافسة، لذلك تصبح الهرمية - السلطة- وعاء لبناء الفواعل الإجتماعية. إذن فالقضية الحقيقية هي تحديد من؟ ومن أجل ماذا؟ ومن قبل من؟ ولماذا يتم بناء هذه الهرمية؟.93

وعادة ما تأخذ النزاعات في نيجيريا طابعا دينيا أو إثنيا، حيث يستخدم اللاعبون الرئيسيون عامل الدين والإثنية للحصول على الدعم السياسي، لكن الدوافع الحقيقية لا تنطلق من حماية الخصوصية الإثنية والدينية، بقدر ما تحركها دوافع سياسية نابعة من تخوف كل طرف من الأطراف، من أن يمسك بالسلطة أو الثروة، وبالتالي فالنزاع يبرز إثنيا أو دينيا، ولكن جوهره سياسي بالأساس تحت غطاء ديني- إثني. وبالتالي يكون الدين والإثنية كورقة سياسية رابحة، تستخدمها الجماعات التي تريد كسب الشرعية والتأييد الجماهيري، حيث أصبح الخطاب الديني والإثني بشقيه المسيحي والإسلامي أحد أدوات التعبئة والتنافس على السلطة.94

كذلك فإن التهميش السياسي الذي ينتج عن التنافس على السلطة بين الإثنيات المختلفة، يعتبر كمتغير تفسيري وسيط في تغذية النزاعات في نيجيريا، ولإثبات هذه الحالة قام المحلل **Nsuka** (1994) بإحصاء لحالة التهميش ضد إثنية Igbo وهي من الإثنيات الأغلبية الرئيسية، حيث توصل إلى أن هذه الإثنية لازالت تعاني من التهميش السياسي ابتداء من سنة 1970، فمن بين 154 ضابطا برتبة عميد فما فوق في الجيش النيجري نجد 8 ضباط من Igbo، 37 ضابط من Yourouba ،و51 ضابط من Haussa، وذلك بالرغم من الأعداد الكبيرة لأفراد Igbo في صفوف الجيش النيجيري.

أضف إلى ذلك، فمجموع النزاعات التي شهدتها منطقة الحزام الأوسط، كانت أغلبها حول السلطة السياسية، ومعظم هذه النزاعات كانت بين إثنية Tiv- Azake سنة 2000، و -Tive Jukun في أكتوبر 2001، وقد كانت محاولة تعبئة إثنية Tiv كدليل و كمؤشر علـى فقـدان السلطة. حيث قـام الـزعيـمPaulUnongo بتوجيه نداء للرئيس أباسانجو، لإعـادة النظر في قرار إزالة barnabasGemade كرئيس للحزب الوطني، وكان هذا ضروريا - حسب رأي

93-Tenuche,**op.cit**, pp. 253-258.

94- بركان، **مرجع سابق**، ص.123.

الزعيم- لإعطاء إثنية Tiv شعورا بالإنتماء، لاسيما بعد إقالة الجنرال VictorMalu الذي كان رئيسا لأركان الجيش النيجيري. وبذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن اندلعت مجموعة نزاعات بين إثنية Tiv وإثنيات أخرى وذلك بعد أشهر قليلة من إقالة الجنرال.

ومن بين الأسباب السياسية الرئيسية كذلك للنزاع في نيجيريا هو مشكلة بناء الدولة في نيجيريا، فالدولة بشكل عام تساهم في بناء الهوية، والدولة النيجيرية كما هو الحال مع جميع دول ما بعد الاستعمار أصبحت تعاني من أزمات بشكل واسع، حيث فشلت في تحقيق تطلعات وتلبية حاجات شعبها. ومن أجل ضمانبقائها ووجودها عملت الدولة النيجيرية على السيطرة على الموارد، بسبب المنافسة الشديدة، وقد أدت هذه السيطرة إلى تعبئة الهويات الإثنية والدينية.

و يرى**Attahiru Muhammadu Jega**بأن الدولة في نيجيريا أصبحت المتغير الحاسم في تحويل الهوية، وعودة سياسة الهوية، فبدلا من بناء هوية الدولة وتوجيه الولاء إليها، عرفت تحولا إلى بناء هوية الإثنية وتغذيتها وتوجيه الولاء إليها. هذه الحالة أعطتنا معارضة ومنافسة على السلطة في ظل التعبئة للأحاسيس الاثنو-دينية/الطائفية، حيث يتم عجن هذه الهويات والتلاعب بها وذلك لتحقيق أهداف أنانية95.

الفرع الثاني :العوامل الاقتصادية

يعتمد اقتصاد نيجيريا على مصدر واحد للدخل وهو النفط، الذي يمثل نسبة 85% من عائدات الحكومة ماجعل الاقتصاد النيجيري **اقتصادا ريعيا**، و تتمركز الثروة النفطية في منطقة واحدة وهي منطقة دالتا النيجر **بالجنوب** النيجيري،96* أدى هذا المنطق الريعي إلى إهمال القطاعات الأخرى، لاسيما قطاع الزراعة، التي تعتبر ثاني قطاع اقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للنفط على حساب الناتج المحلي للزراعة، فبلغ الناتج المحلي للنفط من 29% سنة 1980 إلى 52% سنة 2005، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للزراعة من 48% سنة 1970 إلى 20,6% سنة 1980، وبنسبة 32,3% سنة 2005، علما بأن **4%** فقط من اليد العاملة تشتغل في قطاع النفط، و**60%**في القطاع الزراعي97، هذا الاعتماد شبه الكلي على الريع

95- Tenuche,**Op.cit**, p.p. 253-258.

96- "Stratigic conflict assesment/repport," institute for peace and conflict resolution/abuja, **www.ssrnetwork.net**, 15-11-2011.

*يرجع إلى الملحق رقم 2، ص. 108.

97 -augustun Iklege,"the economy of conflict in the oil rich niger delta of nigeria,"**Nordic journal of africa studies,** p.p208-234.

النفطي شكل **تناقضا بنيويا في الحياة الإقتصادية**، ما نتج عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية، دفعت نحو تحريك العنف الاجتماعي.وسوف نقوم بتوضيح التفاوت بين الإنتاج الزراعي والناتج المحلي للنفط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : الناتج الإجمالي المحلي في قطاعي الزراعة والنفط لنيجيريا من سنة 1970- 2005 98

القطاع	السنـــــوات						
	1970	1980	1990	2000	2003	2004	2005
قطاع النفط	%6,0	%29,1	%39,3	%48,2	%44,8	%48,2	%52
قطاع الزراعة	%41.3	%20.6	%29,7	%26,3	%26,4	%16,6	

Source:adebiy dramola, Simon Elui, "Agriculture export potential in nigeria," **www.csae.ox.ac.uk/.../Agriculturalexportpotentiali..pdf**.

و من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء النزاع في نيجيريا، قام معهد السلام وحل النزاعات في أبوجا بتقديم دراسة بطلب من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي، تشير الدراسة إلى أنه رغم التحول الديمقراطي في نيجيريا، بعد 30 سنة من الحكم العسكري الذي قوض القيم الاجتماعية والسياسية، لم يمنع هذا التحول من زيادة عدد النزاعات وليس تخفيضها،99

وترى الدراسة المشار إليها أعلاه أن سبب النزاع الإثني لا ينظر إليه من خلال طبيعة النظام السياسي إن كان نظاما عسكريا أو مدنيا، وإنما يكون بالتركيز على **الموارد**، حيث يصبح امتلاك القوة السياسية مربحا جدا، كما يكون **بالتركيز على كيفية توزيع هذه الموارد**.

وبذلك يمكن تصور النزاع بأنه يجري ضمن **التنافس على الموارد**، على خلفية وجود مجموعة من **العوامل المؤهبة:** مثل تنافس المجموعات الإثنية المختلفة، والتي يتم تعبئتها من أجل الحصول على الموارد.

ويقدر البنك الدولي أن نتيجة 80% من عائدات النفط التي تعود للدولة النيجيرية، يستفيد الشعب النيجيري إلا بـ 1% منها فقط، فأغلب النيجيريين يعيشون على أقل من 1 دولار أمريكي في

98- adebiy dramola, Simon Elui, "Agriculture export potential in nigeria," **www.csae.ox.ac.uk/.../Agriculturalexportpotentiali..pdf**, tookon : 17-10-2011.
99 -"Stratigic conflict assesment/repport ": institute for peace and conflict resolution/abuja **www.ssrnetwork.net** , took on : 11-11-2011.

اليوم، ووفقا للسفارة الأمريكية في نيجيريا يحصل الفرد على أقل من 300 دولار سنويا، حيث استفادت النخب الحاكمة من إيرادات النفط أكثر مما استفاد منه الشعب النيجيري، لاسيما تلك الإثنيات المتواجدة ضمن مناطق إستخراج النفط.100

وفي دراسة ميدانية قام بها **Oku A. Ekpenyoung**ومجموعة باحثين آخرين بعنوان :

Poverty : Conflict escalation in Nigeria's Niger delta، والتي يحاول أن يربط فيها بين الفقر والنزاع في نيجيريا من خلال مسح نظهره في الجدول التالي101 :

الجدول رقم 6 : نتائج المسح في منطقة دالتا النيجر

النسبة	النتيجة
%91	الثروة الناتجة عن إنتاج النفط في المنطقة لا تستعمل في تنمية وتطوير المنطقة
%80	المرافق الاجتماعيةغير كافية لتلبية حاجات المجتمع
%68	عامل الفقر كان كنتيجة للتدهور البيئي
%98	الناس يحتجون بسبب الجوع، البطالة

Source : Oku A. Ekpenyong, " poverty : conflict escalation in nigeria's niger's niger delta,"**Bangladesh-Journal of sociologie**, Vol.7, n°.1(January 2010), p.p31-41.

100 -kenneth omye, "Repport from africa : population, health, envirenment, and conflictOil conflict and accumilation politics in nigeria, '**www.humansecuritygateway.com/.../WILSON_Ni... pdf,** took on : 12-11-2011.

101 - Oku A. Ekpenyong, "poverty : conflict escalation in nigeria's niger's niger delta,"**Bangladesh-Journal of sociologie**, Vol.7, n°.1(January 2010), p.p31-41.

الجدول أعلاه يوضح سوء**توزيع الثروةوالفساد**الاقتصادي102 أصبحت تعاني الإثنيات المختلفة محدودية الوصول لشروط وضروريات الحياة (التعليم، الصحة، الخدمات، بنية تحتية محدودة،ارتفاع حالات البطالة، الفقر، التهميش).

ومن بين الإثنيات الأكثر تضررا من سوء توزيع الموارد، الإثنيات الأقلية الموجودة ضمن مناطق استخراج النفط، كإثنية Ogoni، فبالرغم من أنها تقدم للأمة النيجيرية أكثر من 100 مليون دولار يوميا من عائدات النفط، لكن شعوبها لا تزال تعاني من عدم وجود أنابيب المياه، والكهرباء، وتفتقر إلى التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية الأخرى، ما أدى بسكان المنطقة إلى التعبير عن إحباطهم بصورة عنيفة.103*

كما أن تركيز الدولة على استغلال واستخراج النفط من منطقة دالتا النيجر دون توفير بنية تحتية لاسيما المجتمعات المحلية، بدلا من ذلك تم التركيز على تنمية الأقاليم خارج مناطق الإنتاج، والإعتماد على اليد العاملة الأجنبية، التي لاتنتمي لهذه المناطق، من أجل ذلك كانت حالات اختطاف الرهائن، والتخريب، ضد الشركات النفطية، أو ضد الجهات الرسمية، من قبل الميليشيات والمجموعات التي تطالب بإعادة النظر في النسب المئوية **التي يجب أن تتحصل عليها هذه المنطقة من عائدات النفط**، كما تسعى إلىتقاسم الموارد النفطية من أجل تطوير منطقة دلتا النيجر. وبذلك تشهد منطقة دالتا النيجر حالة عدم استقرار وعنف تهدد من خلاله الجماعات والميليشيات بإحباط المشاريع في المنطقة، وقد نشرت حركة دالتا النيجر في بيان إلكتروني أن أي أموال تصرف على مشروع نقل الغاز الذي يعمل على تزويد أوروبا بالغاز إنطلاقا من خليج غينيا مرورا بالجزائر فأوروبا، ستذهب سدى لأن أي أنبوب سيواجه نفس مصير بقية الأنابيب الموجودة حاليا، في إشارة إلى الهجمات التي تنفذ باستمرار ضد أنابيب نقل النفط.104

102- تعتبر نيجيريا ثاني دولة من حيث الفساد الإقتصادي.

103- Ekpenyong, **Op.cit**, p.p31-41

* يرجع إلى الملحق رقم 2، ص.108

104- مسلحونيجيريايهددونمشروعالنقلالغاز،نقلا عن :

www.aljazeera.net/.../F15AD3DA-CFAA-4D94-B.html, 4-7-2009.

المطلب الثالث :العامل البيئي

برزت هذه النزاعاتفي الجزء الجنوبي من نيجيريا في منطقة دالتا النيجر لأسباب بيئية، بين المجموعات الإثنية المحلية ضد الشركات النفطية الأجنبية وذلك ابتداء من سنة 1990، حيث تسيطر الشركات النفطية الأجنبية على قطاع التنقيب والإنتاج، ومن بين هذه الشركات نذكر: Agip, chevronTexaco, ExxonMobil, Total.[105]

ويوضح الشكل التالي مكان إنتاج النفط في الجزء الجنوبي من نيجيريا:

خريطة رقم 2 : توضح : مواقع إنتاج النفط في دالتا النيجر

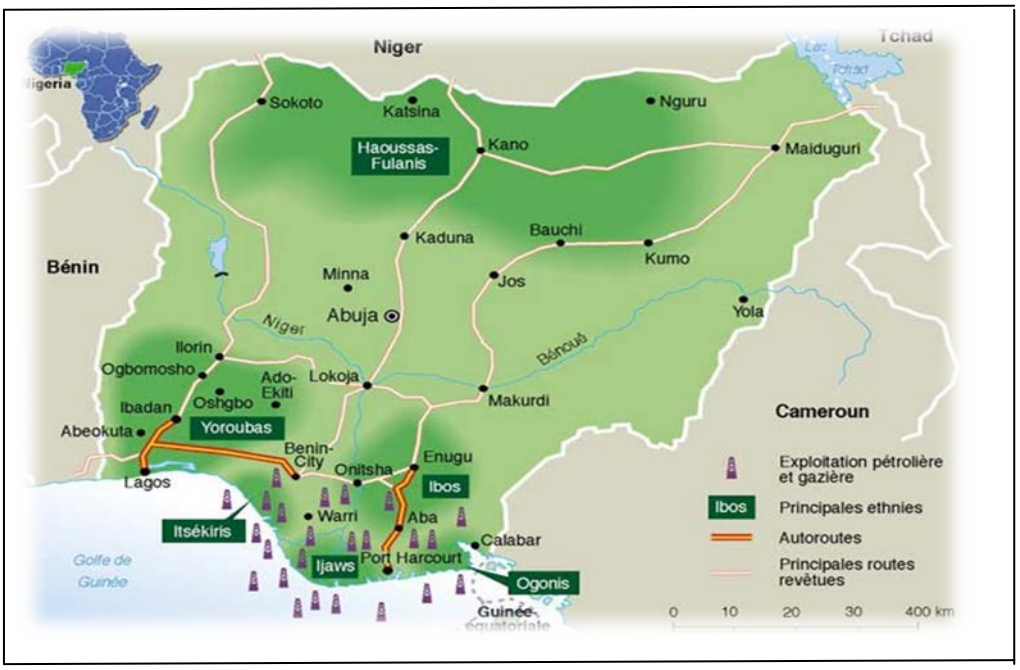

Source: Ronald H. Tushi, " Nigeria's niger Delta crisis : Root, causes of peacelesseness,"**www.epu.ac.at/fileadmin/downloads/.../rp_0707.pdf**.

وقد كانت تكلفة النفط غالية على المستوى البيئي، حيث أدى التلوث البيئي إلى تدمير الحياة والتنوع الإيكولوجي والبيولوجي وفقدان خصوبة التربة، وتلوث الهواء، و الماء الصالح للشرب،

105 - Ronald H. Tushi, " Nigeria's niger Delta crisis : Root, causes of peacelesseness,"**www.epu.ac.at/fileadmin/downloads/.../rp_0707.pdf**, took on : 18-11-2011.

وانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، وتهديدالمواردالطبيعية المتجددة، وذلك بسبب المواد الكيميائية، النفايات، انسكاب النفط ، حرق الغاز ، وبسبب المعدات القديمة.106

وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها سنة 1993، عندما احتج 300000 من إثنية Ogoni ضد شركة Shell، فنظمت الحكومة الفيدرالية حملات اعتقال وقتل ضدهم، وقد تم توثيق هذه التطورات من قبل مكتب الأمين العام لأمم والشعوب غير الممثلة.107

وتجددت عمليات العنف المباشر مرة أخرى سنة 2006، ضد الشركات الأجنبية النفطية في دلتا النيجر من قبل ميليشيات تدعى بـMovement From The Emancipation of Niger Delta ، وقد تصاعد العنف بسبب التلوث والمطالبة بالتعويضات على الأضرار البيئية من إنتاج النفط.

وقد تم توثيق 1581 حادث تسرب للنفط في نيجيريا مابين 1970و 1992، ووفقا لمحضر مستقل فإن انسكاب النفط لشركة Shell مابين 1982-1992 تقدر بـ 1.626.000 غالون،108وتقدر الإحصاءات الصادرة عنوزارة المواردالبترولية النيجيريةإلى أنهما بين عامي 1976- 1996،ما مجموعه4836 حادثأسفر عنتسربما لا يقل عن2446322برميل،كما خلص تقرير للأمم المتحدة لسنة 2006 إلى أن ما مجموعه6817 حادثتسرب للنفط في نيجيريا بين عامي 1976- 2001، مع خسارة ما يقرب منثلاثة ملايين برميلمن النفط.

يؤدي هذا الانسكاب إلى تسرب التسمم التدريجي للمياه وتدمير الغطاء النباتي والأراضي الزراعية. وبعبارة أخرى، فإن الإنسكاب والترسبات لاتلوث مصادر المياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية وصيد الأسماك وحسب، بل إنها تشكل أيضا تهديدا مباشرا لحياة الإنسان.109

وقدمت Human Right Watchهيومان رايتس ووتش (1999) دراسة تذكر فيها تأثيرات طويلة الأجل لانسكاب النفط ، وذكرت أنه في حين أن العمر المقدر لخط الأنابيب هو خمسة عشر عاما، لكنه في أماكن عديدة في منطقة دلتا النيجر، تتراوح أعمارها بين عشرين أو خمس

---

106 - Abosede Babatunde, **"**Environmental Conflict and the Politics of Oil in the Oil-Bearing Areas of Nigeria's Niger Delt,"**Peace & Conflict Review, Vol.5, (** 2010), p.p1-12.

107- ICE case studies, " Ogoni and Nigeria conflict over oil, **"www.amirican.edu/ted/ice/ogonioil.htm**, took on :23-11-2011.

108 - **Loc.cit.**

109 - Babatunde, **Op.cit**, p.p1-12.

وعشرين سنة وعلى سبيل المثال قد أدى انفجار أنبوب بترول إلى وفاة 1000 قتيلفي أكتوبر سنة 1101988.

وفقا لـ **Etim**(2003) أن الانسكاب في الأنابيب التابعة لشركة Shell Petroleum في مجتمع Karama للحكومة المحلية Zarame في ولاية Bayelsa في جوان 2003 ، خلف أضرارا اقتصادية بحيث لا يتم تنظيف الإنسكابات بشكل جيد، وقد حذرت الأمم المتحدة في تقرير لها أن درجة معدل التدهور البيئي يضغط على منطقة دالتا النيجر باتجاه دمار ايكولوجي111.

أما بالنسبة للغاز فإن عملية احتراقه طوال اليوم لمدة 24 ساعة على 24 ساعة، وعلى مدار 30 سنة الماضية، قد تسببت في تشكيل أمطار حمضية، أثرت سلبا على واقع البيئة وصحة الأفراد في جنوب نيجيريا.

ووفقا لتقرير صادر من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية American Central Intelligence Agency (CIA)، فإنه في كل يوم يتم حرق8 ملايين مكعب من الغاز في دالتا النيجر، وهذا ما يهدد مستقبل صيد الأسماك و الزراعة.112

وباعتبار أن شعب منطقة دالتا نهر النيجر في تزايد في ظل تناقص الموارد، بسبب تصاعد المشاكل البيئية التي تهدد الإنتاج الغذائي والاقتصاد الزراعي، أدى ذلك إلى انتشار **البطالة والفقر**. وما زاد غضب سكان المحليين لمنطقة دالتا النيجر هو عدم استغلال النفايات النفطية والغازية بطريقة إيجابية، بحيث يمكن معالجتها والاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية للمناطق الحضرية والريفية، كما يمكن الإستفادة من النفايات الصناعية التي تشكل المادة الخام لصناعة البتروكيماويات وإنتاج البلاستيك. أضف إلى ذلك فإن عدم إتباع معايير الحماية البيئية أدى إلى تهجير السكان الأصليين من مناطقهم، ما دفع سكان هذه المناطق للتحريض على المزيد من مطالب الاستقلال السياسي والتعويض على الأضرار البيئية.113

لقد أشار العديد من زعماء Ogoni إلى الدمار الكبير للاقتصاد المحلي، بسبب الأضرار الإجتماية والإقتصادية والبيئية الناجمة عن صناعة النفط، فالشركات التي تعمل في مجال الحفر

---

110 -**Loc.cit.**

111 - . Tushi, **Op.cit,** p.p1-40.

112 - **Loc.cit**.

113 - ICE case studies, " Ogoni and Nigeria conflict over oil, "**www.amirican.edu/ted/ice/ogonioil.htm,** took on : 23-11-2011.

والتنقيب كشركة Shellرغم ما تحققه من أرباح كبيرة،فإنها لا توفر جزءا ولو بسيطا من تلك الأرباح لإعادة بناء هذه المناطق وتنظيفها من النفايات السامة.114

استنتاج:

يعتبر النزاع في نيجيريا معقدا من حيث العوامل المركبة التي ساهمت في تشكليه، بسبب التركيبة السكانية غير المنسجمة سواء على المستوى الإثني أو الديني-الطائفي، وفي ظل العوامل السياسية والاقتصادية المتداخلة، ما يجعل الباحث في حيرة من أمره فيما يتعلق بتحديد العوامل المحددة للنزاع، إن كانت داخلية أو خارجية من جهة أو إذا كانت اجتماعية، سياسية، أو اقتصادية.

ومما تم ذكره سابقا يمكن أن نستنتج أن العوامل المحددة للنزاع في نيجيريا هي العوامل السياسية والاقتصادية، أما العوامل الاجتماعية التي تتعلق بالهويات الإثنية والدينية/الطائفية فغالبا ما يتم توظيفها واستغلالها من قبل النخب في نيجيريا، من أجل الوصول إلى السلطة، أو من أجل ضمان وتأمين الحصول على الموارد والثروة. وبذلك فإن العوامل الاجتماعية هي متغيرات تابعة لمتغيرات مستقلة تتمثل في العوامل السياسية والاقتصادية والتي تضم مجموع العوامل البنيوية التي تفجر النزاع. ومن أجل ذلك قد نجد النزاعات داخل الإثنية الواحدة أكثر حدوثا من النزاعات بين إثنية وأخـرى. وكـدليـل علـى ذلك يذكـر **Ibeanu**و**Onu** (2001) أن المجموعة الإثنية لـ Igbo التي تتمركز في جنوب شرق نيجيريا النزاعات الموجودة بداخلها هي أكثر من النزاعات مابين هذه الإثنية والإثنيات الأخرى115.ويمكن توضيح هذا الإستنتاج من خلال الشكل التالي116 :

114- **Loc.cit.**

115- Tenuche, **Op.cit**, p.p. 256-258.

116- تم بناء هذا الشكل من قبل الباحث.

الشكل رقم 2 : يوضح العوامل البنيوية للنزاع الإثني في نيجيريا.

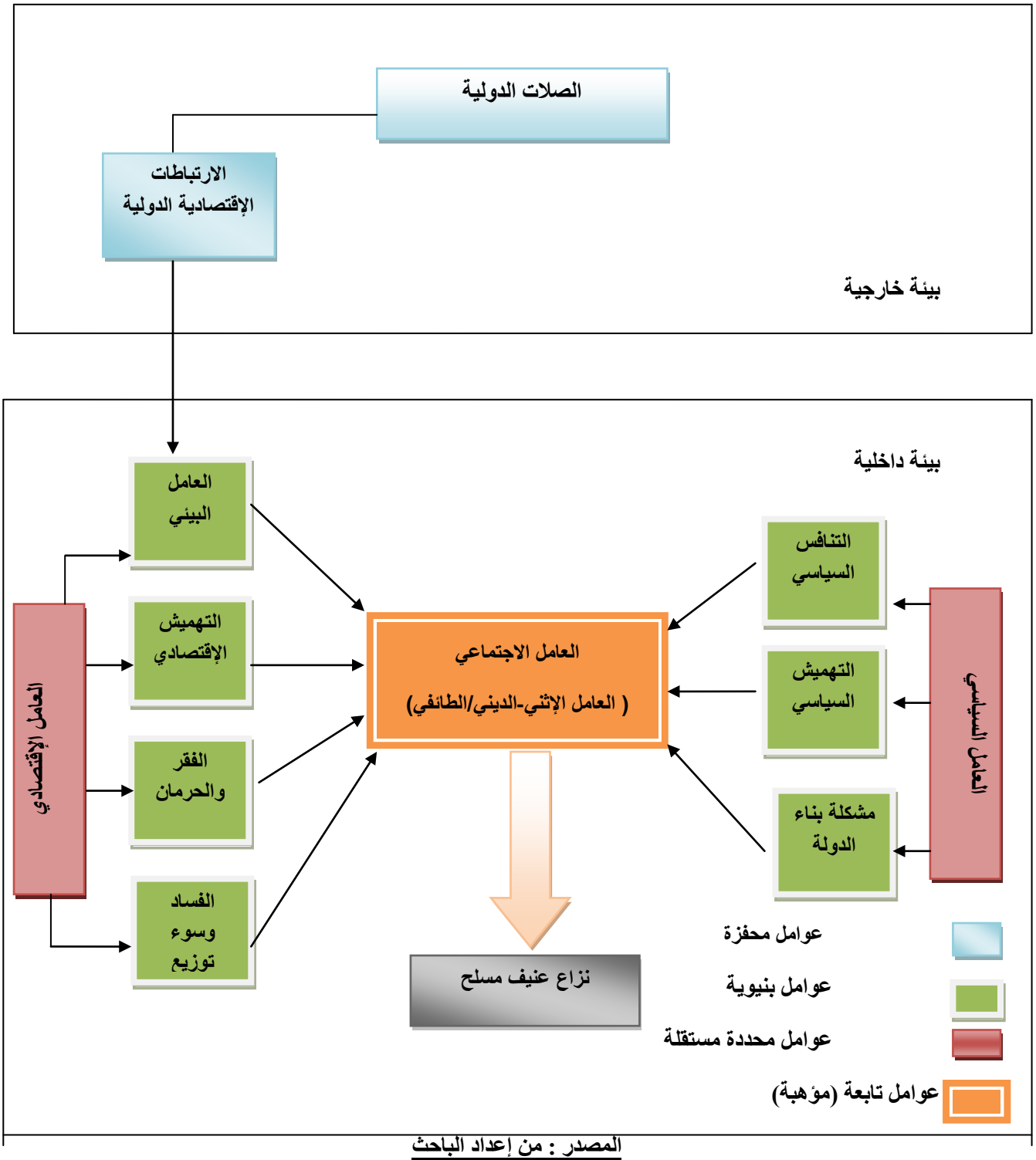

المصدر : من إعداد الباحث

الفصل الثاني: إدارة النزاع في نيجيريا

الفصل الثانـــي : إدارة الـنـــزاع فـــي نيجـيـريـا

سوف نتطرف في هذا الفصل إلى إدارة الفواعل المختلفةللنزاع الإثني في نيجيريا، حيث قمنا بتقسيم الفواعل إلى ثلاث مستويات رئيسية: الفواعل على المستوى الحكومي المحلي، الفواعل على المستوى غير الحكومي المحلي، والفواعل على المستوى الدولي. وسنحاول رصد إستراتيجيات وأهداف وآليات كل طرف من الأطراف عير مراحل وفترات مختلفة.

المبحث الأول : المستوى الحكومي المحلي

المطلب الأول :الآليات السياسية

باعتبار أن الأسباب الجذرية للنزاع الإثني في نيجيريا التي تتميز بانقسامات إثنية ودينية هي القضايا التوزيعية والتنافس السياسي،يشكل تقاسم السلطة الركيزة الأساسية لتفسير إدارة النزاع في نيجيريا على المستوى الحكومي، وتعتبر المقاربة التوافقية المدخل الرئيسي لفهم الترتيبات السياسية والإقتصادية لهذه الإدارة، حيث يعتبر **Arend Lijphart**-الذي عمل على تطوير هذه المقاربة في كتابه **The Politics of Accommodation : Pluralism and Democracy-** ، أنه لا يمكن تحقيق الوئام بين الإثنيات في المجتمعات المنقسمة إلا إذا كان نوع هذه الحكومة توافقية في العملية السياسية، وجعل المجموعات الإثنية اللبنات السياسية من خلال إدخالهم في "إئتلاف كبير" أو حكومة تقاسم السلطة[1].

ويمكن الحديث عن تقاسم السلطة في نيجيريا في ثلاث أبعاد رئيسية:

- التصميم المؤسسي : الذي يحدد ممارسة الحكم الذاتي من قبل مختلف مستويات الحكومة على أساس الفيدرالية أو ترتيبات الحكم الذاتي الإقليمي.

- توزيع المناصب/ التمثيل : ويعنى توزيع المناصب السياسية والبيروقراطية بين المجموعات الإثنية.

- البعد الإقتصادي : ويتعلق بتوزيع الموارد الإقتصادية الخاضعة لرقابة الدولة بين المجموعات الإثنية المختلفة.

[1] - Orji Nkwachukwu, "Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria,",**www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Eth...pdf**, took on :2-11-2011.

الفرع الأول : التصميم المؤسسي (إنشاء الولايات والحكومات المحلية)

عرفت الفيدرالية النيجيريةعملية و مسار طويل أدى في النهاية إلى إنشاء عدد من الولايات الجديدة مابين سنة 1967-1999. وهذه العملية مهمة في فهم استراتيجيات تقاسم السلطة التي أنشأت في نيجيريا، فتزايد العديد من العمليات فرض تحديد لترتيبات تقاسم الثروة و توزيع المناصب على حد سواء.

وتدخل عملية إنشاء الولايات ضمن التصميم المؤسسي الذي يهدف في النهاية إلى تقاسم السلطة، ويمكن توضيح مراحل والمبادئ التي قامت من أجلها الولايات كما يلي:

- **المرحلة الأولى: من 3 ولايات إلى 11 ولاية (1967) ***

عقب الإستقلال كانت نيجيريا تتكون من ثلاث ولايات رئيسية، ولكل ولاية قاعدة إثنية مختلفة*، فالولاية الشمالية يسيطر عليها حزب المجلس الوطني وهي مركز إثنية Haussa-Foulani، أما الولاية الشرقية فيسيطر عليها حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون وهي مركز إثنية Igbo، والولاية الغربية يسيطر عليها حزبالعمل وهي مركز إثنية Yorouba، وقد أنشأ هذا الوضع حالة عدم توازن وخلل في الجمهورية الإتحادية. حيث كان هناك تحالف بين حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون مع حزب المجلس الوطني، وهو تحالف بين الشرق والشمال ليكون **حكومة المركز**، أما حزب العمل فيشكل المعارضة الإتحادية[1]. وكانت النتيجة وضع غير مستقر حيث أن الأحزاب الحاكمة في كل من المنطقتين (الشمالية والشرقية) كان بإمكانها السيطرة على المنطقة الثالثة (أي الغربية).

قامت الحكومة المركزية بأول تقسيم خلال الأزمة التي كانت تعاني منها المنطقة الغربية سنة 1963، والتي استدعت تدخل الحكومة المركزية، وأدى ذلك إلى إنشاء **منطقة الغرب-الأوسط** كمنطقة جديدة رابعة تضم الأقليات غير Yorouba. وبذلك أصبحت نيجيريا تضم أربع ولايات.

ونتيجة لحرب "بيافرا"سنة 1967، التي حاولت من خلالها المنطقة الشرقية إعلان استقلالها عن الفيديرالية النيجيرية، قامت الحكومة الإتحادية العسكرية بإنشاء المزيد من

---

* يرجع إلى الملحق رقم 3، ص. 108.

* يرجع إلى الملحق رقم 4، ص. 109.

[1]- Yusuf O. Alisquan, "Crisis Management In Nigeria,"**www.yusufali.net/.../CRISIS_MANAGEMENT_I...pdf**, took on : 3-11-2011.

الولايات من أجل **تطويق وتفكيكالمنطقة الشرقية**[1]، من خلال توفير الولايات للأقليات الإثنية في المنطقة الشرقية، وذلك بهدف تفكيك الأسس المهيمنة على السلطة في الشرق والشمال.

كانت تنظر الحكومة العسكرية إلى هذا التقسيم على أنه يجنب الحركات الإنفصالية، مثل ما وقع في بيافرا سنة 1967، وقد تم تقسيم المنطقة الشرقية وأصبحت المناطق الرئيسيــة لإنتاج النفــط تقع فيثلاث ولايات (River state, East-central state, south-east state)، وقد كانت هذه الإستراتيجية لإعاقة المناطق المنتجة للنفط من الإنفصال[2].

وقد أقر الجنرال * **Gowon**في ظل الجمهورية الأولى بالحاجة إلى تقسيم نيجيريا إلى وحدات صغيرة وهذا لمنع الولايات من أن تصبح قوية لدرجة أنها تصبح خارج سيطرة الحكومة المركزية أو لدرجة قدرتها على المطالبة بالإنفصال.[3]

وقد كان هناك خمس مبادئ أساسية منصوص عليها لإنشاء ولايات جديدة :

1- لا يمكن أي ولاية في وضع يمكنها أن تهيمن أو تسيطر فيه على الحكومة المركزية.

2- ينبغي إنشاء كل ولاية في مجالها الجغرافي.

3- الملائمة الإدارية : ويقصد بها أن الحقائق التاريخية، ورغبات الشعب يجب أن تأخذ بعين الإعتبار.

4- يجب على كل ولاية أن تكون في وضع يمكنها القيام على نحو فعال بوظائفها.

5- من الضروري إنشاء ولايات جديدة في وقت واحد[4].

وقد أدى الهيكل الجديدإلى تغير أساسي في نظام الفيدرالية، فأصبحت الدولة الفيدراليةأكثر **مركزية** وكسبت الحكومة **المزيد** من **السلطة**.

---

[1] - Salah Maina, "The Image of The Military in Conflict Management in Nigeria,"**www.constitutionnet.org/.../Suberu%20Nigeria.pd...pdf**, (9 May 2010), took on : 15-11-2011.

[2]- Siri Aas Rustad, "Power Sharing and Conflict in Nigeria," p.4 .**www.prio.no/sptrans/-.../Nigeria_full_report.pdf**, *took on : 14-11-2011.*

** الجنرال Gowon هو رئيس الحكومة العسكرية الإتحادية من سنة 1966–1975.*

[3] - **Loc.cit.**

[4] - **Ibid**.p.5.

- **المرحلة الثانية : من 11 إلى 19 ولاية سنة 1976**

في هذه المرحلة تم الإتفاق على أن الولايات الجديدة التي يتم إنشاؤها، لا يجب أن تكون على أساس إثني[1] بالرغم من أن البلاد كانت تعيش بعض التوترات الإثنية، وتم الإتفاق على :

" أنه يجب إنشاء ولايات جديدة تسعى إلى تشكيل أطر **مؤسسية** التي من شأنها أن تضمن التنمية الإقتصادية السريعة لجميع الإثنيات، وزيادة المشاركة الديمقراطية، تعزيز **وإضفاء الطابع المؤسسي على التوازن**، و أخيرا إزالة مخاوف الأقليات المحرومة من التمييز الإقتصادية والسياسي في البلاد"[2].

وهذه المبررات تختلف عن المبادئ التي تم من خلالها إنشاء الولايات سنة 1967، والتي تركز على إنشاء ولايات للمجموعات الإثنية وتقاسم السلطة بشكل متساو، خلافا لذلك تم التركيز في هذه المرحلة على التنمية الإقتصادية، الديمقراطية، والإستقرار بين الأقليات الإثنية، الشيء الذي لم يأخذ في بعين الإعتبارسنة 1967.

وقد كان الشكل الجديد للفيدرالية لا يرق للمطالب الشعبية خاصة لتلك التي لم تستفد كثيرا مثل إثنية Igbo، التي كانت تسيطر على ولايتين، وكان السخط كبيرا، لأن عدد الولايات التي تسيطر عليها كل إثنية مهم جدا، لأنها تمنح كل مجموعة إثنية المزيد من السلطة السياسية على المستوى الوطني، فضلا عن مستوى أعلى من تخصيص الموارد[3].

وقد غير إعادة التنظيم لسنة 1976م **من ميزان القوى بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي**، حيث كانت بنية الفيدرالية قبل تنظيم 1976 تتكون من 12 ولاية، 6 منها في الشمال و6 ولايات في الجنوب، ولكن بعد إعادة الهيكلة لسنة 1976م كانت هناك **10** ولايات في الشمال و **9** ولايات في الجنوب.[4]

كما قامت المؤسسة العسكرية بإنشاء نظام السلطات الحكومية المحلية المنتخبة Local Gouvernment Authorities (LGA)، فرغم ما يبدو أنها تتعارض مع منطق الحكم العسكري، لكن الجيش يعتقد أن الحكومة المحلية المنتخبة من شأنها أن توفر شكلا أكثر **قابلية للإستمرار**،بإضفاء **طابع الشرعية للحكومة** على المستوى المحلي **وإضعاف الولايات**من خلال

---

[1] - Rotimi Seburu and Larry Diammond, " Institutional Design, Ethnic Conflict-Management and Democracy in Nigeria,"**www.constitutionnet.org/.../Suberu%20Nigeria.pd..f** ,took on : 18-11-2011.

[2] - Rustad, **Op.cit**.p.8.

[3] - Seburu and Diammond,**Op.cit.**p.12.

[4] - Rustad, **Op.cit**.p.20.

السلطة الموازية لهذه الحكومات المحلية. وقد تم تأسيس ما يقارب 300 من الحكومات المحلية المنتخبة، والتي أصبح عددها يقدر فيما بعد بـ 774 ومازالت إلى الوقت الحاضر.

- **المرحلة الثالثة (36 ولاية) من 1987-1991/ 1996***

بدأت الحكومة العسكرية بقيادةالرئيس بابانجيدا العودة إلى الحكم المدني في سنة 1985 ، وقد كانت واحدة من القضايا التي جرت مناقشتها مرة أخرى هي إعادة تشكيل بنية الدولة في نيجيريا. وفي سنة 1991 أضاف بابانجيدا 9 ولايات جديدة وكانت المبررات الرئيسية لذلك : العدالة الإجتماعية، التنمية، تحقيق التوازن بين الإثنيات. وفي سنة 1996 أعلن الرئيس النيجيري الجنرال أباشا 6 ولايات جديدة أين أصبح عدد الولايات النيجيرية 36 ولاية[1] .

ما يميز عملية إدارة النزاع في نيجيريا مابين 1967-1999 أنه قد تم تصميم الشكل المؤسسي للفيدرالية النيجيرية تحت نظام سلطة عسكرية، ما جعل السلطة العسكرية تسعى من جانب واحد لإعادة تحديد شكل الفيدرالية النيجيرية بما يتفق وهيكلها الهرمي ورؤيتها الخاصة. حيث كانت تعتقد الحكومة المركزية العسكرية أنه بإنشاء **ولايات ضعيفة** نسبيا في ظل **حكومة عسكرية مركزية قوية** سيتم الحفاظ على حالة **الإستقرار**.

وقد كان مصطلح الفيدرالية العسكرية خاص بنيجيريا، وهذا يعني أنه خلال فترة الحكم العسكري، الحكومة المركزية العسكرية عملت وفقا لطبيعة عسكرية، كوجود حكام عسكريين للولايات من سنة 1966-1999 (مع استثناء الجمهورية الثانية 1979-1983)،معينين من قبل الحكومة العسكرية الإتحادية، أو من قبل المجلس العسكري الأعلى، بدلا من انتخابهم عن طريق الإقتراع الشعبي في المنطقة، هؤلاء الحكام الذين كانوا يمثلون عادة بعض الإنتماءات الجغرافية والثقافية في الولاية التي يمثلونها.

وتنظر الحكومات العسكرية إلى إعادة الهيكلة والتصميم المؤسسي لإدارة النزاع، كوسيلة لتركيز السلطة، و إنشاء وحدات سياسية فرعية صغيرة أقل قوة من السلطة المركزية، بحيث تصبح أكثر اعتمادا عليها[2].

* يرجع إلى الملحق رقم 5، ص. 109.

[1] - Rustad, **op.cit**.p.21.
[2] - **Ibid**.p.22.

وفي نفس الوقت يمكن اعتبار إنشاء الولايات الجديدة بمثابة حل سريع وثابت للمشاكل الإثنية في نيجيريا، حيث اعتبر الجنرال أباشا في سنة 1996 أن إنشاء الولايات سيصبح دوريا ومقبولا في السياسات النيجيرية مستقبلا[1].

فبدلا من حل المشاكل الحقيقية الناجمة من الحرمان النسبي بين المجموعات الإثنية، قامت الحكومة العسكرية النيجيرية بإنشاء ولايات جديدة قد تؤدي على المدى المتوسط إلى وضع غير مستقر، أو إلى رفع مطالب الإنفصال على المدى الطويل.

الفرع الثاني: التحول الديمقراطي كآلية لإدارة النزاع

بعد مضي عقود من الحكم العسكري من سنة 1966 إلى سنة 1999، جاء دستور 1999 ليضع نيجيريا في مسار آخر وهو المسار الديمقراطي، وقد كان تبني الديمقراطية في نيجيريا على خلفية أن انفتاح الإدارة المدنية سيؤدي إلى الإستقرار، وبأن تكريس مفاهيم المساءلة والشفافية والحكم الراشد، والتداول على السلطة، ستؤدي إلى استعادة الحكومة لشرعيتها، و بالتالي تحقيق الإنسجام بين الطوائف والإثنيات[2].

إلى جانب ذلك، فإن الديمقراطية ستؤدي إلى التنمية، تحسين مستوى المعيشة لغالبية السكان، وتوفير مناخ تراعى فيه حقوق الإنسان، وتعزيز السلم والإستقرار كشرطين ضروريين للتنمية[3]،ومن أجل تحقيق ذلك وضعت إدارة أباسانجو تسهيلات للتحول الديمقراطي، وعلى سيل المثال :

- إنشاء ما يعرف بـ **"Oputa Panel"** لتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الأنظمة العسكرية السابقة،

- إعتماد برنامج القضاء على الفقر،

- إنشاء أحزاب سياسية جديدة،

---

[1]- Seburu and Diammond,.**Op.cit**.p.40.

[2] - Ukoha Ukiwo, "Politics, ethno-religion conflicts and democratic consolidation in nigeria,"**journal of modern in africa, studies**, Vol.41, n°.1(2003), p.p115-138.

[3] -j. Shola Omotalo, "Democratization, good governence and developpment in africa :the Nigeria experince,"
Journal of sustainable development in africa, Vol.9,n°.4 (2007),p.p247-273.

- وتعزيز المشاركة الشعبية [1].

لكن كل ما تم تبنيه وإنجازه على صعيد البناء الديمقراطي في نيجيريا، لم يحقق مبتغاه لاسيما على مستوى التنمية و خفض عدد النزاعات، ففي تقرير صادر عن Economic Intelligence Unit سنة 2002-2003، فإن الديمقراطية فشلت في تحقيق رفع مستوى المعيشة، كما أشار" Onyegbula " أن مستوى المعيشة يزداد سوءا يوما بعد يوم، في حين أن البنى الإجتماعية الأساسية، والنظم التعليمية لا تزال في غيبوبة "[2].

وعلى عكس كل التوقعات، شهدت الجمهورية الرابعة عديدا من حالات النزاع الإثني والديني، بتحريض من مجموعات ذات طابع هوياتي، تعمل على تعبئة العوامل الإثنية والدينية. وفي هذا السياق عرفت المنطقة الشمالية ظهور نزاعات ذات طابع ديني بسبب تطبيق الشريعة في بعض الولايات خاصة في ولاية Kaduna، Sokoto، كما عرفت ولايات من الجنوب في منطقة دالتا النيجر العديد من النزاعات الإثنية بسبب التهميش[3].

وقد بلغ عدد النزاعات في ظل الجمهورية الرابعة حوالي 40 نزاعا، وهذا الرقم لا يشمل النزاعات الطائفية وجملة من النزاعات داخل الطائفة الواحدة[4]. هذا ما يوحي أن تبني النهج الديمقراطي في نيجيريا لم يؤدي إلى تحقيق الإحتياجات الرئيسية لمختلف الإثنيات، ما فتح المجال لبروز الإثنيات القومية كانبعاث **الإثنية القومية لـIgbo** من جديد بعد التحول الديمقراطي لسنة 1999، وكان دافع بروزها التهميش الذي كان يؤمل أن يتم التخفيف منه من قبل الحكومة الديمقراطية. وهذا ما تجلى من خلال إعادة المطالبة "بدولة بيافرا" [5].

الفرع الثالث : توزيع المناصب أو التمثيل

كانت تتمتع نيجيريا بمجموعة من نظم الحصص التي تم وضعها في المرحلة الإستعمارية، نتيجة التجاذبات حول توزيع المناصب بين الجماعات الإثنية المختلفة بين الشمال والجنوب، حيث كان هناك تخوف الشمال من أن الجنوب سيهيمن على المناصب المدنية، نتيجة لارتفاع مستوى التعليم في المناطق الجنوبية التي تتبع التعليم الغربي، وفي سنة 1958 تم تنفيذ

---

[1] - Cyril I. Obi," Nigeria Democracy on Trial,"**www.nai.uu.se/press/.../newsletterpdf/0411obi.pdf**, *took on : 18-11-2011.*

[2] - Obi, **Op.cit.**p.32**.**

[3] - Omotalo, **Op.cit**, p.p247-273.

[4] - Ukiwo, **Op.cit,** p.p115-138.

[5] - Duruji Moses Metumara, "Social inequity, democratic transition, the Igbo nationalism resurgence in nigeria,"**african journal of political science and international relations,** Vol.3, n°.1(12january 2009), p.p54-65.

نظام التكافؤ بين الشمال والجنوب في توزيع المقاعد في البرلمان، وضمن هذا التقسيم حصل الشمال على 52% من المقاعد، وتحصل الجنوب على 48%، كما طالب الشمال بأن يشمل نظام الحصص جميع المجالات، مجلس الوزراء، الجيش، ومؤسسات الإتحاد الأخرى[1].

وقد تم تعويض نظام الحصص في دستور 1979 بما يسمى **" مبادئ الطابع الفيدرالي"**، ومن أجل ذلك واجهت لجنة صياغة الدستور مشكلة في كيفية التعامل مع المسألة الجهوية-الإثنية القوية، وكيفية ضمان عدم هيمنة أية مجموعة إثنية أو ولاية على السلطات المركزية، وكان الحل هو إيجاد مبادئ الطابع الفيدرالي الذي يضمن **الإندماج والقدرة التمثيلية** في نيجيريا، ويحدد الدستور أهداف مبادئ الطابع الفيدرالي على النحو التالي : " ..رغبة شعوب نيجيريا في تعزيز **الوحدة الوطنية**، تعزيز **الولاء الوطني**، وإعطاء كل مواطن في نيجيريا شعورا **بالإنتماء إلى الأمة**".*

ومن أجل تحقيق هذه المبادئ أنشأ الدستور مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان القدرة التمثيلية في مختلف المجالات توضحها الدراسة كما يلي :

- السلطة التنفيذية :

من بين أهم الإجراءات التي تم اتخاذها على هذا المستوى بعد سنة 1999 هو استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية[2] الذي يعكس الإطار التوافقي في التركيبة السياسية النيجيرية، حيث تم إقرار أنه إذا كان رئيس الدولة النيجيرية مسلما فإن نائب الرئيس يكون مسيحيا وبالعكس.

جاء هذا الإجراء لتحقيق التمثيل الأفضل لكل الشرائح في المجتمع النيجيري، فعادة ما تلي نتائج الإنتخابات سلسلة من أعمال العنف سواء كان ذلك بسبب عدم رضا المسيحيين عن فوز المرشح أو العكس. فمنصب نائب الرئيس يضمن المشاركة السياسية في السلطة للأطراف التي لم تفز في الإنتخابات، وهذا يلغي منطق الإقصاء. فعادة ما تدار النزاعات الإثنية بمنطق اللعبة الصفرية، أي أن الفائز يربح كل شيء وأن الخاسر يفقد كل شيء. وبذلك كان منصب نائب الرئيس كإطار توافقي ضمن معادلة تقاسم السلطة في نيجيريا.

---

[1] - Rustad, **Op.cit**.p. 30 .

[2]- Ignatius Akaayar Ayua, "La République Fédérale Du Nigeria,"**Un Dialogue Mondial Sur Le Fédéralisme**, Vol.1, p.p1-39.

* دستور 1979: المادة 272-(1).

- **السلطة التشريعية :** الجمعية الوطنية (National assembly)

وتنقسم الجمعية الوطنية إلى : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ففي دستور 1979 يضم مجلس الشيوخ 5 أعضاء من كل ولاية، وعضو واحد من العاصمة، حيث يصبح المجموع 96 عضوا. أما في دستور 1999 فيتألف مجلس الشيوخ من 109 عضوا، وزعت بالتساوي بين الولايات، وتم تقسيم كل ولاية إلى ثلاث مقاطعات ويتم إنتخاب كل عضو من مجلس الشيوخ في كل مقاطعة.

وفيما يخص مجلس النواب ففي دستور 1979 كان يضم 450 ممثلا، بينما في دستور 1999 فيضم 106 نائبا[1].

- الأحزاب السياسية :

يجب أن تعكس الأحزاب السياسية الطابع الفيدرالي، سواء في اللجنة التنفيذية وغيرها من الهيئات الإدارية للحزب، حيث يشترط تمثيل 3/2 من الولايات في الحزب، كذلك فيما يخص الشعارات، الأسماء، و الرموز لا يجب أن تنطبق على خصوصية محددة سواء دينية كانت أو جغرافية، أو إثنية، كما تلتزم الأحزاب السياسية بضرورة إلتزام مرشحيها بمبادئ الطابع الفيدرالي[2].

- القوات المسلحة :

كذلك فيما يخص القوات المسلحة يجب أن تعكس الطابع الفيدرالي، ولا يجب أن تعكس خصوصية إثنية، أو إقليم محدد.[3]

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية

يعتبر تقاسم العائدات في نيجيريا ذات أهمية حتى قبل فترة ما قبل الإستقلال، وينظم تقاسم العائدات في مستويين، الهيكل العمودي والذي يقصد به تقاسم العائدات بين الحكومة المركزية والولايات والحكومات المحلية، أما الهيكل الأفقي والذي يخص توزيع العائدات بين

---

[1] - Rustad, **Op.cit**.p. 31.

[2] - Orji Nkwachukwu, "Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria,"**www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Ethpdf**, *took on : 25-11-2011.*

*وهذا المبادئ منصوص عليها في دستور 1979: المادة 202-203.، وفي دستور 1999: المادة 222-223

[3] - **Loc.cit.**

*وهذا المبدأ منصوص عليه في دستور 1979: المادة 197-198، وفي دستور 1999: المادة 217-218.

الولايات.ومن أهم القضايا في إطار تقاسم الثروة هي تقاسم الثروة النفطية، وكلا من الإستراتجيات السابقة تعاملت مع هذه المسألة.

الفرع الأول : التقاسم العمودي للعائدات

يتعامل التوزيع العمودي للعائدات مع الإيرادات التي يتم جمعها من قبل الحكومة المركزية وكيفية تحويلها إلى الحكومات الفرعية الوطنية.

في سنة 1954 قام **Sidney Phillipson** بتصميم نظام توزيع العائدات،بحيث تعود العائدات الإقليمية الخاصة (الضرائب المباشرة، الرسوم الجمركية، الإيجارات) التي يتم جمعها من قبل الحكومة المركزية للحكومة الإقليمية، أما العائدات غير المعلن عنها فيتم تخصيصها للحكومات المركزية[1].

وفي مرحلة ما بعد الإستقلال، و بقدوم النظام العسكري الجديد برئاسة الجنرال Gown أصبح جزء من الضرائب والإيجارات المرتبطة بالإنتاج النفطي يرجع إلى الحكومة المركزية وذلك بنسبة 55% وقد استمرت مركزية العائدات المالية في النظام العسكري أين أصبحت بحلول 1979 تقدر بـ 80%.

وقد بدأت مرحلة جديدة في إطار خطة تقاسم العائدات عموديا،وذلك في نهاية الحكم العسكري الأول، وأثناء التحضير للجمهورية الثانية، حيث قامت لجنة **Aboyade**بإعادة ترتيب تقاسم العائدات، وكان من أهم التوصيات جمع هذه العائدات في حساب الحكومة المركزية ثم إعادة توزيعها للحكومات الفرعية.

وفي إطار الترتيبات الجديدة أثار التوزيع العمودي قلقا حيث استمرت مركزية توزيع عائدات الموارد، واقترحت اللجنة التوزيع التالي : 57% للحكومة الإتحادية، 30% للولايات، 10% للحكومات المحلية، 3% منح خاصة، وقدتم إنشاء المنح الخاصة لمعاجلة التدهور البيئي والكوارث وحالات الطوارئ والتلوث في المناطق المنتجة للنفط.

وفي إطار التحضير للجمهورية الثالثة قامت إدارة الرئيس بابانجيدا بإنشاء لجنة إيرادات وطنية ولجنة مالية أصبحت فيما بعد مؤسسة دائمة، وهي تنظر بطريقة دورية في مبادئ التخصيص.

[1] - Rustad, **Op.cit.**p.33.

وبعد الإنتقال إلى الجمهورية الرابعة أعيد هيكلت لجنة الإيرادات الوطنية، وكان التحول الرئيسي أن **كل الولايات** أصبحت **ممثلة** في اللجنة لمراجعة نسبة تقاسم العائدات، وتقديم توجيهات للرئيس أباسانجو، وقد كان الإتفاق على تقسيم العائدات العمودية في الجمهورية الرابعة صعبا جدا وذلك لأن المناقشات في الأنظمة الديمقراطية أكثر منها في الأنظمة العسكرية.[1]

وفيما يلي يوضح الجدول نسب العائدات الموزعة بين الحكومة المركزية، الولايات، والحكومات المحلية.

جدول رقم 7 : يوضح التخصيصات العمودية للخزينة الفدرالية من سنة 1980-2004 (النسب مئوية)

Years	1980	1981	1982	1984	1990	1992	1994	Since 2004
Federal Government	53.0	55.0	55.0	55.0	50.0	50.0	48.5	52.68
State Governments	30.0	30.5	34.5	32.5	**30.0**	**25.0**	**24.0**	**26.72**
Local Governments	10.0	10.0	10.0	10.0	**15.0**	**20.0**	**20.0**	**20.60**

Sources: Rustad, **op.cit.**

نستنتج من هذا الجدول أن للحكومة الإتحادية نسب أكبر من العائدات على مدى السنوات المذكورة، وذلك مقارنة بالولايات أو الحكومات المحلية، أضف إلى ذلك تلاحظ الدراسة أن هناك تقارب في نسب العائدات بين الولايات والحكومات المحلية في بعض السنوات هذا ما يدل على محاولة إيجاد **سلطة موازية للولايات** وذلك من أجل إضعافها مقارنة بالحكومة المركزية.

كما يهدف التقسيم العمودي للعائدات إلى جعل مسألة التوزيع **مركزيا**، وهي **وسيلة لتركيز السلطة** في **يد الحكومة**، مما يجعل الوحدات السياسية الفرعية الأصغر أقل قوة من

[1] - Rustad, **op.cit.**p.33.

السلطة المركزية، بحيث تصبح أكثر **إعتمادا** عليها. وبالتالي فإن هذه الوضعية سوف تجنب الفيدرالية النيجيرية مطالب الإنفصال. ومن أجل ذلك فقد كانت ملكية النفط في نيجيريا للحكومة إبتداءا من سنة 1969، وذلك في المستويات التالية:

- النفط المتواجد تحت الأرض.

- النفط المتواجد في المياه الإقليمية .

- النفط المتواجد في الأراضي التي تشكل أجزاء من الجرف القاري[1].

الفرع الثاني : التقسيم الأفقي للعائدات

يقصد بالتوزيع الأفقي للعائدات هو التوزيع الذي تتحصل عليه كل ولاية بمقارنة بالولايات الأخرى، وقد برزت مشكلة تتعلق بالتوزيع الأفقي نتيجة لعملية إنشاء ولايات جديدة، وذلك فيما يخص التوزيع المتساوي في حجم العائدات مع هذه الولايات الجديدة، ونظرا لسيطرت الإثنيات الرئيسية على مجموع الولايات كما وضحته الدراسة سابقا، **فإن هذه المجموعات الإثنية الرئيسية تحصل أكثر من غيرها،ليس لأنها ذات أغلبية سكانية فقط، بل لأنها متمركزة في ولايات متعددة، وهذا ماجعل المجموعات الإثنية ذات الأغلبية تدعم عملية إنشاء الولايات[2].**

وفي هذا الجدول يظهر عملية توزيع العائدات على المستوى الأفقي (الولايات) [3]:

[1] - Rustad, **Op.cit.**p.35
[2] - **Ibid.**p.37**.**
[3] - **Ibid**.p.38

جدول رقم 8 : يوضح التقسيم الأفقي للعائدات في نيجيريا

ولايات الشمالية : 14 ولاية	**%41,57**
الولايات الغربية : 7 ولايات	**%21,36**
الولايات الشرقية : 5 ولايات	**%11,68**
ولايات الحزام الاوسط (ولايات أقليات الشمال): 5 ولايات	**%10,26**
ولايات دالتا النيجر (أقليات ولايات الجنوب): 6 ولايات	**%14,98**
مجموع الإثنيات المهيمنة	**%74,61**
مجموع الإثنيات المهمشة	**%25,24**

Source : Rustad, **op.cit,** p.p1-31.

من خلال الجدول نستنتج أن الولايات الشمالية تحصلت على عائدات تقدر بـ 51.83%، أما الولايات الجنوبية فتحصلت على عائدات تقدر بـ 48%، هذا ما يدل على قدرة التصميم المؤسسي والهندسة السياسية على إحداث التوازن النسبي في توزيع العائدات بين الشمال والجنوب، وإن كان هذا التوازن يميل نسبيا لصالح الشمال، ومن جهة أخرى قدرته على تغطية فقر الشمال وعدم سيطرة الجنوب على عائدات الموارد باعتبار أن الموارد النفطية تتمركز في الجنوب.وقد تم تنفيذ تقاسم العائدات بحيث لن تصبح منطقة دالتا النيجر أكثر ثراء من بقية الولايات الأخرى، وكذلك فإن الطابع الفيدرالي من خلال التقسيم الأفقي تم استيعاب المنطقة الشمالية الأقل نموا.

أضف إلى ذلك فقد استطاع هذا التوزيع الحفاظ على التوازن بين **حجم الإثنيات و عائدات الموارد،** وبالمقابل فإن حصول الإثنيات المهمشة على نسب أقل من العائدات يجعلها تطالب باستمرار من أجل الحصول على نسب أكبر ، وهذا الوضع يجعل نيجيريا **في حالة استقرار نسبي، وتوازن غير مستقر** بين الجماعات الإثنية، وذلك بين إثنيات تدعم الحل الفيدرالي لأنها تستفيد منه، وبين أقلية إثنية تسعى لتغيير الوضع القائم لصالحها.

الفرع الثالث : التنمية الإقتصادية (المساعدات الإقتصادية)

عادة ما تلجؤ الدول في إدارتها للنزاع إلى الآليات الإقتصادية من أجل محاولة إحتواء أطراف النزاع، لأنها تعتبر من الآليات المحورية والفعالة. ومن أجل خفض النزاعات الإثنية-الدينية/الطائفية في نيجيريا، قامت الحكومة بإنشاء منظمات التنمية الإقتصادية بهدف تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة، وكانت منظمات التنمية في نيجيريا مخصصة للعمل وتركيز

نشاطها على المناطق الجنوبية المنتجة للنفط، ومن بين هذه المنظمات الأكثر بروزا على الإطلاق نذكر **لجنة دالتا النيجر**، وتهدف إلى جعل المنطقة " سلمية سياسيا "، وذلك من خلال منح المشاريع أو منح العقود من قبل مجلس اللجنة.وتقوم لجنة دالتا النيجر بوضع خطة للتنمية الإقتصادية المتعلقة بالمناطق الجنوبية، بحيث يكون النزاع من ضمن مواضيعها الشاملة.

يشير بعض الباحثين إلى مشاركة أصحاب المصالح في عملية التخطيط التي تقوم بها لجنة دالتا النيجر، وبذلك كثيرا ما يكون لهذه البرامج نتائج سلبية[1]. فالمشكلة الأساسية أن أعضاء مجلس لجنة دالتا النيجر في أغلبهم سياسيون،وهم معنيون أكثر بمن سيحصل على المنح والعقود وليس بالجودة والكفاءة، أو السرعة التي يتم بها تسليم المشاربع على أرض الواقع.

وبذلك فإن محاولات التنمية الإقتصادية التي تسعى الحكومة النيجيرية إلى تحقيقها في الحقيقة هي غير فعالة، أضف إلى ذلك فإنه ينبغي تبني مفهوم أوسع وشامل للتنمية،يضم جميع المجالات الإقتصادية، السياسية، والاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق هذه البرامج الشاملة على كل أجزاء نيجيريا بما فيها الجزء الشمالي، كما يجب أن تلمس كل شرائح المجتمع المختلفة وكل أطيافه الإثنية، الدينية والطائفية.

المطلب الثالث :التدخل العسكري

استخدمت الحكومة النيجيرية من أجل إدارتها للنزاع الإثني على فترات مختلفة آليات عسكرية، ومن بين هذه الآليات **التدخل العسكري** في مناطق النزاع، مستخدمة في ذلك تعبئة الجيش والشرطة[2].

كان أول تدخل عسكري للحكومة المركزية سنة 1963 في المنطقة الغربية، بعد فشل الحكومة الإقليمية من احتواء الأزمة داخل حزب العمل، حيث قامت الحكومة المركزية بإعلان حالة الطوارئ وأقالت الحكومة الإقليمية في المنطقة الغربية.

كما كانت الآلية العسكرية حاسمة في إدارة النزاعات **خاصة** ذات الطابع **الانفصالي**، كمثال على ذلك حرب بيافرا التي دامت ثلاث سنوات والتي راح ضحيتها ثلاث ملايين قتيل،

---

[1] - Group of researchers, "Northren Nigeria : Backrwnd To Conflict,"**Crisis Group Working to prevent conflict world,** n°.168 (2 December 2010), p.p1-25.

[2] - Constance Athekame, "**The Military And Internal Security,**"the tide online newspaper، http://www.**http://www.thetidenewsonline.com/category/interview/page/2/,** took on :28-11-2011.

والتي أجبرت من خلالها المنطقة الشرقية الدخول في الفيدرالية، كما أعلنت السلطات العسكرية في ولاية Bayelsaعن حالة الطوارئ في منطقة دالتا النيجر في أواخر 1998، وذلك كرد فعل على العنف الذي قام به أعضاء من مجموعة إثنية Ijaw الذين طالبوا بمزيد من **الاستقلال المحلي**[1].

ويهدف الجيش النيجيري والشرطة من التدخل إلى **ضبط العنف والتحكم فيه**، وكمثال على ذلك التدخل في المنطقة الغربية لضبط العنف الإنتخابي سنة 1983، التدخل في نزاع Ife-Modakekeسنة 1990، والتدخل العسكري في ولاية كادونا سنة 2000، الذي راح ضحيته آلاف القتلى على إثر تبني تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل ولايات في الشمال،كما تدخل الجيش النيجيري في yelwa-Shendam ، وفي Josو Kano سنة 2004، لاستعادة الأمن والسلم بعد قيام أعمال عنف بين المسلمين والمسيحيين[2].

ففي حالة النزاع في Jos الذي أدى إلى وفاة 380 شخص، قام الجيش النيجيري بالتدخل، وفرض حظر تجول في أربع مناطق رئيسية في المدينة (Jos)، وكان يسمح للجنود النيجيريين بإطلاق النار من أجل منع تصعيد العنف، كما قام بسد الطرقات الرئيسية إلى الشمال[3].

و كنتيجة لإعلان نتائج الإنتخابات الرئاسية في سنة 2011، اندلعت أعمال عنف في الشمال مما أدى إلى وفاة 800 شخص، وهذا ما استلزم تدخل الجيش النيجيري لاستعادة الحياة الطبيعية في المناطق المضطربة.[4]

وقد كان النجاح في استعادة النظام **نسبيا** في حالات كثيرة، فالتدخل العسكري عادة ما يؤدي إلى مشهد عنيف وخسارة في الأرواح والممتلكات. كما قد تكون هذه الإستجابة متأخرة، وفي حالات أخرى تكون غير قادرة على وقف العنف الذي يمكن منع حدوثه من خلال إتباع مقاربة وقائية[5].

---

[1] - **Loc.cit.**

[2]- Maina, **Op.cit**, p.p1-19.

[3] - Philip Ostien, " Jonah Jang and The Jasawa : Ethno-Religiuos Conflict in Jos, Nigeria,"**www.sharia-in-africa.net/...conflict...Jos.../Ostien ...pdf,(august**, *2009) p.44, took on : 29-11-2011.*

[4] - **Ibid**.p.45.

[5] - Akeem Ayofe Akiwale, "Integrating the traditional and the modern conflict mangement strategies in nigeria, '***www.ajol.info/index.php/ajcr/article/.../51206 pdf*,** took on: 13-11-2011.

كما عملت الحكومة النيجيرية على **تأجيج** بعض النزاعات من أجل التدخل في المجتمعات **المستهدفة**، وذلك وفقا لمنهج خاص يتميز **بإدارة النزاع بالنزاع**، على سبيل المثال : تأجيج الحكومة النيجرية للنزاع بين إثنية Ogoni وجيرانها من الإثنيات الأخرى، وذلك بهدف تدخل الجيش لتهدئة الإشتباكات والسيطرة على الوضع،معتبرا هذه الإشتباكات نزاعات إثنية تتطلب تدخلا عسكريا للقضاء عليها. ويقول العديد من المراقبين أن حجم القوات المتواجدة في منطقة Ogoni هدفها وضع شعب Ogoni تحت الضغط وذلك لعرقلة برامجها المطالبة بالديمقراطية[1].

وترى الدراسة أنه بالرغم من ضرورة الإستجابة العسكرية لإدارة النزاع الإثني في نيجيريا، وذلك من أجل ضبط العنف لاسيما في مراحله الأولى ومنع انتشاره، لكن هذه الآلية لا تتعامل ولا تعمل على معالجة الأسباب **الجذرية** للنزاع مما يجعلها محدودة من حيث النتائج.

أضف إلى ذلك فقد حاولت كلا من الشرطة والجيش النيجيريين التدخل في مراحل مختلفة من النزاع، لكنها تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك بفعالية، وفي كثير من الأحيان كان من نتائجها انتشار الأسلحة وعدم قدرتها على ضمان الأمن في حدا ذاته[2].

المبحث الثاني : المستوى غير الحكومي المحلي

المطلب الأول : الزعماء التقليديون

حل النزاعات على هذا المستوى لها أساس قوي في الثقافات الإفريقية، خلافا للإعتقاد العام في النماذج الغربية، فكل مجتمع إفريقي له القدرة على التفاهم المتبادل والتعايش السلمي، وفي هذا السياق قدم كل من **Vzeilbe و Nwafonwanko** (1990) ملاحظة عامة وهي إن الممالك الإفريقية لديها تقيد صارم لسيادة القانون ومبدأ العدالة الطبيعية، فالسلطة في الثقافات الإفريقية تميل إلى الفساد، والسلطة المطلقة تفسد على الإطلاق، ومن أجل ذلك طورت

---

[1] - Okechukwu Ibaneau, "Civil society and conflcit management in the niger delta,"**Cleen Foundation,Monograph Serie**, n°.2 (August 2006), p.p1-83.

[2] -presidency rapport, "Strategic conflict assessment and resolution"***siteresources.worldbank.org/.../SDN83CPR11.pdf,*** (October 2002), took on : 8-11-2011.

المؤسسات الإجتماعية التقليدية الإفريقية ميكانزمات للوقاية من سوء استخدام السلطة وإدارة العنف[1].

وفي هذا الإطار استحدثت المجتمعات المحلية في نيجيريا إطارا غير رسمي لإدارة النزاعات، تتميز بفعاليتها[2]. وعلى مدى سنوات عديدة الماضية تمتع المجتمع النيجيري بمهارات في بناء السلام، فالمصطلح اليوروبي **Omoluabi** ومصطلح الهوسا **Mutum-kirki** ومصطلح الإيبـــو **Ezigbu-nwa**، هذه المفاهيم الثلاثة ذات دلالة على الأفراد ذوو السلوك المثالي، وأن مثل هؤلاء الأفراد لا يشتركون في العنف، بغض النظر عن مستوى غضبهم، وبالتالي فهذا دليل على وجود قدرة من أجل بناء السلام من قبل الأفراد[3].

وعادة ما يكون هؤلاء الأفراد زعماء تقليديون يمثلون رجال الدين أو زعماء القرى والمقاطعات[4]، وهناك العديد من التجارب لدور الزعماء التقليديون في حل النزاعات و إنهاء العنف في نيجيريا، وعادة ما تسعى هذه الجهود لإدارة النزاع، كما تسعى في كثير من الحالات الأخرى إلى **تحويل** النزاعات وذلك من خلال إحداث تغيير في طبيعة العلاقة الإجتماعية بين المجموعات المتصادمة. وكأمثلة عن دور الزعماء التقليديون في حل النزاعات في نيجيريا نذكر:

- النزاع بين المزارعين والرعاة في ولاية Kwara :

استمر هذا النزاع أكثر من 7 سنوات وباء تدخل الحكومة بالفشل من أجل حل النزاع. وقد واصلت لجنة حكومية تأسست في 1999 مساعيها لنفس الغرض لكنها فشلت . وفي سنة 2005أنشأ مجلس الإمارة لجنة من زعماء التقليديين من المقاطعات والقرى وممثلين للمزارعين والرعاة لمناقشة أسباب النزاع وقد أدى ذلك في نهاية 2006 إلى إنهاء العنف.

وقد أدى نجاح هذه الوساطة للزعماء التقليديين إلى تطبيقها في مناطق أخرى من أجل حل الصدامات بين الطوائف في حكومة Offa سنة 2006[5].

---

[1] -roger blench, "The role of traditional rulers in conflict prevention and mediation in nigeria,"**www.rogerblench.info/.../Nigeria/Conflict%20resolution/.pdf** ,(Thursday 9 november 2006), took on :26-11-2011.

[2] - Akeem Ayofe Akinwale, "Integrating and Tht Moodern Conflict Management Strategies in Nigeria,"***www.ajol.info/index.php/ajcr/article/.../51206 pdf*****,** took on : 20-11-2011.

[3]- blench, **op.cit**.p.21.

[4]- Akinwale, **op.cit**, p.p p123-146.

[5] - **Loc.cit.**

- تسوية النزاعات على الموارد السمكية في ولاية Kebbi:

اندلعت اشتباكات حول ملكية بركة لصيد السمك في ولاية Kebbi سنة 1996، ورغم تدخل جهود الحكومية، إلا أن الخلافات والإشتباكات المتقطعة دامت لمدة عامين دون أي حل على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة.

ومن أجل ذلك تكونت لجنة من زعماء تقليديين في سنة 1999 للتوسط في الأزمة، وقد نجحت في استعادة السلم والأمن في الولاية سنة 2005، ونظرا لهذا النجاح ولفعالية هذه الوساطة، اعتمد هذا النهج ليس فقط على مستوى هذه الإمارة و إنما على كافة الإمارات الأخرى في ولاية Kebbi.

و يلعب الزعماء التقليديون أدوارا إيجابية في المجال السياسي من خلال إدارة وتحويل النزاعات من خلال التفاعل مع مجتمعاتهم، وهذه المبادرات تعتمد على الدوافع الفردية والقدرة على إقناع مجتمعاتهم.

ومن الملاحظ أن الزعماء التقليديون غالبا ما يعتمدون على تكوين لجان لجمع الأطراف، والنظر في المسألة محل النزاع، والإعتماد على آلية الوساطة والتفاوض مع الأطراف المتنازعة لحل النزاعات، ويعتبر تدخل الزعماء التقليديون أكثر قبولا من تدخل الحكومة لدى المجتمعات النيجيرية، ومن أجل ذلك أصبحت الحكومية النيجيرية أكثر استعدادا لدعم وتمويل هذه المبادرات[1].

فالمجتمع النيجيري ككل المجتمعات الإفريقية يشهد غياب ثقافة المؤسسات و ثقافة المجتمع المدني، ولذلك يحتل زعماء القبائل مكانة أكبر من منظمات المجتمع الأخرى، ولهذا تكون الوساطات التي يقوم بها رجال الدين أو زعماء القرى أو المقاطعات نجاحا وفعالية أكثر من منظمات المجتمع المدني.

المطلب الثاني :المجتمع المدني

ينقسم المجتمع المدني في التعامل مع النزاع إلى قسمين، سواء خلال فترة الحكم العسكري، أو خلال فترة الحكم المدني الديمقراطي، وذلك ما بين مجتمع مدني يعمل على

[1]-Afrobarometer briefing, "Violent social conflict and conflict resolution in nigeria, paper,"***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACQ916.pdf***, (2, August 2002),p.30 took on : 13-9-2011.

مقاومة السلطة المركزية، وآخر يعمل على تطوير والتركيز على **الآليات التعاونية / التكاملية** من أجل إدارة وحل النزاع.

ففي الحكم العسكري هناك مستويين للتعامل مع النزاع من قبل المجتمع المدني :

1- المستوى الأول :

يرى بأن الدولة رجعية ومقاومة للتغيير التدريجي، في حين أن المجتمع المدني يمثل التطور والتقدم، ونتيجة لذلك كانت العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة المركزية ذات علاقة نزاعية ومتوترة، وأصبحت الديمقراطية، وحقوق الإنسان الشغل الشاغل لمنظمات حقوق الإنسان، ونجد هذا النوع من المنظمات خاصة في منطقة دالتا النيجر، والتي شملت المنظمات البيئية، منظمات العمال، الحركة من أجل بقاء شعب Ogoni(Survival of Ogoni People)، مجلس شباب Ijaw(Ijaw Youth Council)، الحركة من أجل بقاء إثنية Ijaw. وقد عبئت بطريقة فعالة ضد الحكم العسكري والتدهور البيئي الناجم عن الصناعة النفطية والظروف الإجتماعية، والعودة إلى الديمقراطية، حيث كانت ردت فعل الحكومة المركزية عسكريا، السجن والتعذيب، كما في حالة زعيم حركة من أجل بقاء شعب الأوغوني Ken Saro Wiwa وزملاءه الثمانية[1].

2- المستوى الثاني :

في هذا المستوى المجتمع المدني له آليات تعاونية / تكاملية مع الحكومة المركزية من أجل التعامل مع النزاع. ويرتكز دورها أساسا في الوساطات، سواء كانت النزاعات الطائفية، أو داخل الطائفة الواحدة.

وكمثال على ذلك ، تم إنشاء مركز الوساطة بين الأديان في الشمال النيجيري، والذي تم تأسيسه من قبل القس JamesWuye، والإمام Mouhamed Ashafa، والذي يعمل على إعادة توطيد العلاقات الإجتماعية التي تضررت جراء أعمال العنف، وتنظيم المشاريع والنشاطات التي تضم كل من المسلمين والمسيحيين، مثل الأعمال الثقافية وورش العمل[2].

وهذه المبادرات من بين المبادرات بين الأديان التي تشهدها نيجيريا لاسيما في المنطقة الشمالية، ويمكن فهم ذلك على عقيدة "التسامح" لإدارة العلاقات المجتمعية التي تؤدي إلى تعايش سلمي أكثر. وقد لاقت هذه المبادرات قبولا على المستوى الشعبي و النخب السياسية على حد سواء.

---

[1] - **Ibid**.p.31**.**

[2] - Ibaneau, **op.cit,** p.p1-83.

أما خلال فترة الحكم المدني، نجد كذلك أن المجتمع المدني له مستويين للتعامل مع النزاع مع اختلاف بعض الأهداف النهائية.

1- المستوى الأول : مجتمع مدني يسعى إلى مواجهة تجاوزات الحكومة.

2- المستوى الثاني :مجتمع مدني يدعم الحكومة المدنية على أساس الحفاظ على التجارب الديمقراطية. وذلك من أجل تخفيض النزاعات، باعتبار أن الديمقراطية كآلية لحل النزاع.

ونجد هذا النوع من منظمات المجتمع المدني لاسيما في منطقة دالتا النيجر، والتي عملت على مقاومة الحكم العسكري، وأصبحت بعد ذلك أكثرا تنظيما وتركيزا في مجال قضايا النزاع في منطقة دالتا النيجر[1].والجدول التالي يوضح الآليات التي تم التركيز عليها من قبل منظمات المجتمع المدني في دالتا النيجر من أجل التعامل مع النزاع.

جدول رقم 9 : يوضح آليات تعامل منظمات المجتمع المدني مع النزاع الإثني في نيجيريا

الآلية	قبل 1999	2003-1999	بعد 2003
إدارة النزاع	81.8	00.0	100.0
التربية على السلم	72.7	50.0	100.0
التدريب	72.7	50.0	100.0
إعادة التأهيل مابعد النزاع	54.5	50.0	100.0
الإنذار المبكر	54.5	50.0	100.0
الوساطة	81.8	50.0	100.0

Source : Ibaneau, **op.cit,** p.p1-83.

من خلال الجدول نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني التي أنشأت في مرحلة ما قبل 1999، كان تركيز عملها على آليات إدارة النزاع والوساطة، هذا يدعم الإفتراض أن هذه المنظمات لعبت دورا كبيرا للتدخل من أجل إدارة النزاع في مرحلة العسكرية والتي أنشأ معظمها من قبل الحكومة العسكرية والشركات البترولية، أما منظمات المجتمع المدني التي أنشأت أثناء التحول الديمقراطي خاصة مابين سنة 1999-2003 لم تركز على آليات إدارة النزاع، وإنما ركزت على الوساطة وذلك بنسبة 50% ، وهذا يدل على أن منظمات المجتمع المدني كان لها الثقة بأن الحكومة المدنية الديمقراطية سوف تكون قادرة على إدارة النزاعات ديمقراطيا، من جانب آخر، كل منظمات المجتمع المدني التي تم إنشاءها بعد سنة 2003 ركزت

[1] - **Loc.cit.**

عملها على كل الآليات الستة للتعامل مع النزاع، بما يعزز الإفتراض بأن الحكومة المدنية لم تكن لها القدرة الكافية لإدارة النزاعات بالقدر الذي كانت ترغب فيه منظمات المجتمع المدني، ومن جهة أخرى زيادة عدد النزاعات، مما أدى إلى ضرورة إنشاء منظمات المجتمع المدني وتفعليها.

ويمكن توضيح دورالمجتمع المدني في إدارة النزاع من خلال دراسة حالة كالآتي:

أ- حركة بقاء شعب الأوغوني Movement of the Survival of Ogoni People (MOSOP):

تم تأسيسها في سنة 1990 في بدايات القمع العسكري في منطقة دالتا النيجر، وأنشات لتكون مظلة للعديد من منظمات إثنية Ogoni، والتي تضم 200,000 فردا في نيجيريا. وعملها في مجال النزاع ينقسم إلى ثلاث مشاريع :

المشروع الأول :

مشروع بناء السلم والوقاية من النزاع، الذي بدأ سنة 2005 وتم تطبيقه على أراضي شعب Ogoni، ويسعى المشروع إلى رفع مستوى الوعي حول الآثار السلبية للنزاع، وخصوصا النزاعات داخل/بين مجتمعات Ogoni، ويتم ذلك من خلال منهجية الوساطة وحل النزاعات البديلة.

المشروع الثاني :

يدور حول كيفية إشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في الحوار، وهذا يشمل السياسيين والشباب والوكالات الحكومية، منظمات المجتمع المدني وقد بدأ هذا المشروع سنة 2005، وتم تطبيقه على أراضي Ogoni.

المشروع الثالث :

ويطلق عليه إسم "Mop up Arms" ويشترك في هذا المشروع الأجهزة الأمنية والميليشيات، وذلك من أجل تحقيق التسليم الطوعي للأسلحة، ويتم ذلك من خلال ضمان الحصانة وعدم الملاحقة القضائية للأفراد و الجماعات التي تقوم بإرجاع السلاح.

ولكن هذا المشروع يواجه تحدي بسبب نقص تعاون السياسيين الذين يستخدمون الشباب المسلح في الإنتخابات، وبسبب نقص توفير الوسائل البديلة للرزق للعصابات المسلحة[1].

ب- مبادرة حقوق المجتمع Community RightsInitiative (CORI) :

أنشأت سنة 1996 وهي تعمل داخل مجتمعات دالتا النيجر لحماية حقوقهم، خاصة في علاقتهم مع الحكومة والشركات البترولية، وبعد ذلك تطور عملها ليشمل قضايا النزاع، وذلك بالتركيز على المفاوضات مع الشركات البترولية، ونذكر البعض من مشاريعها :

1- مشروع المفاوضات وحل النزاع :

والذي بدأ سنة 1996 في الحكومات المحلية Ogba-Egbewa-Ndoni، ويشمل هذا المشروع استقطاب الشركات النفطية والمجتمعات المحلية ومسؤولي الحكومة، لمعاجلة قضايا النزاع عن طريق التفاوض. والهدف هو توفير مذكرة تفاهم بين الطرفين، وقد أدى المشروع إلى توقيع مذكرة تفاهم في حالة واحدة وذلك بين مجتمع Egi، وشركة Elf، والحكومة.

2- نشر ثقافة السلم: Peace Education :

بدأ هذا المشروع سنة 1999 في الحكومات المحلية Ogbia،Abua-Odual، Akpaduyo-bassi وفي ولاية Bayelsa، ويسعى هذا المشروع إلى تثقيف الناس حول عملية بناء السلام والوقاية من النزاعات والآليات التقليدية لإدارة النزاع.

3- مشروع بحث النزاع :

وهو مصمم للبحوث والوثائق المتعلقة بالنزاع، وقد قامت مبادرةحقوق المجتمعCORI بمشروع وساطة سنة 2003، في الحكومة المحلية Ikwerre.[2]

[1] - Ibaneau, **Op.cit**, p.p1-83.
[2] - **Ibid**, p.p1-83.

المبحث الثالث : الأطراف الدولية

المطلب الأول : الفواعل الحكومية الدولية الرسمية

الفرع الأول : فرنسا

تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين فرنسا والدول الإفريقية، على أساس المرجعية التاريخية التي تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة، ولكن التساؤل في هذا المطلب يتعلق بتدخل فرنسا في دولة إفريقية غير فرانكفونية مثل نيجيريا.[1]

وتحاول هذه الدراسة توضيح الدور الفرنسي في النزاع الذي تميز **بالتدخل** في فترة محددة وذلك أثناء حرب بيافرا (1967-1970)، **ليبرز** مرة أخرى في سنة 2011.

فقد كان لفرنسا دورا أساسيا في حرب بيافر، وذلك من خلال الدعم المعنوي والدبلوماسي الذي كانت تقدمة لإثنية الإيبو المتمركزة في المنطقة الشرقية، و التي حاولت الإنفصال عن نيجيريا الإتحادية، وكمثال على ذلك إعلان فرنسا على لسان وزير الدولة و الإعلام الفرنسي في 31 جويلية 1968 تأييدها لتقرير مصير بيافرا[2].

كما زودت المنطقة الشرقية بالأسلحة الجوية عبر الغابون وساحل العاج، حيث قدرت هذه المساعدات وفقا لوزارة الخارجية البريطانية بـ 100-150 ألف طن في الأسبوع، أما الجانب الفرنسي فقد كان ينكر ذلك، ويؤكد بأن الدور الفرنسي يقتصر في أعمال الإغاثة[3].

و قد كان النفط عاملا أساسيا في السياسة الفرنسية اتجاه دعم انفصال بيافرا عن نيجيريا الإتحادية، خاصة و أن آبار النفط كانت متمركزة في المنطقة الشرقية إضافة إلى الموارد المعدنية، فضلا عن حاجتها لتأمين احتياطات نفطية جديدة بسبب انخفاض إمداداتها من الجزائر.

يضاف إلى ذلك عامل آخر لفرنسا من أجل دعم الإنفصال، فقد كانت نيجيريا الناطقة بالإنجليزية تشكل تهديدا لموقع فرنسا في إفريقيا الغربية، فطبيعة العلاقة بين نيجيريا- بريطانيا

---

[1]-" France and the nigerian civil war"**www.frenchhistorysociety.ac.uk/.../warson.doc**, (2008-2009), took on: 17-11-2011.

[2] -**Loc.cit.**

[3]- **Loc.cit.**

تتناقض بشدة مع العلاقات بين فرنسا والدول التابعة لها. وبذلك كانت نيجيريا تمثل خطرا على الفرانكفونية[1].

وقد أدى الدور الفرنسي في حرب بيافرا إلى توتر العلاقات الفرنسية-البريطانية، المضطربة أساسا بسبب رفض ديغول حصول بريطانيا على عضوية ضمن الجماعة الإقتصادية الأوروبية (EEC) وذلك سنة 1963، وسنة 1967، فضلا عن الخلافات حول العلاقات عبر الأطلنطي وتحالفات الحرب البادرة، ومشروع روديسيا والكونكورد.

و بعد رحيل شارل ديغول، كان هناك أمل في انفراج العلاقات الفرنسية- البريطانية وتغيير فرنسا لسياستها اتجاه نيجيريا. وفي النصف الثاني من أفريل 1969صدر تقرير فرنسي يقضي بتقليص الكميات العسكرية اتجاه المنطقة الشرقية، مما يعني تعديل في الموقف الفرنسي. وكان ذلك نتيجة الأوضاع الداخلية الفرنسية من جهة، ونتيجة الضغوط غير المباشرة البريطانية من أجل تغيير الموقف الفرنسي، وذلك من خلال إثارة المخاوف من اختراق الإتحاد السوفيتي لمنطقة غرب إفريقيا و إمكانية إثارة التوترات الدينية والإثنية في المنطقة[2].

فالإستراتيجية الفرنسية أثناء حرب بيافرا كانت تقضي بمحاولة تحقيق الإنفصال بما معناه محاولة تفكيك نيجيريا، وفي سبيل ذلك سخرت فرنسا آليات دبلوماسية ومساعدات عسكرية للمنطقة الشرقية.

وقد برز الدور الفرنسي مرة أخرى بسبب أعمال العنف في شمال نيجيريا، وذلك نتيجة النشاطات التي تقوم بها حركة بوكو حرام، و بهذا بدأت تظهر ملامح إستراتيجية تعاونية فرنسية-نيجيرية، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسية إستعداد فرنسا للتعاون على صعيد المخابرات وتبادل المعلومات والتنسيق والمساعدة في مجال التدريب مع نيجيريا في إطار مكافحة الإرهاب وذلك على إثر قيام حركة بوكو حرام بالإعتداء على مراكز شرطة في مدينة دوماتورو (شمال شرق نيجريا)[3].

وترى الدراسة أن رغبة فرنسا في التعاون مع نيجيريا في مجال مكافحة الإرهاب، نابع من مخاوف فرنسا من قيام هذه الجماعة بعمليات تفجير لأنابيب الغاز العابر للصحراء والذي

---

[1]-**Ibid**.p.18.

[2] - **Ibid.**19.

[3]- جريدة الإتحاد، "فرنسا تؤكد التعاون مع نيجيريا في مكافحة الإرهاب، جوبيه يعرض على نيجيريا التعاون على صعيد الإستخبارت،"**http://www.alittihad.ae/details.php?id=104578&y=2011**,14-11-2011،

يبلغ طوله 4000كم، الذي يؤمن نقل الغاز من دلتا النيجر جنوب نيجيريا مرورا بالجزائر إلى السوق الأوروبية، حيث تسعى الدول الأوروبية من خلال هذا المشروع لإيجاد بديل للغاز الروسي، خاصة بعد قيام روسيا بالتدخل العسكري في جورجيا.

وفي هذا الإطار أدلى بيبلاج **Beblaj**مفوض الطاقة في الإتحاد الأوروبي بتصريحات إلى صحيفة "الفاينانشيال تايمز" بعد اجتماعه بكبار المسؤولين النيجيريين في مجال الطاقة في العاصمة أبوجا قائلاً "إن حكومات الاتحاد الأوروبي أصبحت تساورها مخاوف حقيقية بشأن اعتمادها القوي على روسيا"[1].

كما أقر أندرياس بيبلاج **Beblaj**أن النزاع الذي اندلع مؤخراً في جورجيا جعل هذه الدول تعيد تركيزها على هذه الخطوة وتعمل على تنويع حقيقي في مصادر الإمدادات".[2]

الفرع الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية

لمعرفة كيفية تعامل الولايات المتحدة مع النزاعات الموجودة في نيجيريا، يجب تحديد موقع نيجيريا في السياسية الأمريكية، وفي هذا الإطار يتناول هذا المبحث أهمية الموارد الطاقوية النيجيرية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وربط هذه الأهمية الإستراتيجية بالمساعدات الإقتصادية والعسكرية لضمان استمرار إمدادات النفط من نيجيريا، خاصة وأن بعض النزاعات قد طالت حقول نفطية في منطقة دالتا النيجر بالجنوب النيجيري. إضافة للتخوف الأمريكي لأن تصبح نيجيريا بؤرة لنمو الإرهاب نظرا لبروز نشاطات حركة بوكو حرام الملقبة بطالبان نيجيريا، والمتواجدة في شمال نيجيريا.

1- أهمية نيجيريا بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي :

تحتل نيجيريا المرتبة الأولى في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي وذلك بنسبة تقدربـ 25% من الإنتاج القاري، ويعتبر النفط القطاع المهيمن على الاقتصاد النيجيري. كما تحتل المرتبة السابعة عالميا في إنتاج النفط، وتقدر حصتها على مستوى منظمة الدول المصدرة للنفطبـ 2,5مليون برميل في اليوم. كما بلغ الإحتياطي النفطي النيجيري سنة 2006 بـ 35.9 مليار برميل، أي ما يعادل 32% من الإحتياطي الإفريقي، و 3% من الإحتياطي العالمي. و

---

[1]- مسلحو نيجيريا يهددون مشروعا لنقل الغاز، نقلا عن موقع الجزيرة :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F15AD3DA-CFAA-4D94-BC5F-BF065C1F0824.htm، 4-7-2009.

[2]- جريدة الاتحاد،"بروكسل تسابق غابروم على مكامن الغاز في نيجيريا،"http://www.alittihad.ae/details.php?id=104578&y=2011، (السبت4اكتوبر2008).

شهد إنتاج البترول النيجيري في عشرسنوات الأخيرة زيادة متوسطها السنوي قدر بـ 3% (10)،[1] والشكل التالي يوضح القدرة الإنتاجية النفطية لنيجيريا لسنة 2006.

شكل رقم 3 يوضح القدرة الإنتاجية للنفط لدول غرب إفريقيا لسنه 2006.[2]

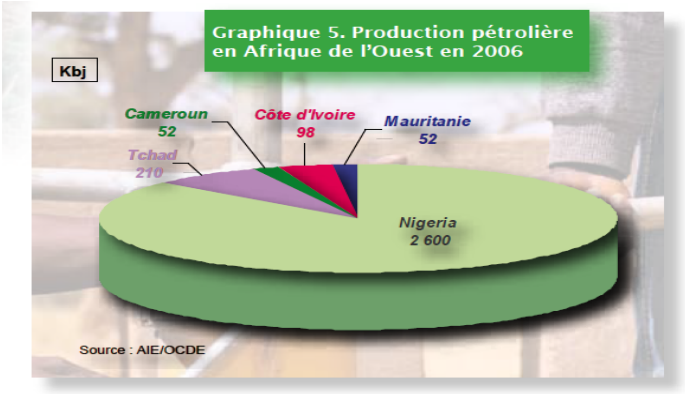

Source :,"Atles De L'intégration régionale en Afrique de L'Ouest,"**Série économie**, (Avril,2007), p.p1-23.

ويتمركز تواجد معظم حقول النفط في دالتا النيجر جنوب نيجيريا، وهي منطقة يسيطر عليها سكان أصليون من إثنيات متعددة مسيحية.

وتزداد أهمية النفط النيجيري من خلال زيادة الطلب ،وموقعه من الإستهلاك المحلي، الإقليمي والدولي، أما على المستوى الدولي، فتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة بـ 60 %من الطلب على الطاقة العالمي وذلك ما بين سنة 2002 و 2030،حيث سيزداد إستهلاك البترول العالمي إلى 121 مليون برميل في اليوم سنة 2030 ،والذي يقدر حاليا بـ 82 مليون برميل. وزيادة الطلب سيكون أكثر سرعة في الدول النامية وسيكون بمعدل 30% في 2002،و40% في سنة 2030.[3]

والشكل التالي يوضح نسبة توقعات استهلاك النفط في سنة 2030.

[1] - A group of researchers,"Atles De L'intégration régionale en Afrique de L'Ouest,"**Série économie**, (Avril,2007), p.p1-23.
[2] - A group of researchers, CEDEAO, **Op.cit**, p.1-23.
[3]- **Ibid**, p.p1-23.

شكل رقم 4 يوضح توقعات إستهلاك النفط في سنة 2030

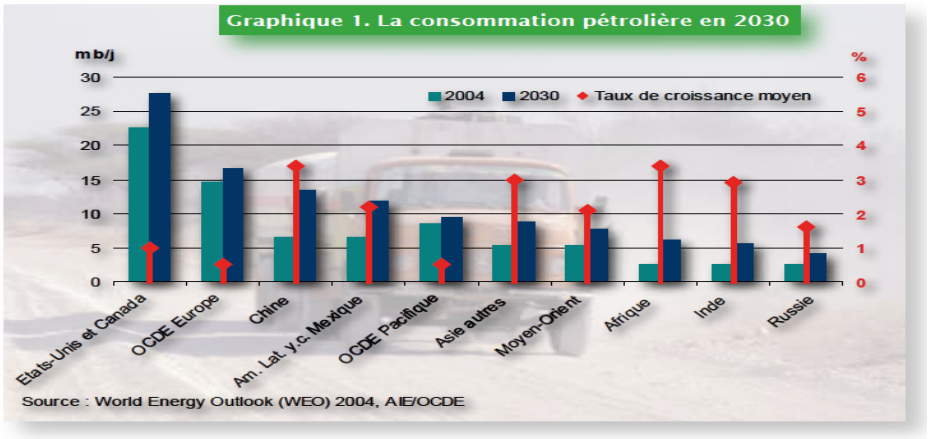

Source : A group of researchers, CEDEAO, **op.cit**, p.1-23.

وقد كشف تقرير " المجموعة الوطنية لتطويرسياسة الطاقة **Natinonal Energy Policy Development Group**،نشرفي 17 ماي 2001 ،الذي أكد تزايد حاجات الولايات المتحدة من النفط خلال 25 سنة المقبلة، هذا ما يفرض عليها أن تستورد من النفط ما قدره 60% زيادة عما تستورده حاليا سنة 2020 ،ليرتفع بذلك من 10.4 مليون برميل يوميا إلى 16.7 مليون برميل. ومن أجل تلبية حاجات واشنطن من النفط نصح التقرير الولايات المتحدة بالتركيز على هدفين: أولهما زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي الاحتياط النفطي العالمي، أما الهدف الثاني فهو "تنويع" الواردات النفطية، وكانت أفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير، حيث طالبت الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها[1].

كما أشارت دراسة أخرى أجرتها نفس المجموعة في عام 2002،إلى أن الولايات المتحدة سترفع وارداتها النفطية في إفريقيا من 17% إلى 25% بحلول2015.والتوقعات الرسمية الأمريكية تؤكد أن هذه النسبة ستوفر منها دول غرب أفريقيا نسبة 15% ، ويتوقع «مجلس المعلومات القومي الأمريكي» أن ترتفع هذه النسبة.

وليس تأمين مصادر النفط في الحقيقة هو الداعي للتحرك الأمريكي في القارة الإفريقية فقط، ولكن الرغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة شكل إحدى زوايا الرؤية الأمريكية في بناء استراتيجيتها.

[1]- زهير سالم، "المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، " مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-waha-t-su2.htm

من أجل ذلك أصدر مجلس العلاقات الخارجية في 6 ديسمبر 2005 ، تقريرًاحذرفيه الولايات المتحدة من مواجهة منافسة ضارية من الصين على إمدادات النفط من إفريقيا ، داعيًا واشنطن إلى 'انتهاج أسلوب استراتيجي اتجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد الإفريقية'. وقال المجلس: إن الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة و أنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظورإنساني واعتبارها شريكًا.[1]

وأضاف التقرير الذي شارك في إعداده انتوني ليك–مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون–أنه بحلول سنة 2010 ستعادل واردات النفط من إفريقيا للولايات المتحدة ما تحصل عليه من الشرق الأوسط" [2].

من جهته صرح أ.درويس السيناتور الجمهوري الواسع النفوذ عن ولاية كاليفورنيا ورئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بأنه "بعد أحداث 11 سبتمبر، يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه أولوية بالنسبة إلى "الأمن القومي الأمريكي"[3].

وقد أكد «د.بول ميكائيل ووبي» مدير «المعهد الأمريكي للدراسات الإستراتيجية المتقدمة»، أن الولايات المتحدة تعمل حاليا ًلمضاعفة استيرادها من النفط النيجيري، من 900 ألف برميل يوميا ًإلى 18 مليون برميل يوميا ًفي السنوات القليلة المقبلة، بهدف تخفيف الاعتماد على دول الخليج العربية. وقال «ووبي» في كلمته التي ألقاها في ندوة «النفط الأفريقي وأولوياته الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والتنمية في أفريقيا» والتي عقدت بمدينة «لاجوس»: إن المؤشرات والأرقام الإحصائية الصادرة من «الإدارة الأمريكية لشؤون النفط والطاقة»، تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الأفريقي إلى 50% من مجموع النفط المستورد بحلول عام 2015[4].

وتستحوذ الشركات الأمريكية على أكثرمن 7.4 مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي في نيجيريا، التي تنتج نحو 2,5 مليون برميل يوميا، الذي يتوجه نصفها إلى

---

[1] - Barry Schutz, " African Oil : Priority For U.S National Security and African Development**,"African Oil Policy Inintiative Group**,p.p1-18.

[2] - Schutz, **Op.cit**, p.p1-18.

[3]- سالم، **مرجع سابق**.

[4] - Sam Raphael, Globalizing, " West African Oil : U.S Energy and The Global Economy,"**International Affairs,** Vol. 78, n°.4, (2011), p.p903-921.

الولايات المتحدة، وبذلك تحتل نيجيريا المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة للنفط لأمريكا، وتخطط واشنطن لرفع صادراتها من النفط النيجيري إلى 1.4 مليون برميل يوميا، ولذا فإنها تضغط على الحكومة النيجيرية للانسحاب من عضوية منظمة الأوبك[1].

2-المساعدات العسكرية -الإقتصادية للحكومة النيجيرية :

بدأ صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 1990 بالتعرف على التداعيات الأمنية الوطنية من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد على النفط الإفريقي، لذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة التدخل العسكري في إفريقيا، لتقديم الدعم للأنظمة القمعية التي كانت تعتبر المصادر الأساسية لواردات النفط الأمريكية، كحكومة نيجيريا والأنظمة التي كانت على استعداد للعمل كوكيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كإثيوبيا، كينيا، أوغندا، رواندا.[2]

وقد أنشأ الرئيس بيل كلنتون في سنة 1997 ما يعرف باسم Africa crisis response initiative(ACRI)، وهي المجموعة العسكرية الأولى التي أنشأها لتوفير كميات متزايدة من المساعدات الأمنية الأمريكية للأنظمة الإفريقية وتوسيع الأنشطة الأمريكية في القارة.

وفي سنة 2004 تم توسيع و إعادة تسميتها بـ The Africa Contingency Operation Training and Assistance programme(ACOTA)، وقد تزايدت المشاركة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بسرعة خاصة بعد تنصيب الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2001 واستمرت في إدارة أبوما.

وقد تم زيادة مستويات المساعدات الأمريكية الأمنية إلى نيجيريا وهذا لضمان استمرار الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الموارد النفطية في دالتا النيجر.[3]

وقد تحصلت نيجيريا على نصيب من المساعدات الأمريكية في ميزانية المالية لسنة 2006، وذلك في إطار العمليات الخارجية التي يمولها الكونغرس، والتي أشارت إلى أهمية نيجيريا باعتبارها المورد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر خامس دولة تعتمد

---

[1] - Schutz, **Op.cit**,,p.p1-18.

[2] -"U.S military involvement in nigeria ,"**africa security reaserch project** .(septembre, 2009), p.p1-37.

[3] - **Ibid,** p.p1-37.

عليها الولايات المتحدة الأمريكية من حيث النفط. وبالتالي فإن تعطيل الإمدادات في نيجيريا يمثل ضربة كبيرة لإستراتيجية أمن النفط للولايات المتحدة.[1]*

كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع 2001 قوات مختلفة التخصصات إلى نيجيريا،على رأسها القوات الفيدرالية الأمريكية للدفاع الجوي والبحري والبري، وذلك لتقوية الحكومة النيجيرية. ويلعب الدعم العسكري الأمريكي دورا مهما في حماية المقدرات النفطية النيجيرية، حيث تؤكد التقارير أن نيجيريا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تسليحها للحفظ على نفطها، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن الحكم العسكري في وقت سابق في نيجيريا ووجود بعض النزاعات التي اقتربت من حقول النفط.[2]

وفي سنة 12 أوت 2009 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلري كلينتون بزيارة إلى نيجيريا، واجتمعت مع وزير الدفاع النيجيري والذي كان له اقتراحات محددة في طريقة مساعدة الولايات المتحدة للحكومة النيجيرية في جهودها الرامية إلى حل النزاع النيجيري، وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية أن هذه الجهود المشتركة سوف تكون وفق آلية ثنائية وطنية، تنظر في كيفية تقديم المساعدات للحكومة النيجيرية، مؤكدة أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى ما يحدث في نيجيريا أنه شأن داخلي.

كما يأتي هذا الدعم العسكري نتيجة تخوف الولايات المتحدة الأمريكية بأن تصبح نيجيريا بؤرة صالحة لنمو الإرهاب، ويقول السناتور روبس رئيس لجنة إفريقيا الفرعية في مجلس النواب الأمريكي، أن ضعف الحكومات والنزاعات في العديد من الدول الإفريقية يجعل هذه الدول مكانا مثاليا لإيواء الجماعات الإرهابية. **خاصة النشاطات التي تقوم بها حركة بوكو حرام في الشمال النيجيري[3].**

---

[1] - **Loc.cit.**

*يرجع إلى الملحق رقم 11، ص،116.

[2]– اشرف البربري، "إفريقيا القارة المنكوبة، " **مجلة الجزيرة**، ع.46 (الثلاثاء 12 أوت 2003)، ص.87.

[3]– البربري، **مرجع سابق**، ص.77.

أضف إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من هذه المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لنيجيريا، لرفع قدرات الحكومة النيجيرية لمواجهة النزاعات واحتوائها، وذلك من أجل جعل نيجيريا دولة محورية في المنطقة، لاسيما وأن منطقة غرب إفريقيا تضم دولا محورية أخرى تابعة للنفوذ الفرنسي، ومن أجل ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،من أجل الاستفادة من احتياطاتها النفطية. لاسيما بعد ظهور منتجين جدد للبترول في منطقة غرب إفريقيا كموريتانيا، وغينيا الإستوائية. حيث تؤكّد دراسات نفطية أن بترول خليج غينيا يكفي لتغطية إنتاج دول نفطية كبرى مثل إيران.

وبذلك تدخل هذه المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية في محاولة لاحتواء النزاعات في نيجيريا ضمن نطاق أكبر من البعد المحلي، يتعداه إلى التنافس على النفوذ في منطقة غرب إفريقيا، ومن ثم ترى الدراسة أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى نيجيريا **متماسكة**، ضمانا لاستمرار إمداد الطاقة من جهة، خاصة بعد الاكتشافات النفطية في خليج غينيا والتي زادت من القدرات النفطية النيجيرية، وكذلك من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الحركات المتطرفة خاصة في شمال نيجيريا، واحتمال تحالف هذه الجماعات المتطرفة مع الحركات الإرهابية في دول الساحل.

مما تم ذكره فالولايات المتحدة تتعامل مع النزاعات الإثنية النيجيرية في إطار تعاوني مع الحكومة النيجيرية، واعتبار أن النزاعات النيجيرية هي شأن داخلي كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلري كلنتون.

المطلب الثاني : الفواعل الدولية غير الحكومية :

تنقسم الفواعل الدولية غير الحكومية إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات البترولية المتعددة الجنسيات، وتتمايز هذه الفواعلفي إدارتها للنزاع من حيث الإستراتيجيات، الآليات والأهداف.

فغالبا ما تعتمد المنظمات غير الحكومية إستراتيجيات تعاونية من أجل إدارة النزاع باعتبار أنها تتدخل في إطار الجانب الإنساني. ومن أهم المنظمات غير الحكومية التي تعاملت مع النزاع النيجيري نذكر USID (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية) والتي حددت ثلاث

مستويات للتعامل مع النزاع وذلك في إطار برنامج للتدخل يهدف إلى تخفيض النزاع. ونذكر هذه المستويات :

المستوى الأول : تعزيز قدرة البناء

- تقوية ودعم الجهات المعنية بحل النزاع.

- تقوية بحوث مراكز حل النزاع كجامعة Ibad و Jos.

- تدعيم الربط بين الممارسين (CRESNET) والمراكز الأكاديمية لتطوير وتحسين مهارات الممارسين.

المستوى الثاني : التدخل المجتمعي Community intervention

وفي هذا المستوى يتم إعطاء الأولوية للنزاعات المجتمعية من خلال تدريب مؤهلين يشملون رجال دين، وقادة المجتمع.

- تدعيم إنشاء الآليات المؤسسية التي تسمح للمنظمات الرئيسية للمجتمع، والمجموعات الدينية، والحكومات المحلية، لتدعيم نشاطات التنمية المصممة لتخفيض النزاع من خلال معالجة مصادر النزاعات سواء كانت مصادر سياسية، إقتصادية، دينية، أو إثنية.

المستوى الثالث : العنف الإنتخابي

- تخفيض من وتيرة العنف الإنتخابي في المناطق التي تملك تاريخ في العنف، والتركيز على المناطق ذات التنافس السياسي الكثيف[1].

كما يبرز دور المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاع النيجيري من خلال مراقبة الإنتخابات التشريعية والرئاسية في العقدين الأخيرين، لضمان الشفافية باعتبار أن الديمقراطية مدخلا من مداخل لإدارة النزاع، فقد واكبت المنظمات غير الحكومية الدولية الرقابة منذ

[1] - Wendy Marshall,"Future directions for USAID support to conflict mitigation in nigeria,"***pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnacm321.pdf***,(july12,2001), took on : 25-10-2011.

المراحل الأولى لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا على نحو قد يدفع إلى الربط بين الرقابة الدولية على الإنتخابات وهذا التحول الذي شهدته البلاد[1].

وتكتسي هذه الرقابة أهمية بالغة خاصة في نيجيريا نتيجة أعمال العنف التي تصاحب الإعلان عن النتائج الإنتخابية، نتيجة عدم رضى الناخبين عن النتائج الإنتخابية نتيجة التزوير .وفي هذا الإطار كشفت الرقابة على تجاوزات صارخة وخطيرة في الإنتخابات التي جرت في المرحلة الأخيرة دون أن يترتب عليها أي مسؤولية الأمر الذي يدفع للاستنتاج بمحدودية هذه الرقابة في عملية التحول[2].

وبذلك ترى الدراسة بأن المنظمات الدولية غير الحكومية ذات استجابة غير كافية لمعاجلة الأسباب الجذرية للنزاع مما يجعلها غير حاسمة.

أما بالنسبة **للشركات البترولية متعددة الجنسيات** فهي تنقسم بدورها إلى قسمين :

- شركات بترولية تسعى إلى تخفيض حدة النزاع من خلال القيام بالوساطة داخل المجتمعات المحلية، والقيام بمفاوضات مع الجماعات المحرومة من حقوقها بما في ذلك المقاتلين المحليين والعصابات، أو من خلال إشراك طرف ثالث كوسيط في المفاوضات (من غير الحكومة) كممثلي المجموعات المحلية، وذلك لضمان أن الأطراف ستلقى حلا عادلا، وفي كثير من الأحيان تلجأ الجماعات إلى العنف لأن المفاوضات تكون منحازة لصالح الشركات[3].

- وهناك شركات بترولية أخرى تسعى إلى تأجيج النزاع لتحقيق مصالحها في المنطقة، فوفقا لهيومن رايت ووتش :" ...شركات النفط متعددة الجنسيات متواطئة في الإنتهاكات التي ارتكبها الجيش والشرطة النيجيرية"[4].

ومن بين أهم الشركات التي تعمل على تأجيج النزاع في دالتا النجير شركة Shell، فكما خلص تقرير صادر عن منظمة غير حكومية في المملكة المتحدة يشمل السنوات من 2000 إلى غاية 2010، أن شركة Shell ساهمت في انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا، من

---

[1]- عبد السلام نوير، "الرقابة الدولية على الانتخابات والتحول الديموقراطى فى أفريقيا، نيجيريا نموذجاً، **www.*faculty.ksu.edu.sa/.../...*Doc**"، (2007)، ص.ص.3-8.

[2]- نوير، **مرجع سابق**، ص.ص 4-8.

[3]-amarachi okori, "Nigeria oil :the role of multinational oil companies,"**www.stanford.edu/.../NIgerian%20Oil%20-...doc**,(2005), took on : 15-12-2011.

[4] - Anup Shah,Thursday, "Nigeria and Oil,"**www .globalissues.org/article/86/nigeria-and-oil**, (june 10-2010), took on : 9-9-2011.

خلال تمويل مسلحين تورطوا في قتل وتعذيب سكان محليين لمنطقة دالتا النيجر، ويقول Amunwa أن هذا التقرير يسلط الضوء مرة أخرى على الدور النشيط الذي تلعبه شركة Shellخلال عقد من العنف في دالتا النيجر.

كما يشير التقرير نفسه أن لأعمال شركة Shell دورا في تغذية النزاع وتفاقمه، وذلك من خلال تمويل مسلحين في منطقة دالتا النيجر، حيث أدى إحدى هذه الحوادث إلى تدمير بلدة Rumuekpe في ولاية River و كان ضحيتها 60 شخصا[1].

ويمكن تفسير دور الشركة في تأجيج النزاع في منطقة دلتا النيجر الغنية بالموراد النفطية بأحد العاملين:

الأول– رغبة الشركة Shell بإبعاد الشركات النفطية المنافسة عن مناطق نفوذها، من خلال تغذية النزاع، وبذلك تصبح تلك المناطق غير مستقرة.

الثاني ـ تحويل مجال إهتمام شعوب المنطقة إلى قضايا أخرى، من خلال تدعيم مجموعات وتمويلها، ضد مجموعات أخرى، خاصة وأن أعمال العنف قد طالت مناطق نفوذ شركة شال، وبذلك يتم تحويل مجال الإهتمام من محاولة استهداف الشركة و موظفيها ومصالحها إلى نزاع بين المجموعات.

كما أن شركة Shell وفقا لما قدمه تقرير المنظمة غير الحكومية أنترناشيونال هيرالد تريبيون سنة 2004، بعنوان "السلام والأمن في دالتا النيجر"تعتمد على القوات الحكومية لارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد السكان المحليين.[2]

و ترى الدراسة أن هناك تواطؤا بين الحكومة النيجيرية وشركة Shell، رغبة في حماية هذه الأخيرة من الشعوب المحلية لدلتا نهر النيجر المطالبة بحقوقها في التعويض عن كافة المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي، ومن أجل ذلك تدخلت القوات النيجرية لقمع شعوب المنطقة، خاصة وأن منطقة دالتا نهر النيجر عرفت بروز مجموعات تعمل على خطف رهائن الشركات النفطية وتفجير أنابيب النفط.

ويرجع هذا التواطؤ إلى قوة تأثير شركة Shell في الحكومة النيجرية مما يدل على علاقة فساد تجمع الحكومة النيجيرية بالشركة وذلك حسب العديد من التقارير، حيث تشير

---

[1] - Thursday, **op.cit.**

[2] - **"**Shell oil nigeria occused of funding terrible violence,"
www.eus-newsuire.com/eus/oct2011/2011-10-05-02/htm, took on : 10-12-2011.

بعضها إلى أن عمر شركة Shell في نيجيريا يقدر بحوالي 50 سنة وبذلك فمن المعقول أن تصبح شركة Shell جزء لا يتجزأ من النزاع في نيجيريا.[1]

استنتاج :

من خلال ما تم ذكره يمكن أن نستنتج مايلي :

أولا – رغم تبني الشكل الفيدرالي من قبل الحكومة العسكرية في مرحلة الحكم العسكري، إلا أنه لا يمكن الحديث عن مفهوم لتقاسم السلطة أو حتى عن مفهوم تقسيم السلطة أثناء هذه الفترة المرحلة، ذلك أن الحكومة العسكرية النيجرية ذات طبيعة مركزية لم تعمل على تحقيق الشكل اللامركزي. وهذا في الحقيقة خاصية من خصائص الدول الإفريقية.

ثانيا- أنه تم تبني التصميم المؤسسي المتمثل في شكل الفيدرالية لاحتواء واستيعاب الأقليات الإثنية، من قبل الإثنيات الرئيسية المهمينة. ومحاولة تحويل الولاء من الولاء للإثنيات وتوجيهه نحو الولاء للفيدرالية، وذلك من خلال تحقيق المكاسب السياسية أو الإقتصادية التي تجنيه هذه الإثنيات من التصميم المؤسسي على مستوى حكومة الولايات أو على مستوى الحكومة المحلية.

ثالثا- نجحت الحكومة النيجيرية في الحفاظ على هذا التوازن غير المستقر من خلال مأسسة الإثنية، وخصخصة السلطة[2]، واستيعاب الإثنيات داخل التصميم المؤسسي واحتوائها ضمن هذه الهندسة السياسية مع الحفاظ في نفس الوقت على وزن ومكاسب الأغلبيات الإثنية مقارنة بالإثنيات مما يضمن هذا التوازن.

- لم تلق الفواعل غير الحكومية دعما كبيرا من الحكومة في مجال إدارة النزاع بالرغم من أنها تلقى قبولا من قبل المجتمع النيجيري.

- تنشأ مواقف ونشاطات الفواعل الدولية الرسمية من النزاع الإثني في نيجيريا من المصلحة. وتتحدد هذه المصلحة في الثروة النفطية والغازية. ولهذا فهي تحاول احتواء النزاع لضمان استمرار الموارد الطاقوية، ولعل هذا ما يمنع تفكك نيجيريا كدولة، فالدعم و المساعدات الخارجية لاسيما منها الأمريكية كانت عاملا رئيسيا في الحفاظ على هذا التماسك.

---

[1]- **Loc.cit.**

[2]– ينطبق هذا المصطلح على فترة الحكم المدني الديمقراطي أين أصبح حكام الولايات ينتخبون من قبل الشعب ، وبذلك أصبحت الإثنيات تشعر أنها تساهم في العملية السياسية، من خلال المشاركة في السلطة على مستوى الولايات أو الحكومات المحلية.

الفصل الثالث : تأثيرات النزاع الإثني في نيجيريا : بين التداعيات المحلية والإقليمية

الفصل الثالث : تأثيرات النزاع الإثني في نيجيريا : بين التداعيات المحلية والإقليمية

عادة ما تكون للنزاعات الإثنية تداعياتها الخطيرة على الدول، سواء على المستوى الداخلي أو تلك المتعلقة بالتهديدات على المستوى الإقليمي، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مختلف التأثيرات والتداعيات التي يحملها النزاع الإثني في نيجيريا على المستوى المحلي والإقليمي، **ونخص بالذكر هنا** بأننا سنتطرق إلى **التداعيات الإقليمية في منطقة غرب إفريقيا**، طبقا لما حددناه سابقا في الإطار المكاني للدراسة، كما نشير بأننا سنتطرق في بعض الأحيان لبعض التداعيات الدولية، وذلك بسبب الترابط الوثيق بين ما هو إقليمي وما هو دولي، فكثيرا من الأحيان ما تكون هذه التداعيات ذات طبيعة مركبة ما اقتضى منا هذا الربط.

المبحث الأول : التداعيات المحلية للنزاع الإثني في نيجيريا

المطلب الأول : المأزق الأمني المجتمعي وعسكرة المجتمع النيجيري

يعتبر مصطلح المأزق الأمني من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، وأول من استخدم هذا المصطلح **John Herz** سنة 1950، وقد قام العديد من الباحثين بإعطاء تفسيرات مختلفة للمأزق الأمني مثل **Robert Jervis**، **Barry Buzan**، **Stuart Kauffman**[198].

وتعتبر مدرسة كوبنهاجن وعلى رأسها باري بوزان، من الأوائل الذين وسعوا مفهوم الأمن، ليشمل خمس مجالات : الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الإقتصادي، الأمن البيئي، والأمن المجتمعي[199].

و ظهرت دراسات المأزق الأمني المجتمعي نتيجة بروز الفوضى، وانهيار الحكومة المركزية، والحروب الإثنية والعرقية، وتشير هذه الدراسات إلى الهوية التي تعتبر لب المأزق الأمني المجتمعي[200]، ويتعلق الأمن المجتمعي بالمجموعات التي تتميز عن باقي سكان الدولة بسبب اللغة الثقافة الدين والهوية[201]. فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو

---

[198]- رابح مرابط، "المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، "**مجلة دراسات إستراتيجية**، ع.10، (مارس 2010)،ص.ص 131-141.

[199]- **المكان نفسه.**

[200]- **المكان نفسه.**

[201]- **المكان نفسه.**

المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه **Barry Buzan** بالمأزق الأمني المجتمعي[202].

وحسب**Müller**، فإن المأزق الأمني المجتمعي ينتج بسبب "غياب الأمن المجتمعي"، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار، مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. كما أنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدّين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"[203].

وما يشكل المأزق المجتمعي في نيجيريا هذه التركيبة المعقدة في شكل ثنائيات مختلفة للمجتمع، فهو يضم مسلمين ومسيحيين من جهة، ويضم إثنيات رئيسية مهيمنة وأقليات إثنية من جهة أخرى، فالإثنيات المسلمة تشعر بأنها مهددة من قبل الإثنيات المسيحية، والعكس كذلك. أما الأقليات الإثنية دائمة الإحساس بالتهديد من قبل الإثنيات الرئيسية المهيمنة، وذلك بسبب التهميش و سوء توزيع العائدات النفطية التي كانت مصدر خلاف منذ فترة طويلة، هذه العائدات التي كانت لصالح الإثنيات المهيمنة على حساب الأقليات الإثنية، ونسبيا لصالح الشمال المسلم – الذي يفتقر إلى الثروة- على حساب الجنوب المسيحي-مصدر الثروة النفطية-، كما كان للاكتشافات النفطية في منطقة دالتا النيجر آمالا في تحقيق التنمية الإقتصاديةللإثنيات المتعددة في المنطقة، لكن هذه الآمال لم تتحول إلى واقع بل بالعكس من ذلك مازالت شعوب الإثنيات المحلية تعاني من الفقر، ومن بنية تحتية متضررة، ومن محدودية الفرص الإقتصادية، إضافة إلى التلوث البيئي، أدت كل هذه العوامل إلى تعبئة الإثنيات المختلفة لمقاومة هذه الممارسات سواء بطريقة سلمية أو عنيفة، فهذه الإثنيات ترى بأنها تتطور في ظروف وشروط غير مقبولة.

إن المأزق الأمني المجتمعي يمس المجموعات ذات الطابع الهوياتي، وهي تعمل على مواجهة هذا التهديد من خلال :

1- تكوين ميليشات وقوات دفاعية
2- الدفاع عن هويتها بوسائل غير عسكرية[204].

---

[202]- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، – برنامج البحث في الأمن المجتمعي،**http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html**،أخذ بتاريخ :(17-12-2011).

[203]– زقاغ،**مرجع سابق**.

[204]– مرابط، **مرجع سابق**، ص.ص 131-141.

في هذا الإطار يقدر عدد المجموعات المسلحة الإثنية في نيجيريا بالمئات، ونظرا لتنوعها يصعب تصنيفها، وغالبا ما تكون هذه المجموعات في شكل ميليشيات إثنية أو طائفية أو جماعات الدفاع الذاتي.

فالميليشيات الإثنية شكلت لتعزيز وحماية مصالح مجموعة إثنية معينة، وبالتالي فهي تعمل على أراضي تلك الإثنية، وهي ليست حركات تمرد ولا تسعى للإستيلاء على الأراضي أو السلطة السياسية، وإنما هي مجموعة ضغط على الحكومة[205].

ومن بين أهم المجموعات المسلحة نذكر : **Niger Delta Vigilant Service**، وقد تصاعدت أعمال العنف لهذه المجموعات سنة 2004 واتجهوا إلى خطف الأجانب، كما ظهرت مجموعات أخرى نذكر منها : حركة تحرير دالتا النيجر[206] .

كما أن إنشاء جماعات الأمن الأهلية والمجموعات المحلية كان لملئ الفراغ الأمني وتعزيز الحماية من الجرائم و السطو المسلح في مجتمع[207].وتكون هذه المجموعات إما صغيرة الحجم نسبيا حيث تضم من 50 عضوا إلى 100، أو تضم أعضاء بشكل أوسع يصل عددها من 2000 إلى 4500 عضوا. وعادة ما تعتمد على أسلحة صغيرة وخفيفة كالسكاكين السواطير البنادق AK-47، البنادق الآلية وشبه الآلية والمسدسات[208].

أضف إلى ذلك، فالجماعات المسلحة تستخدم العنف المسلح كمصدر لإيصال صوتها السياسي، والدفاع عن حقوق السكان المحليين والعمل على تحقيق مصالحهم، حيث تعتبره الوسيلة الوحيدة لتغيير الوضع القائم وتحسينه. وتتميز هذه الجماعات بعدم التنسيق والتنافس المستمر فيما بينها وأحيانا يكون هناك اشتباكات داخل المجموعة الواحدة.

وفي هذا يرى **Buzan** أن المأزق الأمني المجتمعي يتضح أكثر من خلال تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[209].

---

[205]- Jennifer M. Hazen, Jonas Horner, Small Arms, "Armed Violence, and Insecurity in Nigeria : The Niger Delta in Perspective, "**www.smallarmssurvey.org/.../SAS-OP20-Nigeria...pdf**, (2007), took on :1-12-2011.

[206]- **Ibid.**

[207] - Hazen, Horner, **Op.cit.**p.13.

[208]- **Ibid**.p .14.

[209]–زقاغ، **مرجع سابق.**

كما يشير بأن تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، تكون له نتائج خطيرة تمتد من التنافس إلى درجة إستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، أو إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية[210].

في هذا السياق نجد في شمال نيجيريا مجموعات دينية متطرفة تتبنى الدين الإسلامي، وترفض التعليم الغربي، وتقوم هذه المجموعات باستهداف المؤسسات الحكومية، كمراكز الشرطة والثكنات العسكرية إضافة إلى استهداف الأماكن المسيحية كالكنائس. كما تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي في نيجيريا بتبني معظم الولايات الشمالية تطبيق قانون الشريعة الإسلامية بعد صدور القانون الفيدرالي عام 1999 الذي يجيز للولايات النيجيرية إصدار قوانينها الخاصة، الأمر الذي أثار حفيظة جمعيات مسيحية وتنصيرية، ونشبت بذلك نزاعات دموية بين الطرفين في العديد من المدن والأرياف، سقط فيها مئات القتلى.

أما في الجنوب فقد عرفت منطقة دالتا النيجر كذلك تصاعدا في حدة المأزق الأمني، إلى درجة عجزت فيه الحكومة على معاجلة مشكلة العنف المسلح في دلتا النيجر، ما أدى بقول بعض المراقبين أن الحكومة النيجيرية غير قادرة على فرض القانون والنظام وفقدان السيطرة، وقد صرح نائب الرئيسجودلاك جوناثان سنة 2007 بأن الجيش والبحرية النيجيريين لا يمكنهما التعامل مع منطقة نهر النيجر في ظل الوضع الحالي[211]، حيث تشهد المنطقة أعمال تخريب تشمل تفجير أنابيب النفط، وتهديد الميلشيات الإثنية المسلحة بتفجير أنابيب الغاز، وقد كلفت هذه العمليات التخريبية خسائر باهظة للخزينة النيجيرية، إضافة إلى قيامها بعمليات اختطاف ضد موظفين في الشركات البترولية المتعددة الجنسيات.

ما يساهم أكثر في نشر الخوف و اللاأمن وجود الجماعات الإجرامية، التي تتكون من الشباب العاطل عن العمل والفقراء والأميين الذين انخرطوا في الجريمة، كما تعمل هذه المجموعات على تقديم خدامتها للسياسيين مقابل أجور مالية ونجد من هذه الجماعات : Area boy's، Youdaba، وهي مجموعات صغيرة شكلت محليا وتعمل في مناطق صغيرة[212].

مما تم ذكره فقد أدى المأزق المجتمعي في نيجيريا إلى عسكرة المجتمع، حيث أصبحت الإثنيات تعمل على تسليح نفسها محاولة الإعتماد على ذاتها، وذلك كاستجابة للتهديدات التي تمثلها الدولة

---

[210]– **المكان نفسه.**

[211]- Hazen, Horner, **op.cit.**p.12.

[212] - **Ibid.**p.14 .

من جهة، أو من خلال التهديدات التي تشكلها الإثنيات الأخرى، وفي هذا السياق ذكر وزير الدفاع النيجيري أن هناك مليون قطعة سلاح خفيفة في نيجيريا وذلك سنة 2001.

المطلب الثاني : إنخفاض إنتاج النفط

لقد أدى تطور النزاعات الإثنية في نيجيريا إلى امتداد مجالها، وذلك من خلال تطوير آليات جديدة تقوم على استهداف أهم قطاع في الإقتصاد النيجيري ألا وهو قطاع الطاقة. حيث أدى المأزق الأمني الإجتماعي - كما تم ذكره في المطلب السابق- إلى تكوين مليشيات مسلحة ذات ارتباطات إثنية وعصابات تعمل على سرقة البترول، وغالبا ما يكون دافع المجموعات وراء استهداف القطاع الطاقوي هو بعث الإنتماءالإثنيوالهوياتي، كما تعمل بعض العصابات للحصول على أرباح مالية بحتة من خلال السرقات البترولية.

في هذا السياق شهدت نيجيريا عام 1995 نموذجا مصغرا للأعمال سالفة الذكر، حيث نظم سكان إثنيةOgoni في منطقة دلتا النيجر حركة تمرد ضد السلطة الحكومية و الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول، متهمة إياها بالعمل في مجال الإنتاج النفطي دون مراعاة مصالح الإثنيات المحلية، ولذا نظمت عدة مجموعات عمليات استيلاء على المنشآت و مضخات البترول، الأمر الذي أدى إلى توقف عمليات استخراج البترول في العديد من الحالات.[213]

كذلك فبعض المجموعات الإثنية تعمل على تكوين مجموعات مسلحة وعصابات هدفها الحصول على الربح من خلال السرقات النفطية، ومن بين هذه الإثنيات المجموعات التابعة لإثنيةIjaw ،[214] حيث تقوم بأعمال عنف من أجل الحصول على نصيب من تجارة سرقة البترول. وقد تضاربت التقديرات حول الكميات المسروقة من النفط النيجيري من قبل العصابات والمجموعات الإثنية المختلفة، فمختلف الإحصاءات تشير إلى أكثر من 100 مليار دولار كخسائر نفطية بسبب النفط المسروق وذلك من سنة 2003 إلى غاية 2008. ولكن ما يتفق عليه هو الأضرار الكبيرة التي تسببها هذه الأعمال للإقتصاد النيجيري، لاسيما على حساب التنمية

---

[213]- إدوارد بورك، ريتشارد بونغ، :سياسات الطاقة..قراءة في الحالة الآذرية، النيجيرية"، مركز الجزيرة لدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FD719B1-E7DF-4790-813D-A72A1A4CBCB8.htm، 29-11-2011.

[214]– **المكان نفسه.**

الإقتصادية، حيث تقدر حجم هذه الخسائر من 1 مليار دولار في سنة 2000 إلى 6 مليار دولار سنة 2008. ويمكن توضيح حجم هذه السرقات النفطية من خلال الجدول التالي[215] :

جدول رقم 10: يوضح كمية النفط المسروق في جنوب نيجيريا من 2000-2008

السنة	حجم النفط المسروق في اليوم/برميل	سعر النفط المسروق سنويا/بالدولار	السنة	حجم النفط المسروق في اليوم/برميل	سعر النفط المسروق سنويا/بالدولار
2000	140.000	1.5 مليار	2004	300.000	4.2 مليار
2001	724.171	6.5 مليار	2005	250.000	5.1 مليار
2002	699.763	6.5 مليار	2006	100.000	2.4 مليار
2003	300.000	3.2 مليار	2007	100.000	2.7 مليار

Source : BurdinAsuni, **Special Repport,** United States Istitute of Peace, (August, 2009) .p.p.1-19.

وقد تدهور الوضع الإقتصادي في نيجيريا أكثر خلال السنوات الأخيرة، بسبب الأعمال المستمرة للعنف في المنطقة الجنوبية، وكذا الهجمات المتكررة على المنشآت النفطية، والاختطافات المتكررة للعاملين بالقطاع النفطي، وخلال هذه الفترة كان من نتائج النزاع الإثني في نيجيريا تقليص نسبة إنتاج النفط بنسبة تقدر من 20% إلى 40%من الإنتاج الإجمالي للبلد *[216]، مما ألحق أضرارا بالغة بمخططات الحكومة التي كانت تسعى إلى مضاعفة الإنتاج[217].

أما من جانب الشركات البترولية النيجيرية العاملة في مجال النفط، فتقدر الشركة البترول الوطنية النيجيرية وقوع حوالي 400 حالة تخريب سنويا خلال الفترة ما بين 1998 إلى غاية 2003، وهذه الأعمال مست تقريبا كل منشآت الشركة، كما تقدر نفس الشركة وقوع 581 حالة تخريب من شهر جانفي إلى غاية شهر سبتمبر سنة 2004، وأن قيمة **الخسائر البترولية لكل سنة بلغت مليار دولار.**[218]

---

[215]- BurdinAsuni, **SpecialRepport,** United States Istitute of Peace, (August, 2009) .p.p.1-19.

[216]- إدوارد بورك، ريتشارد بونغ، :سياسات الطاقة..قراءة في الحالة الآذرية، النيجيرية"، مركز الجزيرة لدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FD719B1-E7DF-4790-813D-A72A1A4CBCB8.htm، أخذ بتاريخ:29-11-2011.

*- يرجع إلى الفصل الأول، فرع العامل الإقتصادي،

*- هناك تضارب في الإحصائيات، حيث هناك من يقدر نسبة تقليص إجنالي الإنتاج بـ 20%، وهناك من يعطي رقما آخر يقدر بـ 30%، وهناك من يقدرها بـ 40% .

[217] – بورك، بونغ، **مرجع سابق**.ص.12.

[218]– مايكل ووتس،جوونبيلاميفوستر ،ترجمة مازن الحسيني،**إفريقيا إمبراطورية البترول**،(ط.2007،1)ص.38.

كما شملت هذه الخسائر الشركات البترولية المتعددة الجنسيات، حيث تقدر خسائر شركة Shell في سنة 2004 حوالي 370 ألف برميل بترول يوميا في منطقة دالتا النيجر الغربية، على إثر علميات تقوم بها كلا من مجموعة دلتا النيجر و القوات الشعبية لمتطوعي دالتا النيجر. [219]

وقد دفع تطور أعمال العنف ضد الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول بشركة شيفرون نيجيريا لإيقاف عملياتها في غربي دالتا النيجر، حيث يقدر إنتاجها بحوالي 440 ألف برميل من النفط يوميا، فضلا عن 285 مليون مكعب من الغاز.

وقد كان لتضرر الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط آثاره السلبية على مجموع الإنتاج الوطني، حيث أثر انخفاض إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات للبترول بـ 30% من مجموع الإنتاج الوطني في نيجيريا.

إذا ومما تم ذكره فقد كان للنزاع الإثني في نيجيريا تداعياته الإقتصادية الخطيرة، فقد كان من الممكن أن توجه قيمة السرقات و الإنسكابات النفطية الناجمة عن أعمال تخريب الأنابيب، إلى تنمية المناطق الفقيرة لاسيما في الجنوب النيجيري، أو إلى إرساء مشاريع تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة في نيجيريا.كمانشير في هذا السياق أن السرقات النفطية التي تقوم بها العصابات والأرباح التي تجنيها منها، تعمل على تمويل هذه العصابات والمجوعات، وبهذا فإن هذه الأعمال تطيل أمد النزاع وتزيد في شدته.

المطلب الثالث : الاتجار بالبشر

يحدد بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة منع الاتجار بالأشخاص وقمعهم، خاصة النساء والأطفال،ويعرف البروتوكول الاتجار بالأشخاص على أنه " تجنيد ونقل وإيواء أو نقل أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، الاحتيال، الخداع، إساءة استعمال السلطة، استغلال موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال".[220]
ويشمل الاستغلال كحد أدنى، سائر أشكال الاستغلال الجنسي، العمل القسري، الخدمات ، الاسترقاق، الممارسات الشبيهة بالرق، الاستعباد أو نزع الأعضاء. كما يضيف البروتوكول

---

[219]–**المرجع نفسه**، ص.39.

[220]- Kathleen Fitzgibbon, "Modern-Day Slavery? The scope of trafficking in persons in Africa" **www.iss.co.za/pubs/asr/12no1/e2.pdf**, p.p1-19, (29-11-2011), took on : 10-11-2011.

أيضا الاتجار بالأطفال وهو تجنيد ونقل وإيواء أو نقل أو استلام الطفل (أي شخص دون سن 18 عاما) لغرض الاستغلال حتى لو كان هذا لا ينطوي على القوة أو الاحتيال أو الإكراه. هذه النقطة في غاية الأهمية لأن الإتجار بالأطفال في أفريقيا غالبا ما يحدث بموافقة الوالدين وأحيانا يتم بموافقة من الأطفال أنفسهم.[221]

وغالبا ما يكون التفاعل بين الاتجار بالبشر والنزاعات المسلحة أمر معقد للغاية،**فالاتجار يزدهر في البيئة التي تفتقر إلى قوانين ونظم فعالة،** بما في ذلك البلدان **المتضررة من النزاعات،** والتي يمكن على حد سواء أن تصبح مصدرا ونقطة عبور للاتجار بالأشخاص، وتختلف الأنواع السائدة للاتجار اختلافا كبيرا حسب مرحلة النزاع وحسب المنطقة.

ورغم أن ظاهرة الاتجار بالأشخاص كانت موجودة قبل انفجار النزاع في نيجيريا، إلا أن الاضطرابات الأهلية، والنزاعات الداخلية المسلحة وغياب الاستقرار في نيجيريا **زاد من انتشار الظاهرة،** فالنزاع أدى إلى تشريد السكان، وزيادة تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال والاتجار. ففي مناطق النزاع يصبح الضحايا أهدافا سهلة للراغبين في نهب موارد البلد، بما في ذلك شعبها. فالرجال والنساء والأطفال مازالوا يتعرضون للاختطاف من قبل جميع الأطراف في نيجيريا، وإجبارهم على العمل كحمالين للبضائع المنهوبة، والأسلحة والذخائر، والأعمال القسرية ، أو كعبيد جنس لضباط الجيش والميليشيات.[222]

وقد تزايد في العقود الثلاثة الأخيرة الاتجار الداخلي بالنساء والأطفال، **خاصة في المناطق التي تشهد استمرار النزاعات** فيها كولايات : Akwa,Ibom, Cross River, Delta, Edo, Imo, Ebonyi, Kano, Delta, Ogun, Oyo,Lagos.[223]

إضافة إلى الاتجار الداخلي بالأفراد في نيجيريا، هناك الاتجار أو تهريب الأفراد عبر الحدود، حيث وجد تقرير **ILO/IPEC** أن 40% من أطفال الشوارع في نيجيريا والباعة المتجولين يتاجر بهم عبر الحدود، ويمثل مطار MalamAminu Kano الدولي نقطة العبور الرئيسي التي

---

[221] -**Ibid.**p.10.

[222] - Blessing U. Mberu, "Nigeria: Multiple Forms of Mobility in Africa's Demographic Giant," **http://www.migrationinformation.org/Profiles/display.cfm?ID=788,**took on : 29-11-2011.

[223] - Mberu, **op.cit**.

توفر صلات جوية دولية للعصابات الإجرامية المتخصصة في الاتجار بالأشخاص نحو الدول الأخرى.[224]

وقد أدت الفوضى والاضطرابات وموجات العنف المتكرر التي تعرفها نيجيريا، إلى انتشار نسبة الفقر وغياب النظم بشكل عام، ما سمح بتكوين خلايا **وعصابات داخلية متخصصة،** وتكثيف الأعمال المتعلقة بالإتجار بالبشر، وبهذا أصبحت نيجيريا من أبرز **الدول مقصدا في مجال الإتجار بالبشر.**

ومن أبرز هذه الدول هي دول غرب إفريقيا كالبنين، توغو، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، كاميرون، غابون وغينيا. فالأشخاص المهربون إلى هذه الدول موجهون في الغالب إلى العمل كخدم محليين وفي الزراعة، أما النساء والأطفال المهربون من ولايات Shaki, Oyo يوجهون بشكل رئيسي إلى غينيا ومالي وساحل العاج للعمل كباعة متجولين وخدم محليين.
أما الدول الأوروبية فهي إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، هولندا، ألمانيا والمملكة المتحدة. حيث تقدر الإحصائيات ما نسبته 92% من المتاجر بهم من نيجيريا إلى أوروبا للإستغلال الجنسي، قدموا بصفة أساسية من ولاية Edo، ومن المدن في ولاية Delta، ونشير إلى أن هذه الولايات غالبا ما تشهد حالات نزاع متكررة وعنيفة.[225]

كذلك فالدول العربية أيضا تعتبر نيجيريا مقصدا للاتجار بالأفراد، خصوصا ليبيا والسعودية، فالنساء المهربات إلى السعودية يأتين بالدرجة الأولى من الجزء الشمالي لنيجيريا خصوصا، ومؤخرا أصبحت أمريكا اللاتينية أيضا مقصدا لتهريب الأشخاص من نيجيريا خصوصا فنزويلا.[226]

المطلب الرابع :النزوح الداخلي

لقد تأثرت نيجيريا كثيرا بسبب النزاعات الداخلية المتكررة، فمنذ حرب "بيافرا" (1967-1970) التي قتل فيها نحو مليوني شخص وشرد فيها حوالي 10 ملايين شخص والنزوح الداخلي يتزايد، لكن من الصعوبة بمكان إعطاء رقم دقيق لعدد النازحين في نيجيريا، حيث لا توجد دراسات كثيرة حول مشكلة النزوح الداخلي للسكان في نيجيريا، إضافة إلى ميل الحكومة

---

[224] - Fitzgibbon, **Op.cit**.p.7.
[225]- BisiOlateruOlagbegi and other, "Human Trafficking in Nigeria: Root Causes and Recommendation,"
***unesdoc.unesco.org/images/0014/.../147844e.pdf**, took on :, 29-12-2011.*
[226] - **Loc.cit.**

النيجيرية إلى إخفاء العدد الحقيقي للنازحين داخليا أو خفضه. كما أن الأرقام المقدمة من الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية عادة ما تكون مجرد تقديرات تشير إلى حالات النزوح، وتشمل فقط الأشخاص الذين التمسوا المأوى في مخيمات النازحين المؤقتة.[227]

لقد زاد حجم نزوح السكان في نيجيريا بصفة كبيرة في العقدين الأخيرين، وارتبط هذا النزوح بمناطق النزاع في نيجيريا وكذا أنواع النزاعات الموجودة في نيجيريا كالنزاعات الدينية في الشمال، النزاعات الحدودية الطائفية، العنف الانتخابي، النزاعات على الأراضي. ويمكن توضيح كما يلي :

- النزوح المتصل بالنزاعات الإثنية والدينية :

يكون هذا النوع من النزوح نتيجة النزاعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين، ويحدث بشكل رئيسي في شمال البلاد في ولايات كانو ، بوتشي ، يولا وكادونا وغيرها من المدن في الشمال ، كما قد يحدث النزوح بسبب النزاعات الطائفية كقيام بعض الطوائف الراديكالية كجماعة Maitatsine باستهداف الطوائف المسلمة الأكثر ليبرالية.[228]

وعقب تطبيق الولايات الشمالية لأحكام الشريعة الإسلامية في 22 جانفي 2000، اجتاحت أحداث عنف البلاد في شهر فيفري ومارس 2000 ، حيث تم تشريد أكثر من 63000 شخص في كادونا والمناطق المحيطة بها. وفي 2002 أشار الصليب الأحمر النيجيري أن أكثر من 30000 شخص نزحوا خلال أربعة أيام من أعمال العنف الدينية في مدينة كادونا شمال نيجيريا [229].

كما ذكر الصليب الأحمر أنه نتيجة لأعمال العنف بين المسلمين والمسيحيين في ولاية بلاتو في فيفري 2004، يوجد على الأقل 2500 شخص لجؤوا إلى الولاية المجاورة بوتشي. و في ماي 2004 كان هناك حوالي 10000 نازح خلال يومين من العنف بين المسلمين والمسيحيين في مدينة كانو الشمالية. وشرد ما يصل إلى 50000 شخصا في موجة من العنف الطائفي بعد

---

[227]- Okcchukwulbeanu,'' Exiles In Their Own Home: Internal Population Displacement In Nigeria,''**African politics science**, Vol.3, n°2 1998), p.p 8O-97.

[228] - **Ibid**, p.p 80-97.

[229] - **Loc.cit.**

الاحتجاجات على الرسوم المسيئة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في مختلف ولايات نيجيريا في نهاية فيفري 2006.[230]

- النزوح المرتبط بالنزاعات الطائفية حول الأرض :

تسببت النزاعات على الأراضي في ولاية Iboni في نزوح أكثر من 1000 شخص، وكثير منهم لجؤوا إلى بلدة Afikpo والقرى المجاورة. وكان سبب الاشتباكات نزاع على أرض في سنة2001. وأدى الهجوم على القرى الزراعية في Dumne في 26-28 فبراير 2003 ، إلى تشريد نحو 20000 شخص بشكل مؤقت. وفي غومبي هوجمت 14 قرية من قبل رعاة الماشية Udawa المسلحة من 15-17 فيفري سنة 2003، مما أدى إلى إصابة أكثر من 63 شخصا وتشريد أكثر من 3700 شخص. وأدى النزاع على الأراضي الزراعية في جنوب شرق نيجيريا إلى قتل عشرات الأشخاص، ونزوح المئات في اشتباكات بين جماعتين متنافسين في ولايتي cross-riverوIboni في نيسان 2005 على ملكية الأراضي الزراعية الثمينة.[231]

- النزوح المرتبط بعنف ما وراء الانتخابات :

أدى انتشار العنف في أنحاء مدينة Jos بعد إعلان نتائج الانتخابات في ديسمبر 2008 إلى مقتل مئات الأشخاص وتشريد الآلاف من السكان.[232]

وأعلنت إدارة الوكالة الوطنية للطوارئ (NEMA) أنه تم تسجيل أكثر من 10000 من النازحين داخليا نتيجة للعنف الانتخابي في جميع أنحاء المنطقة الشمالية الشرقية: "في ولاية بوتشي هناك 4300 نازح، في Azar 100، في Alkaleri 200 و 600 في Darazo في ثكنات الجيش في بوتشي، وهناك 90 في Gadau ، 1700 في Jama'are، و 400 في Misau، و 200 في Giade في ولاية Yobi. ونحو 507 في ستة مخيمات صغيرة في Potiskum و 498 من 49 عائلة في ولاية جومبي ".233

---

[230]-"Nigeria: No End To Internal Displacement;" Internal Displacement Monitoring Center, (19 November 2009), p.23.**Http://www.InternalDisplacement.Org/8025708F004BE3B1/(Httpinfofiles)/2AE6C08BF7379B75C125767 3005A715D/ $File/Nigeria+-+November+2009.Pdf,** took on: 9-12-2011.

[231]- **Ibid.**p.24.

[232] -"NIGERIA: Simmering Tensions Cause New Displacement In The "Middle Belt," **www.internal-displacement.org/.../Nigeria_Overvi..pdf,** *(3 December 2010), took on : 13-12-2011.*

*تتكون منطقة غرب إفريقيا من من 16 دولة نذكرها: بوركينافاسو، بينين، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، الرأس الأخضر، سيراليون، طوغو، كوت إيفوار. وللإطلاع أكثر يرجع إلى الملحقرقم 6، ص، 110.

عادة ما يواجه النازحون داخليا تحديات كثيرة تشمل فقدانهم سبل عيشهم، والإحباط وسوء المعاملة، إضافة إلى تعرضهم لمخاطر كثيرة ناجمة عن سوء التغذية، والعنف الجنسي، الاستغلال والتوظيف القسري، والمرض بما في ذلك مرض نقص المناعة الإيدز.[234]وهذا كله راجع إلى فشل الحكومة النيجيرية في الاستجابة لاحتياجات النازحين وعدم وجود أطر قانونية، سياسية ومؤسساتية لمعالجة احتياجات النازحين داخليا في نيجيريا.[235]ويؤدي الوضع في حد ذاته في كثير من الأحيان إلى حدوث مناوشات واعتداءات مسلحة بين النازحين وسكان المناطق التي لجؤوا إليها، بسبب افتقار تلك المناطق إلى السلع الأساسية والخدمات، بما في ذلك الصحة ومرافق التعليم، وفقدانهم القدرة على ممارسة حقوقهم السياسية.[236]

المبحث الثاني : التداعيات الإقليمية للنزاع في نيجيريا

المطلب الأول : القرصنة في خليج غينيا

تضم منطقة غرب إفريقيا* العديد من الدول التي تطل على خليج غينيا*، وهي بذلك تشترك فيه مع دول أخرى تنتمي إلى منطقة وسط إفريقيا كالكاميرون والغابون، ولذلك فإن التفاعلات التي تحدث على مستوى خليج غينيا تلقي بظلالها على جميع الدول التي تطل عليه. ومن ضمن هذه التفاعلات مشكلة القرصنة - هذه المشكلة التي اشتهرت بها منطقة القرن الإفريقي طيلة العقود الماضية نتيجة النزاع الداخلي الصومالي-التي أصبحت اليوم مشكلة

---

*يقع خليج غينيا في منطقة تحددها FAO في الجنوب الشرقي للمحيط الأطلسي، وهو كيان إقليمي بحري تصنفه وفقا للجغرافيا الإقتصادية بوصفه منطقة نشطة (zone utile) في التقسيمات الجيوسياسية للقرن 21م، وبالتالي فهي منطقة محل أطماع للعديد من الدول، وليس فقط للدول الغربية، وهو يكتسب أحد أهم المنافسات الجيوسياسية العالمية. فهو مدخل لغرب ووسط إفريقيا، ومن الناحية المؤسساتية فهو يضم الدول المشكلة للجنة خليج غينيا (CGG) التي أنشأت في 1999م.

وهناك العديد من الفاعلين في خليج غينيا نجد من ذلك الدول الغربية : مثل و.م.أ، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، إسبانيا. ومن دول الشرق نجد : الصين، اليابان، الهند، إسرائيل، ومن دول الجنوب نجد : البرازيل، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ليبيا، المغرب.بالإضافة إلى فواعل خاصة كالشركات المتعددة القوميات، مؤسسات دولية.

*يرجع إلى الملحق رقم 6- 7، ص. 113.

[233]-MashoodOmotosho, "Electoral Violence and Conflict in Nigeria: The 2007 Elections and the Challenges of Democratisation,"***www.apsanet.org/.../..pdf,***(2008), took on : 8-12-2011.

[234]- Jessica Wyndham , "The challenges of internal displacement in West Africa," **www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR26/FMR2639.pdf**, took on : 6-12-2011.

[235] - Group of researchers , "Internal displacement: Nigeria yet to adopt National Policy," **http://www.blueprintng.com/new/index.php/news/civil-society/1813-internal-displacement-nigeria-yet-to-adopt-national-policy**, took on : 31 December 2011.

[236] - **Loc.cit.**

حقيقية بالنسبة للدول المطلة على خليج غينيا ومن بينها دول منطقة غرب إفريقيا ونذكر منها : نيجيريا، البينين، غينيا، ساحل العاج. وكانت لهذه الأعمال إنعكاسات امتدت لتمس دولا من منطقة وسط إفريقيا كالكاميرون مثلا.

وقد اعتبرت أعمال القرصنة في خليج غينيا إلى حد كبير نتيجة **للنزاع في نيجيريا**، حيث ساهمت العوامل الداخلية في نيجيريا في إطالة أمده وبالتالي **تغذية** أعمال القرصنة.

فمنطقة دالتا النيجر الواقعة في الجنوب النيجيري والمطلة على خليج غينيا، تعتبر مركز الثروة النفطية النيجيرية، وقد كان لسوء توزيع الموارد والعائدات النفطية، والتلوث البيئي - بسبب نشاطات الشركات البترولية المتعددة الجنسيات، التي كانت لها تأثيراتها السلبية على صيد الأسماك والأراضي الزراعية، فضلا عن وقوع بعض الأمراض المزمنة خاصة لدى الأطفال - إلى اتخاذ المجموعات المحلية في منطقة دالتا النيجر بردود فعل في شكل عمليات قرصنة، وأعمال الخطف مقابل الفدية. وتعتبر **حركة دالتا النيجر** الأكثر نشاطا من بين المجموعات المسلحة المتورطة في الجرائم البحرية وأعمال القرصنة[237].

وقد انتشرت أعمال حركة دالتا النيجر في خليج غينيا من خلال عصابات الجريمة المنظمة والحركات الإنفصالية في البينين وغينيا الإستوائية والغابون.

وينظر إلى ميناء Lagosباعتباره أخطر الموانئ في العالم[238]، حيث شهد عام 2003 ما يقارب 34 هجوما في المياه النيجيرية، وقد سجلت فرقة عمل الأمن البحرية النيجيرية 293 حادثا للسرقة، وهجمات قرصنة في عرض البحر في الفترة الممتدة من 2003إلى غاية 2008، كما سجل المكتب البحري الدولي حوالي29 هجوما من سنة 2006إلى2010 ، يضاف إليها 5 هجمات سنة 2011. و كانت هذه الهجمات ذات مكاسب مالية وليس بدوافع سياسية[239].

---

[237] -Lisa Otto, Piracy "the gulf of guinea : Attacks on Nigeria's oil industry spill over in the region,"**http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=852:piracy-in-the-gulf-of-guinea-attacks-on-nigerias-oil-industry-spill-over-in-the-region&catid=82:african-industry-a business&Itemid=266,**(Friday 16 September 2011), took on : 7-12-2011.

[238] - Michel Luntumbue, "Piraterie et Insécurité dans La golf de Guinée : defis et d'une gouvernance maritime régionale,"**www.grip.org/fr/.../NA_2011-09-30_FR_M-LUNTUMBUE.pdf,** took *on* :30 Septembre 2011.

[239] - Otto, **Op.cit.**

لقد كانت لأعمال القرصنة تأثيرات سلبية ألقت بظلالها على اقتصاديات و أمن دول منطقة غرب إفريقيا، وبعض الدول المطلة على خليج غينيا. فبالإضافة إلى التأثيرات الإقتصادية المحلية السلبية على إنتاج النفط في نيجيريا الذي انخفض بنسبة 20% سنة 2006، في حدود سواحل نيجيريا المطلة على خليج غينيا، نتيجة وجود أعمال القرصنة، مما كلف الإقتصاد النيجيري ما يقارب 202 مليون دولار أمريكي بين سنتي 2005-2008.[240]كذلك فقد كانت لأعمال القرصنة تداعياتها الإقتصادية والأمنية على الدول المطلة على خليج غينيا، من بينها دول منطقة غرب إفريقيا، فهذه الأعمال تهدد الإكتشافات النفطية الجديدة التي تجري بالقرب من سواحل غينيا الإستوائية و الكاميرون.

وفي هذا الإطار، اعتبرت كلا من البنين والكاميرون خليج غينيا ضمن المناطق شديدة الخطورة لما يشهده قطاع النقل البحري من أضرار. و نتيجة التحذير من الإبحار في خليج غينيا، عرفت أسعار الشحن زيادة كبيرة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الحيوية في جميع أنحاء دول منطقة غرب إفريقيا، و الدول التي تشترك معها في نفس الفضاء الإقليمي المتعلق بخليج غينيا.

تقدر خسائر اقتصاديات دول منطقة غرب إفريقيا المطلة على خليج غينيا وبعض الدول الأخرى التي تشترك فيه معها بـ 2 مليار دولا سنويا، بسبب عمليات القرصنة التي تستهدف النقل البحري والمنشآت النفطية، والتي تساهم في تغذيتها النزاعات في المنطقة لاسيما النزاع في نيجيريا.

كما أثرت أعمال القرصنة سلبا على معدل الصادرات النفطية في الكاميرون، ما أدى إلى انخفاض تصدير النفط والغاز الطبيعي بما معدله 13% سنة 2010 ، نتيجة تمركز أكثر من 95% من النفط الكاميروني في حوض خليج غينيا.

ومن أجل ذلك قامت كل من غينيا الاستوائية و الغابون بتشديد الإجراءات الأمنية على حدودها، كما دعت إلى وضع آليات أمنية لمعاجلة هذه المشكلات، ومن جانبها قامت الكاميرون بنشر قوات أمنية في شبه جزيرة باكاسي من أجل حماية منشآتها النفطيةولتحقيق هذه الغاية، قامت المنظمة البحرية لغرب ووسط إفريقيا (MOWCA)، والتي تم إنشاؤها لتقديم الدعم للدول الأعضاء لإدارة التعاون في جميع القضايا البحرية، ببعض الإجراءات المتواضعة، مشددة على

---

[240]- Anna Bowden, "The Economic cost Of Maritime Piracy,"***www.oceansbeyondpiracy.org/.../The_Economic_Cost_... –pdf,*** (December 2010), took on : 13-12-2011.

ضرورة دعم نطاق الاستقرار الإقليمي البحري. ومن جانبها دعت نيجيريا إلى إنشاء قوات دولية لحماية المنشآت النفطية في خليج غينيا.

تطرح دراستنا تساؤلات تتعلق بمستقبل عمليات القرصنة على مستوى خليج غينيا، الذي يتجاوز النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي، من خلال ربط التفاعلات الحاصلة بخليج غينيا ومنطقة غرب إفريقيا، باستراتيجيات الدول الكبرى وتقاسم مناطق النفوذ. ولذلك تطرح دراستنا التساؤل التالي : هل يمكن أن تشهد منطقة خليج غينيا تواجدا عسكريا أجنبيا لدول كبرى على غرار التواجد العسكري الأمريكي وبعض القوات الأجنبية في القرن الإفريقي بغية حماية المنطقة من عمليات القرصنة؟

ذلك أن خليج غينيا يتمتع بموقع جيو استراتيجي هام، وبموارد نفطية هائلة، حيث تشير بعض الدراسات أنه **منيسيطر على خليج غينيا يسيطر على إفريقيا**[241]، ومن هنا تنكشف أهمية عمليات القرصنة وتداعياتها.

في هذا الإطار أبرمت فرنسا **شراكة مع الكاميرون** في مجال الأمن البحري، نتيجة عدم الإستقرار في خليج غينيا بسبب أعمال القرصنة[242]، وتهدف هذه الإتفاقية إلى تعزيز مناطق النفوذ الفرنسية والحفاظ عليها. ومن جانب آخر أقام معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية الأمريكي ندوة كبرى في سنة 2002، ضمت شخصيات من إدارة الرئيس الأمريكي بوش، ومستثمرين أمريكيين، أوصت الندوة بأن البترول الأفريقي يحتل الأولوية للأمن القومي الأمريكي بعد 11-09-2003، وأعلنت الولايات المتحدة بأن خليج غينيا **"منطقة حيوية"** وهي بذلك تريد **إنشاء قيادة عسكرية في المنطقة**[243].

كما صرح الجنرال **James Jones** قائد قوات العسكرية الأمريكية في أوروبا للصحافيين سنة 2003، أنه سيتم تحويل جزء من الأسطول الأمريكي إلى البحر الأبيض المتوسط والذي يمكن نقله إلى خليج غينيا[244].

وترى دراستنا أيضا أنه يمكن **توظيف** أعمال القرصنة في خليج غينيا من أجل تبرير وجود عسكري أجنبي لحماية **المصالح** الأجنبية للدول الكبرى في خليج غينيا، على غرار التواجد العسكري في منطقة القرن الإفريقي، وذلك في ظل التضارب على مناطق النفوذ

---

[241] - Awoumou Come Damien George,"Le Golfe de Guinée Face aux Convoitises,"www.codesria.org/IMG/pdf/awoumou.pdf, (Septembre 2005), took on : 16-11-2011.
[242] - **Ibid.**
[243] - Damien George, **Op.cit**.p.15.
[244] - **Loc.cit.**

التقليدية والجديدة، فمنطقة غرب إفريقيا (كمنطقة مطلة على خليج غينيا) والتي تعتبر تاريخيا منطقة نفوذ فرنسية، تتحول شيئا فشيئا إلى منطقة نفوذ أمريكية، لأن الإستراتجية الأمريكية الجديدة تدور حول منطقة غرب ووسط إفريقيا.

وهذا التنافس تترجمه الإتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع الكاميرون في مجال الأمن البحري نتيجة أعمال القرصنة، ومجموعة الإتفاقيات التي أشار إليها مركز البحث البريطاني **Oxford Analytic**، التي قامت من خلالها كل من الكاميرون، الغابون، غينيا الإستوائية بإبرام إتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استعمال مطارات هذه الدول من قبل القوات الأمريكية بالإضافة إلى بعض الإتفاقيات العسكرية مع بعض دول المنطقة.

المطلبالثاني : إنتشارالأسلحة غير الشرعية في غرب إفريقيا

يشكل انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة مشكلا حقيقيا على كل المستويات المحلية الإقليمية والدولية، حيث تقدر الإحصائيات بأن هناك 639 مليون قطعة سلاح خفيفة وصغيرة يتم تداولها عبر العالم، نجد منها 7 ملاين قطعة سلاح خفيفة وصغيرة في غرب إفريقيا، كما تشير الإحصائيات أن هناك 77000 قطعة سلاح يتم تداولها بين الجماعات المسلحة في غرب إفريقيا[245].

وقد كان لعسكرة المجتمع النيجيري -كما تم ذكره في المبحث السابق- تأثيراته على منطقة غرب إفريقيا، ويمكن ملاحظة هذه التأثيرات من خلال مستويين :

المستوى الأول : من خلال تنشيط انتشار تجارة السلاح بطريقة غير شرعية من منطقة غرب إفريقيا باتجاه نيجيريا.

المستوى الثاني : أصبحت نيجيريا قناة لتهريب الأسلحة من إفريقيا الوسطى والكونغو باتجاه منطقةغرب إفريقيا[246].

ومما سهل عملية تدفق الأسلحة غير الشرعية إلى نيجيريا، هو امتلاك نيجيريا حدود طويلة سهلة الإختراق-مع العديد من الدول الرئيسية في المنطقة- إضافة إلى تواجد العديد من المطارات، والموانئ على طول الساحل الجنوبي، يتم من خلالها تهريب الأسلحة، ولذلك فإنه

---

[245] - AdedejiEbo-Laura Mazal, "Lecontrôle du Armes légéres en Afrique de l'Ouest,"**,Serie Afrique de l'Ouest**, n°.1(2003),p.p.1-58.

[246] - Ebo andMazal, **op.cit**, p.p.1-58.

من الصعب كشف ورصد تهريب الأسلحة. إضافة إلى تكوين الميليشيات الإثنية والعصابات المختصة في تجارة الأسلحة غيرشرعية[247].

و تعتبر تجارة الأسلحة الدولية المنتشرة في منطقة غرب إفريقيا، إلى حد كبير مصدرا رئيسيا للأسلحة غير الشرعية في نيجيريا[248].فمعظم الأسلحة المنتشرة على سبيل المثال في منطقة دالتا النيجر، سواء كانت أسلحة صغيرة أو خفيفة، هي من بلدان مختلفة : مثل AK-47 الروسية، G-3 الألمانية، FN-FAL البلجيكية[249].وهذا يدل على وجود ارتباط بين مجموعات تهريب السلاح في نيجريا بالشبكات الإقليمية في غرب إفريقيا (ليبيريا، ساو تومي، السنغال، كوديفوار، غامبيا)، أو بالشبكات الدولية (فنزويلا، لبنان، فرنسا..)[250].

حسب مصادر الجمارك النيجيرية، فإنها اعترضت في الشهور الأولى من سنة 2002 من الأسلحة الصغيرة والذخيرة ما قيمته 4,3 مليار نيرا (4,1 مليون دولار)، وذلك عبر الحدود التي تشترك فيها مع البنين، كما تم ضبط بعض الكميات الصغيرة التي تأتي عبر النيجر و تشاد، وكانت هذه الأسلحة مخصصة للقيام بأعمال عنيفة بأهداف سياسية و لأفعال إجرامية عادية[251].وما ساهم في تشجيع هذه التدفقات تراخي الرقابة في البلدان المصدرة للأسلحة غير الشرعية، كما تقوم بعض الدول الأخرى بتغطية وتسهيل استيراد الأسلحة من بعض بلدان دول غرب إفريقيا[252] .

كذلك فالعديد من الأسلحة التي تدخل إلى نيجيريا تأتي من البلدان التي مزقتها الحروب من دول غرب إفريقيا مثل ليبيريا وسيراليون حيث تعتبر قوات حفظ السلام النيجرية كمصدر آخر لجلب الأسلحة إلى السوق السوداء النيجيرية، فقد عمل العديد من الجنود النيجيريين في عدد من بعثات حفظ السلام في إفريقيا، بما في ذلك سيراليون وليبيريا، حيث تحصل الجنود النيجيريون على كميات من الأسلحة الصغيرة وقاموا ببيعها في السوق السوداء النيجيرية[253].

---

247 -**Ibid**, p.p11-58.
248 -**Loc.cit**.
249 - Francis LangumbaKeila, "Small Arms and light Weapons Transfer in West Africa : a Stock-taking,"**www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art2832.pdf**, took on : 11-12-2011.
250 - Emmanuel KabiratJekada, "Polifiration of Small Arms ans Ethnic Conflicts in Nigeria : Implication for National Security ,p.8,"**www.stclements.edu/grad/gradjeka.pdf**, (september 2005), took on : 8-11-2011.
251- **Ibid.**p.9.
252 - Keila, **op.cit.**p.11.
253 - Jennifer M. Hazen, Jonas Horner, "Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria : The Niger Delta in Perspective,"**www.smallarmssurvey.org/.../SAS-OP20-Nigeria..pdf**, (2007), took on : 11-9-2011 .

وتضم منطقة غرب إفريقيا ما يقارب 150 نقطة عبور غير قانونية، تشمل دولا كسيراليون، غينيا، ليبيريا، ومن بين هذه النقاط، تم تغطية 11% فقط منها من قبل موظفي الجمارك والأمن لهذه الدول[254].

أما عن أهم نقاط العبور (عير- الوطنية) للأسلحة إلى نيجيريا فهي مجموعة من الدول : كالتشاد، النيجر، غينيا بيساو، كوديفوار، وليبيريا، إضافة إلى غانا التي تضم مدينة Tudu والتي تعرف بأنها "مدينة سوق السلاح"، حيث يقصدها تجار الأسلحة غير الشرعية، ويشقون طريقهم إلى نيجيريا عن طريق الطوغو والبنين[255].

ونقاط تهريب السلاح داخل نيجيريا تقع في ثلاث نقاط رئيسية نحددها كما يلي :

- في الجنوب الغربي : نجد مدينة Idio-Iroko، في ولاية Ogun، ومدينة Semei في ولاية Lagos

- وفي الجنوب: نجد مدينة Warri في ولاية دالتا النيجر. ويشار إلى Warri باسم مركز تجارة السلاح في منطقة دالتا النيجر .

- وفي الشمال الشرقي على الحدود مع النيجر و الكامبرون نجد الولايات التالية:

Adanawa, Borno, Yobestate[256].

والخريطة التالية توضح أهم نقاط العبور الأسلحة عبر الحدود النيجيرية:

---

[254] - Keila, **Op.cit,**p.20.
[255]- Hazen, Horner , **op.cit.**
[256]- **Ibid**.

خريطةرقم 3: توضح أهم مناطق عبور الأسلحة عبر الحدود النيجيرية

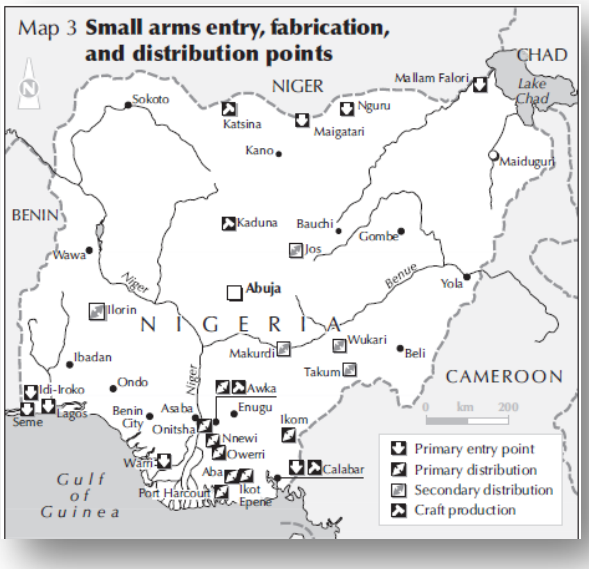

Source : Jennifer M. Hazen, Jonas Horner, Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria : The Niger Delta in Perspective, **www.smallarmssurvey.org** , 2007.

وقد كان لانتشار وتنشيط الإتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة غير الشرعية آثاره السلبية على منطقة غرب إفريقيا، حيث تشير الإحصائيات أنه منذ سنة 1990 قتل حوالي 2 مليون شخصا قتلوا في نزاعات استعملت فيها الأسلحة الخفيفة والصغيرة، فهذه الأسلحة تدمر الممتلكات والنظام البيئي، كما أنها تؤدي إلى تفاقم النزاع وإطالة أمده، وتهدد سيادة القانون. أضف إلى ذلك فإن الأسلحة الخفيفة والصغيرة هي الهدف المفضل للإرهابيين وهذا ما يمكن أن يفسر تمركز الجماعات الإرهابية وتوسيع مجال نشاطاتها الجغرافية لتضم منطقة الساحل غرب إفريقيا[257].

المطلب الثالث : الإرهاب في منطقة الساحل غرب إفريقيا

أصبحت **منطقة الساحل غرب إفريقيا** منذ 11 سبتمبر 2001 تشكل ملاذا جديدا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وذلك بفعل التقارب الجغرافي، وحركة الهجرة، وهيمنة الدين الإسلامي في منطقة الساحل غرب إفريقيا، في ظل ضعف وهشاشة هذه الدول، لذلك كان

[257] -Ebo andMazal,**Op.cit**,p.p1-58.

استخدام الصحراء الكبرى التي تضم دولا من منطقة غرب إفريقيا مثل: النيجر ، مالي، وموريتانيا ملجأ جيدا للجماعات الإسلامية المسلحة[258].

و المجموعة الرئيسية التي تثير القلق في منطقة الساحل غرب إفريقيا هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تشكلت عام 1998، والتي أصبحت تنشط فيما بعد ابتداء من سنة 2007 تحت إسم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، نظرا لإعلان قادتها الولاء لتنظيم القاعدة سنة 2003، والتي تلقى العديد من أعضائها تدريبات في معسكرات أفغانستان[259].

وقد عمل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على توسيع مجال نشاط عمله الجغرافي ليضم دولا من منطقة الساحل غرب إفريقيا كنيجيريا*، ففي أوت 2011 قام تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي باختطاف غربيين في نيجيريا من أجل الحصول على فدية[260].

ويشير الصحفي الجزائري محمد مقدم وهو مؤلف كتاب حول تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، أن التنظيم له طموح جلب الإسلاميين في نيجيريا لاسيما في ظل حالة النزاع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين[261].

وقد أعلن عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية الجزائري في 2011، بأن المخابرات الجزائرية وجدت دليلا يثب التعاون والتنسيق بين جماعة بوكو حرام النيجيرية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[262] .

كما دعا الجنرال**Carter F. Ham** قائد الأفريكوم في 17 أوت 2001للإنتباه إلى طموحات بوكو حرام، فهي تقوم بإجراء اتصالات مع كل من القاعدة وحركة شباب الصومالية، وقال أن القلق في الوقت الراهن هو النية الواضحة للتنسيق بين بوكو حرام و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[263].

---

[258]- Jean francois Bayart,"Le piége de la lutte antiterrorist en afrique de l'ouest, "**sciences politiques comparées**,n°. 26 (Out 2010), ,p.p.1-5.

[259]- , Lawrence Cline**,** "Conterterrorismstratigy in the sahal, studies in conflict and terrorism,"***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADJ717.pdf***¿ (Out 2007), took on : 18-12-2011.

[260]- Patrick Meehan Chairam, Jack Speir, "Boko Haram emerging threat to the U.S homland,"***www.allafrica.com/.../00030066:65b1329583c4fbde99..pdf,took on : 30*** november.2011

* يرجع إلى الملحق رقم 8-9، ص. 111.

[261]- Chairam, Speir**, op.cit**.p.8.

[262]- **Ibid**.p.9.

[263]- **Ibid**.p.10.

وأعلن من جانبه منسق مكافحة الإرهاب للإتحاد الأوروبي **GillesdeKerchove** في سبتمبر 2011، أن هناك تعاونا هيكليا بين بوكو حرام وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك جهود اتصالات، ونقل أموال، وتدريب أعضاء من بوكو حرام من قبل حركة شباب الصومالية[264].

كما أن لأعضاء بوكو حرام اتصالات وارتباطات في النيجر والكاميرون والسودان، حيث يعتقد أنهم قد قاموا بشراء أسلحة في بعض من هذه البلدان، ونوعية هذه الاتصالات تسلط الضوء على طبيعة التنقل والعمليات عبر الحدودية الوطنية لبوكو حرام[265].

ونتيجة لهذه العلاقة ظهر هناك تحـــول كبير **فـي أهداف وتكتيكـات والإمتداد الجغرافـي لنشاطات بوكو حرام،** فأعمالها التقليدية كانت مرتكزة بضرب أهداف حكومية نيجيرية كمراكز الشرطة، أو استهداف كنائس. وتبرز مظاهر هذا التحول في قيام بوكو حرام للمرة الأولى باستخدام انتحاريين في سنة 2011 ضد مقر الأمم المتحدة، الذي أسفر عن مقتل 23 شخصا وإصابة أكثر من 180 جريحا، وهي أول عملية تقوم بها ضد منظمة دولية، واستخدام قنابل تكفي لتدمير 40 سيارة[266].

وإذا كان الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأميركية يشير إلى أن تنظيم القاعدة قد شارف على نهايته، بعد تصفية زعيمه المؤسس أسامة بن لادن على أيدي قوات أميركية خاصة في الأراضي الباكستانية، فإن وجود صلات وارتباطات للقاعدة في نيجيريا يعد أمرا يدعو إلى القلق، وينذر بعودة قوية للقاعدة انطلاقا من الأراضي الأفريقية.

وفي هذا الإطار أفاد **James Clappa** مدير المخابرات الوطنية الأمريكية(DNI) أن بوكو حرام تركز على القضايا المحلية...وقد يكون السعي وراء تحقيق مصالحها **مشتركا** مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. فبوكو حرام تشترك في بعض خصائص تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة طالبان، وبروز هذه المجموعات قد تسلط الضوء على التهديد المستقبلي لبوكوحرام في المنطقة ككل[267].

ولا شك في أن اختراق القاعدة لنيجيريا بسبب استغلال التطرف الديني، وحالة النزاع بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب، يؤدي إلى زيادة قوة بوكو حرام ويعطيه دفعا

---

[264]- **Ibid**.p.11.
[265]- **Ibid**.p.12.
[266]- **Loc.cit.**
[267]- Chairam, Speir, **op.cit.**p.15.

جديدا، فمنطقة غرب أفريقيا تشكل إحدى بؤر التوتر الكبرى في أفريقيا، نظرا لغياب الأمن وعدم الاستقرار في كثير من بلدانها. وبروز هذه العلاقة الجديدة بين بوكو حرام وتنظيم القاعدة يجعل منطقة غرب إفريقيا منطقة غير مستقرة ومهددة للاستقرار القاري والدولـي. ولعـل ذلك يدفع إلـى التسـاؤل حـول مستقبلبوكوحرام لاسيما بعد ارتباطه بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي ينشط في العديد من دول غرب إفريقيا باعتبارها جزء من منطقة الساحل الإفريقي.

وكنتيجة لهذه التهديدات قامت الكلية الحربية الأمريكية بولاية بنسلفينيا في شهر ماي 2008، باختبار قدرة الجيش الأمريكي للتعامل مع الأزمات التي قد تواجهها في المستقبل القريب، وذلك من خلال القيام بتدريبات ومناورات عسكرية، شملت سيناريوهات القضايا الإفريقية كجزء من خطة البنتاجون، وقد كانت نيجيريا من إحدى هذه السيناريوهات لسنة 2013. هذا ما قد يوحي أن **الطبيعة التعاونية** التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بنيجيريا خاصة في إطار إدارة النزاع، قد يتعداه إلى **عمليات تدخل عسكري** في حال ما إذا عجزت الحكومة النيجرية عن احتواء تداعيات النزاع الإثني، لاسيما التداعيات ذات العلاقة بالتطرف الديني في الشمال والتحالف مع تنظيم القاعدة.

كما أن السؤال الذي يطرح نفسه كذلك، يتمثل في دلالات التحول من المحلية والإقليمية، إلى العالمية في أنشطة جماعة بوكو حرام. إذ لا يمكن النظر إلى الهجمات الانتحارية على مبنى الأمم المتحدة، يوم 26 أغسطسآب 2011، باعتباره مسألة عفوية أو مجرد مصادفة. بالعكس من ذلك فهو يعبر عن تخطيط متقن وفهم دقيق للهدف. ويمكن أن يمثل خيارا إستراتيجيا جديدا للجماعة، تعلن من خلاله أنها تستهدف نيجيريا والولايات المتحدة وبقية دول العالم.

ويمكن الاستناد إلى مؤشرات ثلاثة للقول بأن جماعة بوكو حرام أضحت جزءا من الشبكة العالمية لتنظيم القاعدة، وذلك على النحو التالي:

أولا: الإعلان في 18 أغسطس/آب 2011 عن نص رسالة منسوبة للإمام أبو بكر شيكاو، زعيم بوكو حرام الذي خلف الزعيم الراحل محمد يوسف في قيادة التنظيم. وقد أكدت هذه الرسالة ولاء بوكو حرام للقاعدة، وتضامنها مع قيادتها الجديدة، كما أنها تضمنت تهديدات ووعيدا للولايات المتحدة الأميركية[268].

---

[268]- حمدي عبد الرحمن،"صعود القاعدة في أفريقيا،"

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B9E15650-C45B-4674-AD86-A0AD16878286.htm، 2011/9/8.

ثانيا: استخدام منهج وتكتيكات القاعدة نفسها في القيام بأنشطة بوكو حرام على الأراضي النيجيرية. فالجماعة لم تتورط منذ إنشائها في عمليات اختطاف للأجانب، ومع ذلك فإنها قامت في مايو/أيار 2011 باختطاف اثنين من الأجانب، وربما يكون تم تسليمهما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ثالثا: استهداف مبنى الأمم المتحدة للهجوم عليه. وقد مثل ذلك اتجاها عاما للمنظمات المتطرفة في التحول من المحلية للعالمية، والانضواء تحت لواء تنظيم القاعدة. ففي عام 2003 كان الهجوم على مقر الأمم المتحدة في العراق بمثابة الإعلان عن قيام تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

مما تم عرضه يمكن استخلاص : أن النزاع الطائفي في نيجريا بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب كان محل استقطاب جماعات إرهابية عملت على استغلال التطرف الديني وتوظيفه من اجل استقطاب الجماعات الدينية، وبهذا أصبحت نيجيريا محور ارتكاز لهذه الجماعات الإرهابية خاصة بعد إعلان بوكو حرام في شمال نيجيريا ولائها للقاعدة. مما يسمح بالقول أنه يمكن أن نشهد عمليات تقوم بها بوكو حرام في منطقة الساحل غرب إفريقيا، أوفي مناطق مختلفة من القارة الإفريقية تستهدف المصالح الأمريكية، خاصة وأن المواقف اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في شمال نيجيريا تميل تقليديا نحو تقديم انتقادات حادة لسياساتها في الشرق الأوسط و دول العالم الإسلامي[269].

---

[269]- Princetion N. Lyman, "The war in the terrorism in africa,"**Africa in World Politics,**" p.p1-28.

استنتاج :

من خلال ما تم ذكره في الفصل الثالث يمكن أن نستنتج أن للنزاع الإثني-الديني/الطائفي في نيجيريا تداعياته المحلية والإقليمية المتعددة الأبعاد، وقد ساهمت هذه التداعيات بمختلف مستوياتها على زيادة شدة النزاع وإطالة أمده.أضف إلى ذلك، وخلافا لكل النزاعات الإثنية في إفريقيا، فإن النزاع الإثني في نيجيريا لم تكن له تلك التهديدات التي ترقى إلى المساس بالوحدة الإقليمية للدول المجاورة أو تفكيكها، وربما هذا ما يعطي للنزاع في نيجيريا صبغة أو ميزة خاصة تختلف على كل النزاعات الإثنية الأخرى.

خاتمة

خـاتمـة :

يعتبر النزاع الإثني-الديني/الطائفي في نيجيريا من إحدى النزاعات الإفريقية الأكثر تعقيدا وعنفا، وتحاول هذه الدراسة تفكيك المتغيرات التي تتحكم في النزاع واستنتاج العلاقة فيما بينها.

فالنزاعات الإثنية عادة ما يقع الجدل بخصوصها من حيث العوامل المتحكمة فيها إن كانت داخلية أم خارجية، وعن موقع العامل الإثني منها، إن كان من العوامل المستقلة أم التابعة. كما تحمل الكثير من الجدل بخصوص التداعيات المحلية و الإقليمية، لاسيما أن لهذه النزاعات خصوصية الانتشار نظرا للترابط الإثني العابر للحدود، مما يجعل هذا النزاعات الأكثر فتكا وتفكيكا للدول.

ويعد النزاع الإثني في نيجيريا من النزاعات المتأصلة إجتماعيا الطويلة الأمد، وعادة ما تكون العوامل الداخلية هي العوامل المحددة ضمن هذا النمط من النزاعات، وهو الحال في نيجيريا حيث أن العوامل المحددة للنزاع هي العوامل الداخليةفي ترابطها وتفاعلها.

وتستنتج هذه الدراسة أن العوامل السياسية والاقتصادية هي العوامل البنيوية المستقلة للنزاع، أما العوامل الإثنية والدينية فهي عوامل بنيوية مؤهبة وبذلك فهي عوامل تابعة، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فهي عوامل منشطة محفزة للنزاع. وبذلك فالنزاع يبرز إثنيا- دينيا /طائفيا ولكن جوهره سياسي إقتصادي.

وعلى عكس العديد من الدول الإفريقية التي عرفت هذا النمط من النزاعات الإثنية، والتي كانت سببا في تفككها أو تفكك الدول المجاورة لها، كنتيجة لانتشار النزاع الإثني من خلال الروابط الإثنية الموجودة عبر الحدود، نجد أن نيجيريا **مازالت تحافظ على تماسكها ضمن التوازن غير المستقر**، كما لم **ينتشر** النزاع الإثني-الديني/الطائفي - الذي تعاني منه نيجيريا- إلى الدول المجاورة التي تشترك معها في نفس المجموعات الإثنية كالكاميرون مثلا والنيجر والبنين.

والحقيقة أن هذا التماسك والتوازن غير المستقر وعدم انتشار النزاع عبر الحدود إلى الدول المجاورة، يرجع إلى **شكل الإدارة التي اتبعتها** الحكومة النيجيرية، من خلال آليات تقاسم السلطة التي تبنتها ضمن ما يعرف بالمقاربة التوافقية، حيث عملت على مأسسة الإثنية وخصخصة السلطة، ضمن تصميم مؤسسي خاص يتمثل في الشكل الفيدرالي، كما كانت تسعى من خلال هذه الهندسة السياسية إلى استيعاب الإثنيات الأقلية، وتحويل الولاء باتجاه الفيدرالية

بدلا من الولاء إلى الانتماء الإثني، وذلك من خلال الاعتراف وإضفاء الطابع المؤسسي للخلافات والمطالب بدلا من قمعها.

كما تستنتج الدراسة أن **مواقف** بعض الأطراف الدولية الكبرى من النزاع الإثني في نيجيريا لعبت دورا كبير في احتواء النزاع وعدم انتشاره. فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا رئيسيا في احتواء النزاع داخل نيجيريا، محاولة التخفيف منه من خلال المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها للحكومة النيجيرية، وذلك على طول فترات النزاع، فهي تنظر إلى النزاع الإثني-الديني/الطائفي في نيجيريا من خلال محدد النفط وضمان مصادر طاقة جديدة.

كما أن **تغير موقف** بعض الدول الكبرى من النزاع في نيجيريا كما هو الحال مع فرنسا - والتي لعبت دورا محفزا للنزاع في مرحلة سابقة من خلال تقديم المساعدات الدبلوماسية والعسكرية من أجل تحقيق المطالب الانفصالية لإثنية Igbo- يساهم في ضبط النزاع، حيث أصبحت فرنسا تعرض مساعداتها الأمنية للحكومة النيجيرية لاحتواء تداعيات النزاع في الشمال بسبب الارتباطات التي تجمع جماعة بوكو حرام بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وذلك خوفا على مصالحها ومصالح الدول الأوروبية من التفجيرات التي قد تلحق الأنبوب الذي يربط بين نيجيريا وأوروبا.، ولذلك كانت تداعيات النزاع الإثني-الديني/ الطائفي على المستوى المحلي **لا ترقى إلى درجة تفكيك الدول** التي تنتمي إلى منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب آخر يمكن أن نستنتج بأن هناك **علاقة طردية** بين عدم الاستقرار على مستوى الداخلي لنيجيريا - بسبب النزاعات المتكررة المتفجرة بين الحين والآخر – وعدم الاستقرار في منطقة غرب إفريقيا **والعكس كذلك**، فتداعيات النزاع على المستوى المحلي **تغذي** عدم الاستقرار في غرب إفريقيا كما هو الحال مثلا مع تداعيات القرصنة في خليج غينيا. فالنزاعات المتكررة في الجنوب النيجيري أدت إلى عسكرة منطقة دالتا النيجر وبذلك عرفت الأخيرة مختلف أشكال العصابات من بينها عصابات المتخصصة في القرصنة على مستوى خليج غينيا والتي كانت لها آثارا عديدة.

إن عدم استقرار منطقة غرب إفريقيا تعمل على **إطالة أمد وشدة النزاع** في نيجيريا، فالظاهرة الإرهابية التي تشهدها منطقة غرب إفريقيا من خلال تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، عرفت اختراقا لنيجيريا من خلال إعلان جماعة بوكو حرام - المتطرفة في الشمال النيجيري- ولاءها للتنظيم، وبهذا عرفت بوكو حرام تحولا من حيث مجال نشاطها حيث أصبحت تمتد أعمالها إلى العاصمة Lagos، إضافة إلى زيادة إمكاناتها وتطور الوسائل التدميرية التي أصبحت تمتلكها.

ولهذا يمكن أن تتحول نيجيريا إلى بؤرة من بؤر تمركز الإرهابيين ومركزا لانطلاق عمليات إرهابية تمس المصالح الداخلية النيجيرية و مصالح غربية سواء كانت بداخل نيجيريا أو على مستوى منطقة غرب إفريقيا، إذ كانت عملية تفجير مقر الأمم المتحدة في نيجيريا من إحدى أهم المؤشرات التي تدل على هذا التحول.

ومن أجل إدارة ذات فعالية أكثر تقترح هذه الدراسة توجيه نظر الحكومة النيجيرية إلى أهمية الطرق التقليدية لبناء السلم في نيجيريا، إذ لا تزال هذه الأساليب فعالة، رغم إهمالها من قبل الجهات الرسمية النيجيرية.

والجدير بالذكر أن المجتمع النيجيري على مدى السنوات العديدة الماضية كان لأفراده مهارات في بناء السلام لكن الحكومية النيجيرية لم تعترف بفائدة هذه المهارات. ونشير إلى أن هناك تأييدا عاما لاستخدام الإستراتيجيات التقليدية لإدارة النزاع في نيجيريا، كما هو مبين في مسح قامت به مؤسسة**Afro-barometer** سنة 2002 [270]، حيث قامت بأخذ عينة تشمل 2190 رجل و امرأة مختارة عبر 29 ولاية من المناطق الجغرافية الستة وكانت نتيجة هذا المسح أن المجتمع النيجيري أكثر تفضيلا للطرق غير الرسمية بدلا من التدخل الرسمي من قبل الحكومة الفدرالية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشعوب وتاريخها أثناء عملية إدارة النزاعات لاسيما لما يتعلق الأمربالشعوب الإفريقية.

وتقترح الدراسة بخصوص التعامل مع النزاع الإثني-الديني/الطائفي في نيجيريا تجاوز مقاربة إدارة النزاع، وحل النزاع، والتعامل معه من خلال مقاربة تحويل النزاع، والتي تفترض بأن النزاعات لا تنتهي بمجرد حل الأسباب الجذرية لظهورها فهي متجددة، وبالتالي ضرورة تحويلها والتعامل معها على المستوى السياسي. ويتطلب الأمر تحويل الأطراف والعلاقات الإجتماعية العدائية وتحويل القضايا، بتحويل مدركات الأطراف للنزاع وتحويلها نحو مصالحهم ونحو المواضيع التي يعتبرونها قيما.

[270]-" Violent Social Confllict and Conflict Resolution in Nigeria," Afrobarometre Breifing Paper, n°2, (Agust, 2002), **www.afrobarometer.org**, took in : 13-11-2011.

قائمة المراجع

I- الكتب :

أ- الكتب باللغة العربية:

1- بغدادي عبد السلام إبراهيم ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط،2، 2000).

2- بوعشة محمد ، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط والفوضى**، (الجزائر: سما للنشر والتوزيع والطباعة، 2009).

3- داورتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،ط.1، ديسمبر 1985).

4- عبد الغفار محمد احمد ، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية** (دار هومة، 2003.).

5- محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، **إفريقيا : دراسة لمقومات القارة** (بيروت: دار النهضة العربية، ط،2).

6- ونت ألكسندر ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله حبر صالح العتيبي (الرياض، 2005).

7- ووتس مايكل ، فوستر جوون بيلامي ،ترجمة مازن الحسيني،**إفريقيا إمبراطورية البترول**،(ط.2007،1).

ب - الكتب باللغة الأجنبية :

1- Cordell Karl, Wolff Stefan**," ethnic Conflict,"** (Cambridge : Policy Press, 2009).

2- Soeters L. Josef, **Ethnic Conflict and Terrorism : The origins and Dynamics Of CivilWars**, (Routledge, 2005).

II-المجلات و الدوريات :

أ- باللغة العربية :

1- البربري اشرف ، "إفريقيا القارة المنكوبة، " **مجلة الجزيرة**، ع.46 (الثلاثاء 12 أوت 2003).

2- عودة عبد المالك ، " الحرب الأهلية في نيجيريا،" **السياسة الدولية**، ع 83 (1986).

3- مرابط رابح ، "المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، "**مجلة دراسات إستراتيجية**، ع.10، (مارس 2010).

ب - باللغة الأجنبية :

1- Agbede Isaac Oluwole, "Dynamics Of Ethno-Religion Conflict in Nigeria," **Africa center contenporary studies.**

2- Anugwom Edlyne, " Ethnic Conflict and Democracy in Nigeria : The Marginalisation question," **Journal Of social Development in Africa**, (2000).

3- Axt Heinz-Jürgen, , "Conflict – a literature review," **Jean Monnet Group,** (23 February 2006).

4- Ayua Ignatius Akaayar, "La République Fédérale Du Nigeria," **Un Dialogue Mondial Sur Le Fédéralisme**, Vol..1

5- Babatunde Abosede, "Environmental Conflict and the Politics of Oil in the Oil-Bearing Areas of Nigeria's Niger Delt," **Peace & Conflict Review, Vol.5, (** 2010).

6- Bayart Jean francois, "Le piége de la lutte antiterrorist en afrique de l'ouest, " **sciences politiques comparées**, n°. 26 (Out 2010).

7- Ebo Adedeji, "le contrôle des Armes Légéres en Afrique de L'Ouest**," serie Afrique de L'Ouest**, n°.1 (Octobre 2003).

8- Ebo Adedeji - Mazal Laura, "Le contrôle du Armes légéres en Afrique de l'Ouest," **,Serie Afrique de l'Ouest**, n°.1(2003).

9- Ekpenyong A. Oku, " poverty : conflict escalation in nigeria's niger's niger delta," **Bangladesh-Journal of sociologie**, Vol.7, n°.1(January 2010).

10- Fisher Ronald, "Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse," **Journal of Peace Research,**Vol. 38, n°.3 (2001).

11- Hamad Ahmad Azem, "The Reconceptualisation of Conflict Management," **Interdiscipminary Journal,** Vol.7, (July 2005).

12- Hobsawn Eric, "Les Races N'existent Pas Vraiment ? Un Concept Pour Comprendre L'évolution", **Courrier Internationa**l, N° 733, (18 Au 24 Novembre, 2004).

13- Ibaneau Okechukwu, " Civil society and conflcit management in the niger delta," **Cleen Foundation,Monograph Serie**, n°.2 (August 2006).

14- Ibeanu Okchukwu," Exiles In Their Own Home: Internal Population Displacement In Nigeria,"**African politics science**, Vol.3, n°2 1998).

15- Ifeyinwa Mbakgu, " Socio-Cultural Factors and Ethnic Group Relationships in Contemporary Nigerian Society," **The African Anthropologist**, Vol. 9,n° 2 (September 2002).

16- Iklege augustun, "the economy of conflict in the oil rich niger delta of nigeria," **Nordic journal of africa studies**،

17- Leitenberg Milton, " Deaths in Wars and Conflicts in the 20th Century," **Peace studies Program**, (29,August 2006).

18- Lyman N. Princetion, "The war in the terrorism in africa," **Africa in World Politics.**

19- Metumara Duruji Moses, " Social inequity, democratic transition, the Igbo nationalism resurgence in nigeria," **african journal of political science and international relations,** Vol.3, n°.1(12 january 2009).

20 Miall Hugh, "Conflict Transformation Theory and European Practice," **Standing Group on International Relations**, (15 September 2007).

21- Osaghae E. Eghosa and Suberu T. Rotimi, "A history of identities, violance, and stability in nigeria," **CRISE WORKING PAPER** No. 6, (January 2005).

22- Raphael Sam, Globalizing, " West African Oil : U.S Energy and The Global Economy," **International Affairs,** Vol. 78, n°.4, (2011).

23- Schutz Barry, " African Oil : Priority For U.S National Security and African Development**," African Oil Policy Inintiative Group**.

24- Shola Omotalo, "Democratization, good governence and developpment in africa :the Nigeria experince,"
Journal of sustainable development in africa, Vol.9,n°.4 (2007).

25- Steve Killelea, "group Northern Nigeria: Background To Conflict, " **Internationa Crisis Group**, N°.168 (20 December 2010).

26- Tenuche O. Marietu, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra-ithnic Conflict in Ebira Land, North central-Nigeria," **African Journal of Political Science and International Relations,** Vol. 3.n°. 5 (May 2009).

27- Ukiwo Ukoha, "Politics, ethno-religion conflicts and democratic consolidation in nigeria," **journal of modern in africa, studies**, Vol.41, n°.1(2003) .

28- " Atles De L'intégration régionale en Afrique de L'Ouest," **Série économie**, (Avril,2007).

29- " Northren Nigeria : Backrwnd To Conflict," **Crisis Group Working to prevent conflict world,** n°.168 (2 December 2010).

30- "U.S military involvement in nigeria ," **africa security reaserch project** .(septembre, 2009).

III- رسائل الماجستير :

1- باهولي - لبنى ، **الأزمة اللبنانية بعد إتفاق الطائف : بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**، ماجستير علوم سياسية ودراسات استراتيجية، غير منشورة (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010).

2- بركان إكرام ، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010).

3 -Yeomans Christopher Louis, **"Protracted Structural Conflict Transformation In The Americas: The Case Of Nieuw Koffiekamp And The Oas,"** Pour L'obtention Du Grade De Maître Es Arts (M.A.) Relations Internationales Institut Québécois Des Hautes Etudes Internationales, Université Laval ,(Août 2002).

IV-المقالات الصادرة عن مراكز البحوث :

1- بورك إدوارد ، بونغ ريتشارد،:سياسات الطاقة..قراءة في الحالة الآذرية، النيجيرية"، مركز الجزيرة للدراسات،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FD719B1-E7DF-4790-813D-A72A1A4CBCB8.htm، 29-11-2011.

2- سالم زهير ، "المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، " مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، **http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-waha-t-su2.htm**

3- Asuni Burdin, **Special Repport,** United States Istitute of Peace, (August, 2009).

- Marshall G. Monty, "The scientific Study of International Conflict Processes : Postcards at the Edge of the Millennia", center for Systemic Peace, **www.systemicpeace.org/CSPpaper1.pdf** , (15 April 1999).

4- Swanstrom L. Niklas, Weissman S. Mikael, "Conflict, Conflict prevention, conflict management,and beyond : a conceptual exploretion" , central asia , **www.silkroadsludies.org**, (2005).

5- " Ogoni and Nigeria conflict over oil, " ICE case studies, **www.amirican.edu/ted/ice/ogonioil.htm,** 23-11-2011

6- Stratigic conflict assesment/repport," institute for peace and conflict resolution/abuja, **www.ssrnetwork.net** p.p1-50.

7- "Nigeria: No End To Internal Displacement;" Internal Displacement Monitoring Center, **Http://www.InternalDisplacement.Org/8025708F004BE3B1/(Httpinfofiles)/2AE6C08BF7379B75C125767 3005A715D/ $File/Nigeria+-+November+2009.Pdf,** (19 November 2009).

8- " Violent social conflict and conflict resolution in nigeria, paper," Afrobarometer briefing, ***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACQ916.pdf***, (2, August 2002).

V - المقالات من الأنترنيت

أ- باللغة العربية :

1- زقاغ عادل ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، **http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html**، (17-12-2011).

2- شقير شفيق ، "تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا"، نقلا عن :

www.aljazeera.net/NR/exeres/52097787-6DAB-475B-BA53-57A9FD020A6D.html, 26-12-2011

3- عبد الرحمن حمدي ،" صعود القاعدة في أفريقيا،"

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B9E15650-C45B-4674-AD86-A0AD16878286.htm، 9-8-2011.

4- لخضر بن عبد الباقي محمد ، "نيجيريا صراع يتجدد"، نقلا عن:

www.aljazeera.net/.../D9E11470-C082-4E68-AD...html. 2011-11-26.

5- نوير عبد السلام ، "الرقابة الدولية على الانتخابات والتحول الديموقراطى فى أفريقيا، نيجيريا نموذجاً، " **www.*faculty.ksu.edu.sa/.../...*Doc**، (2007).

6- حوار الدكتور محمد الثاني عمر لموقع الصوفية، نقلا عن : الإثنين 16 ماي 2011،

http://www.alsoufia.com/main/articles.aspx?article_no=3328, 16-5-2011.

7- مسلحو نيجيريا يهددون مشروعا لنقل الغاز، نقلا عن :

www.aljazeera.net/.../F15AD3DA-CFAA-4D94-B.html, *4-7-2009.*

ب - باللغة الأجنبية :

1- Akinwale Akeem Ayofe, "Integrating and Tht Moodern Conflict Management Strategies in Nigeria," ***www.ajol.info/index.php/ajcr/article/.../51206 pdf.***

2- Alisquan O.Yusuf, "Crisis Management In Nigeria," **www.yusufali.net/.../CRISIS_MANAGEMENT_I...pdf.**

3- Awoumou Come Damien George**,**" Le Golfe de Guinée Face aux Convoitises,"

4- Barkan D. Joel, Alex Gbyega, " State and local government in nigeria,"**www.aercafrica.org/documents/rp73.pdf**.

5- Blench Roger, " Position Paper : The Demensions of Ethnicity, Language, And culture In Nigeria," (09-2003), **www.rogerblench.info/.../...pdf**.

6- blench roger, "The role of traditional rulers in conflict prevention and mediation in nigeria," **www.rogerblench.info/.../Nigeria/Conflict%20resolution/.pdf** ,(Thursday 9 november 2006).

7- Bowden Anna, "The Economic cost Of Maritime Piracy," ***www.oceansbeyondpiracy.org/.../The_Economic_Cost_... –pdf,*** (December 2010).

8- Chairam Patrick Meehan, Speir Jack, "Boko Haram emerging threat to the U.S homland," ***www.allafrica.com/.../00030066:65b1329583c4fbde99..pdf,*** *(30* november.2011).

9- Cline Lawrence**,** "Conterterrorism stratigy in the sahal, studies in conflict and terrorism," ***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADJ717.pdf*****.** (Out 2007).

10- Cyril I. Obi," Nigeria Democracy on Trial," **www.nai.uu.se/press/.../newsletterpdf/0411obi.pdf.**

11- dramola adebiy, Elui Simon, " Agriculture export potential in nigeria," **www.csae.ox.ac.uk/.../Agriculturalexportpotentiali..pdf**.

12- Fitzgibbon Kathleen, "Modern-Day Slavery? The scope of trafficking in persons in Africa"

13- Geiser Christien, " approches sue les conflits ethniques et les réfugiers , " **http//www.paixbalkans.org/contributions/gesier-parant_Bosnie.pdf,**

14- Hazen M.. Jennifer, Horner Jonas, Small Arms, "Armed Violence, and Insecurity in Nigeria : The Niger Delta in Perspective, " **www.smallarmssurvey.org/.../SAS-OP20-Nigeria...pdf,** (2007).

15- Hawree Hasnat, " protracted social conflicts," **http://www.5waysfilm.com/2011/10/23/protracted-social-conflicts/(**23 Octobre 2011).

16- Jekada Emmanuel Kabirat, "Polifiration of Small Arms ans Ethnic Conflicts in Nigeria : Implication for National Security," **www.stclements.edu/grad/gradjeka.pdf**, *(*september 2005).

17- Keila Francis Langumba, "Small Arms and light Weapons Transfer in West Africa : a Stock-taking," **www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art2832.pdf.**

18- Langer Arnim and Ukiwo Ukoha , "Ethnicity, Religion and the State in Ghana and Nigeria: Perceptions from the Street," center for research on Inequality, Human security an Ethnicity, **www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper34.pdf. (**October 2007).

19- Luntumbue Michel, "Piraterie et Insécurité dans La golf de Guinée : defis et d'une gouvernance maritime régionale, "
www.grip.org/fr/.../NA_2011-09-30_FR_M-LUNTUMBUE.pdf, *(*30 Septembre 2011).

20- Maina Salah, "The Image of The Military in Conflict Management in Nigeria," **www.constitutionnet.org/.../Suberu%20Nigeria.pd...pdf,** (9 May 2010).

21- Marshall Wendy, "Future directions for USAID support to conflict mitigation in nigeria," ***pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnacm321.pdf***,(july12,2001).

22- " France and the nigerian civil war," **www.frenchhistorysociety.ac.uk/.../warson.doc** , (2008-2009).

23- Mberu U. Blessing, Nigeria: Multiple Forms of Mobility in Africa's Demographic Giant

24- Mustapha Abdul Raufu," Ethnic Minority Groups In Nigeria,"(12-16 May 2003), **www.unhchr.ch/Huridocda/.../0/.../G0314157.doc.**

25- Nkwachukwu Orji, "Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria," **www.depot.gdnet.org/.../1162382657_Theories_of_Ethpdf**.

26- Nnoli Okwudiba, "Ethnic Violence in Nigeria: A Historical Pespective," **www.indiana.edu/~workshop/.../nnoli_021003.pdf** ., *(*2003).

27- okori amarachi, " Nigeria oil :the role of multinational oil companies," **www.stanford.edu/.../NIgerian%20Oil%20-...doc,** (2005).

28- Okunola John Lola, "Conflict an Peace Building in Multi-Religious and multi-cultural state," **www.docser.com/CONFLICT-AND-PEACE-BUI...pdf.**
www.iss.co.za/pubs/asr/12no1/e2.pdf, p.p1-19, (29-11-2011).

29- Olagbegi Bisi Olateru and other, "Human Trafficking in Nigeria: Root Causes and Recommendation,"

30- Omotosho Mashood, "Electoral Violence and Conflict in Nigeria: The 2007 Elections and the Challenges of Democratisation," ***www.apsanet.org/.../..pdf,*** (2008).

31- omye kenneth, " Repport from africa : population, health, envirenment, and conflict Oil conflict and accumilation politics in nigeria,*"*
***www.humansecuritygateway.com/.../WILSON_Ni...* pdf.**

32- Osaghae E. Eghosa and Suberu T. Rotimi , "A History of Identities, Violence, and Stability in Nigeria, " center for research on Inequality, Human security an

Ethnicity , (January 2005),.p.p 1-24. In : **www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper6.pdf.**

33- Ostien Philip, " Jonah Jang and The Jasawa : Ethno-Religiuos Conflict in Jos, Nigeria," **www.sharia-in-africa.net/...conflict...Jos.../Ostien_...pdf,(august,** *(2009).*

34- Otto Lisa, Piracy "the gulf of guinea : Attacks on Nigeria's oil industry spill over in theregion,"**http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=852:piracy-in-the-gulf-of-guinea-attacks-on-nigerias-oil-industry-spill-over-in-the-region&catid=82:african-industry-abusiness&Itemid=266,** (Friday 16 September 2011).

35- Raji Babalola, "Globalisation and Identity Mobilization in Nigeria : Muslim and Christian Youth Violence in The 1990s , " : **www.monitor.upeace.org/pdf/rashid.pdf**.

unesdoc.unesco.org/images/0014/.../147844e.pdf*,(29-12-2011).*

36- Rustad Siri Aas, "Power Sharing and Conflict in Nigeria," **www.prio.no/sptrans/-.../Nigeria_full_report.pdf**.

37- Seburu Rotimi and Diammond Larry, " Institutional Design, Ethnic Conflict-Management and Democracy in Nigeria,"**www.constitutionnet.org/.../Suberu%20Nigeria.pd..f**.

38- Shah Anup, "Nigeria and Oil," **www .globalissues.org/article/86/nigeria-and-oil**, (june 10-2010). **www.codesria.org/IMG/pdf/awoumou.pdf**, (Septembre 2005).

39- Tushi H. Ronald, " Nigeria's niger Delta crisis : Root, causes of peacelesseness," **www.epu.ac.at/fileadmin/downloads/.../rp_0707.pdf**.

40- Wyndham Jessica, "The challenges of internal displacement in West Africa," **www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR26/FMR2639.pdf**.

41- "Internal displacement: Nigeria yet to adopt National Policy," **http://www.blueprintng.com/new/index.php/news/civil-society/1813-internal-displacement-nigeria-yet-to-adopt-national-policy**, (31 December 2011).

42- "NIGERIA: Simmering Tensions Cause New Displacement In The "Middle Belt," **www.internal-displacement.org/.../Nigeria_Overvi..pdf,** *(3 December 2010).*

43- "Shell oil nigeria occused of funding terrible violence,"

www.eus-newsuire.com/eus/oct2011/2011-10-05-02/htm, 10-12-2011.

VI-التقارير :

1-"Strategic conflict assessment and resolution" presidency rapport, ***siteresources.worldbank.org/.../SDN83CPR11.pdf,*** (October 2002).

2- "US Commission on International Religious Freedom," Annual Report , (1 May 2008) , in : **http://www.uscirf.gov/images/AR2008/nigeria.pdf.**

VII- جرائد إلكترونية :

1- جريدة الاتحاد، "بروكسل تسابق غابروم على مكامن الغاز في نيجيريا،" **http://www.alittihad.ae/details.php?id=104578&y=2011** ، (السبت4اكتوبر2008).

2- جريدة الإتحاد، "فرنسا تؤكد التعاون مع نيجيريا في مكافحة الإرهاب، جوبيه يعرض على نيجيريا التعاون على صعيد الإستخبارت،" **http://www.alittihad.ae/details.php?id=104578&y=2011**,14-11-2011.

3- "Nigeria: Muhammad Cartoon Protests Spark Attacks on Christians," IRIN News, (20 February 2006), in : **http://allafrica.com/stories/printable/200602200094.html**, 12-8-2010.

4- "The Military And Internal Security," the tide online newspaper, http://www. **http://www.thetidenewsonline.com/category/interview/page/2/**

الملاحق

ملحق رقم 01

الخريطة : توضح التوزيع الإثني واللغوي في نيجيريا -مع التركيز على الإثنيات واللغات الرئيسية-

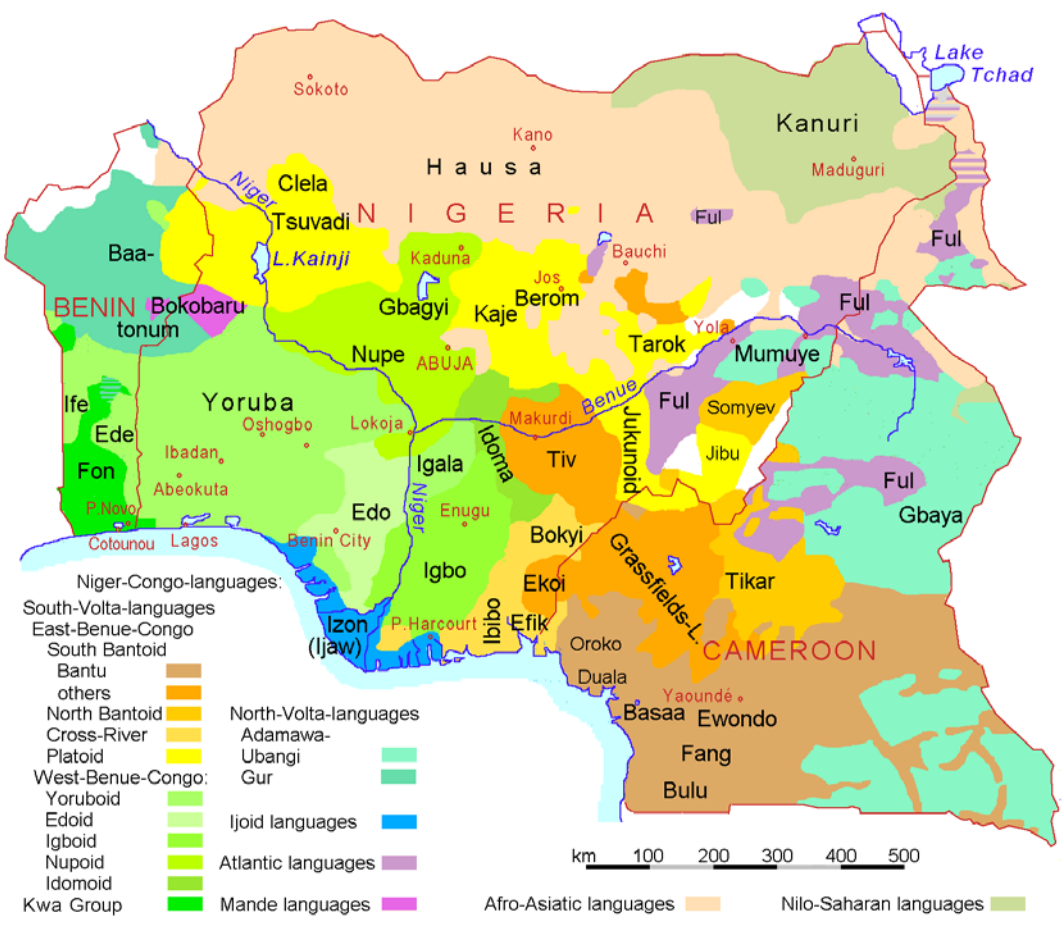

Source :http://www.marefa.org/images/thumb/e/e2/Nigeria_Benin_Cameroon_languages.png/400px-Nigeria_Benin_Cameroon_languages.png

الملحق رقم 02

خريطة توضح : تمركز إنتاج النفط في المنطقة والشرقية والغربية في نيجيريا

Source : http://www.waado.org/nigerdelta/Maps/Oilfields.html

ملحق رقم 03

خريطة توضح :التقسيم الإقليمي لنيجيريا في ظل الإستعمار البريطاني

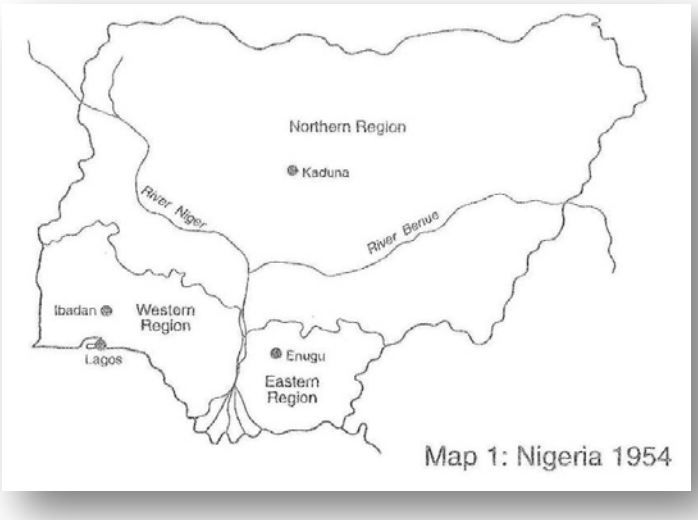

Source :http://www.waado.org/nigerian_scholars/archive/pubs/wilber1_map1.html

ملحق رقم 04

خريطة توضح: التصميم المؤسسي للحكومة العسكرية النيجيرية لسنة1967

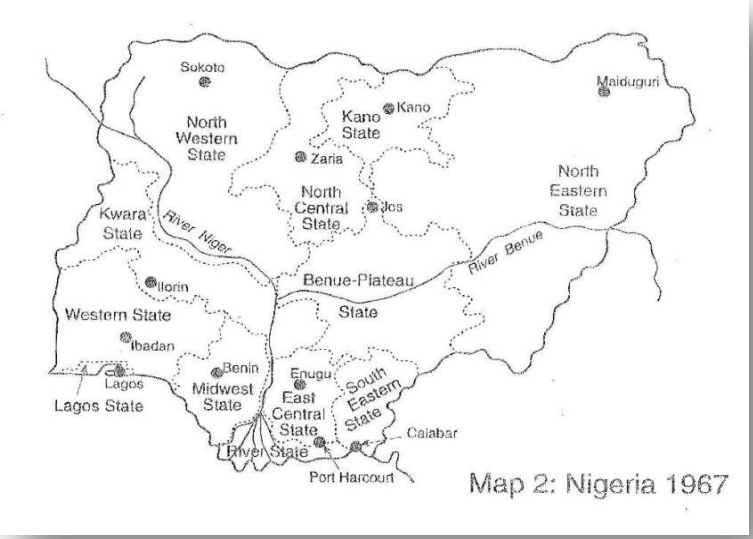

Source :http://www.waado.org/nigerian_scholars/archive/pubs/wilber1_map2.html

ملحق رقم 05

خريطة توضح : المرحلة الثالثة من التصميم المؤسسي -إنشاء 36 ولاية-

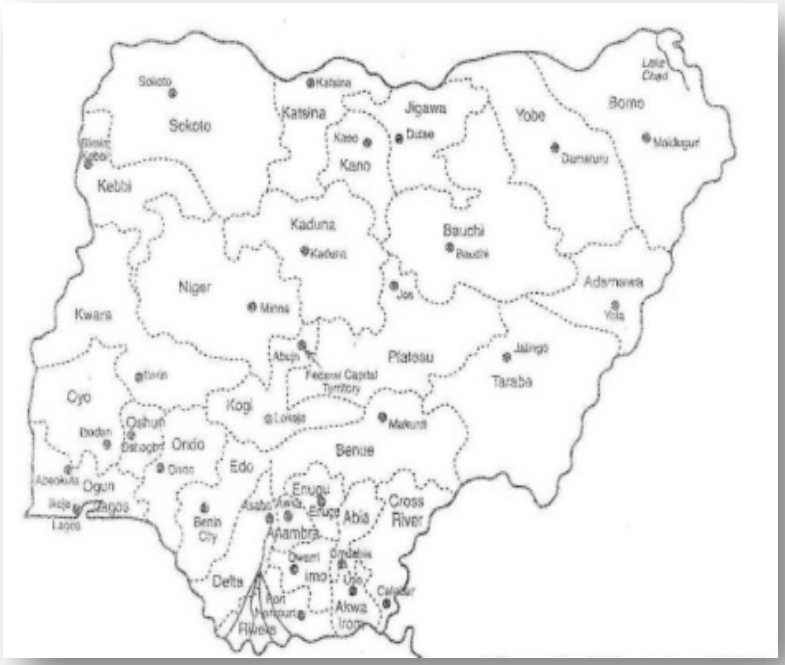

Source : http://www.waado.org/nigerian_scholars/archive/pubs/wilber1_map3.html

ملحق رقم 06

الخريطة السياسية لمنطقة غرب إفريقيا

Source : http://static.lexpress.fr/medias/1437/735954_carte-delimitant-le-sahel-et-situant-le-sanctuaire-et-la-zone-d-activite-directe-d-al-qaida-dans-la-region.jpg

ملحق رقم 07

خريطة توضح : أعمال القرصنة في خليج غينيا وفي مناطق مختلف من العالم

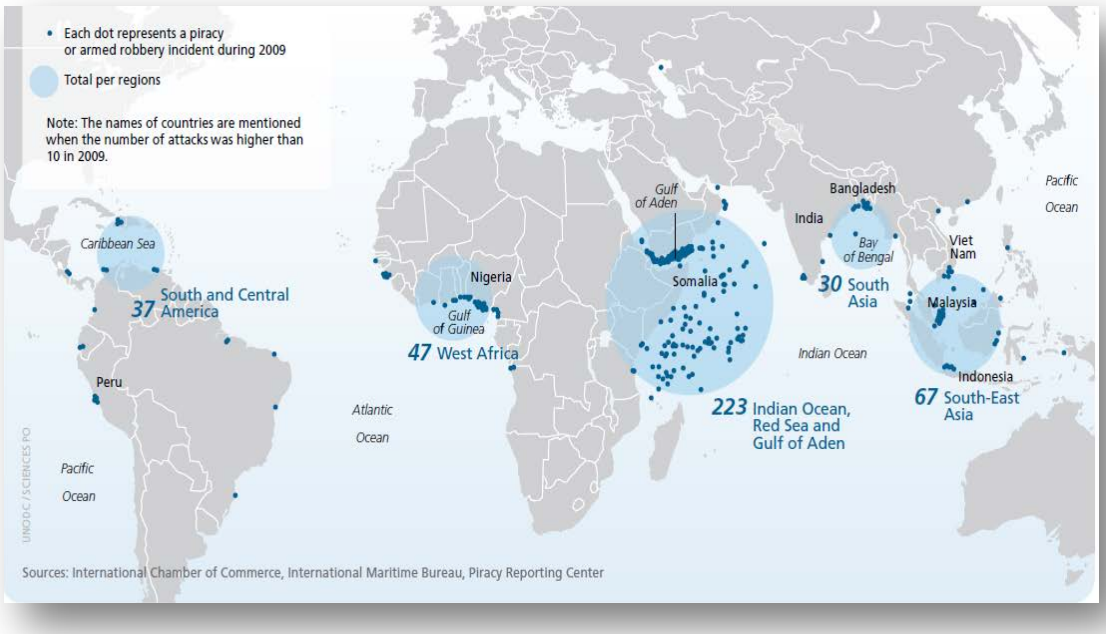

Source : Michel Luntumbue, "Piraterie et Insécurité dans La golf de Guinée : defis et d'une gouvernance maritime régionale,**"www.grip.org/fr/.../NA_2011-09-30_FR_M-LUNTUMBUE.pdf,** (30 Septembre 2011), P 1-12

ملحق رقم 08

خريطة توضح: مجال نشاطAQIMفي دول الساحل غرب إفريقيا

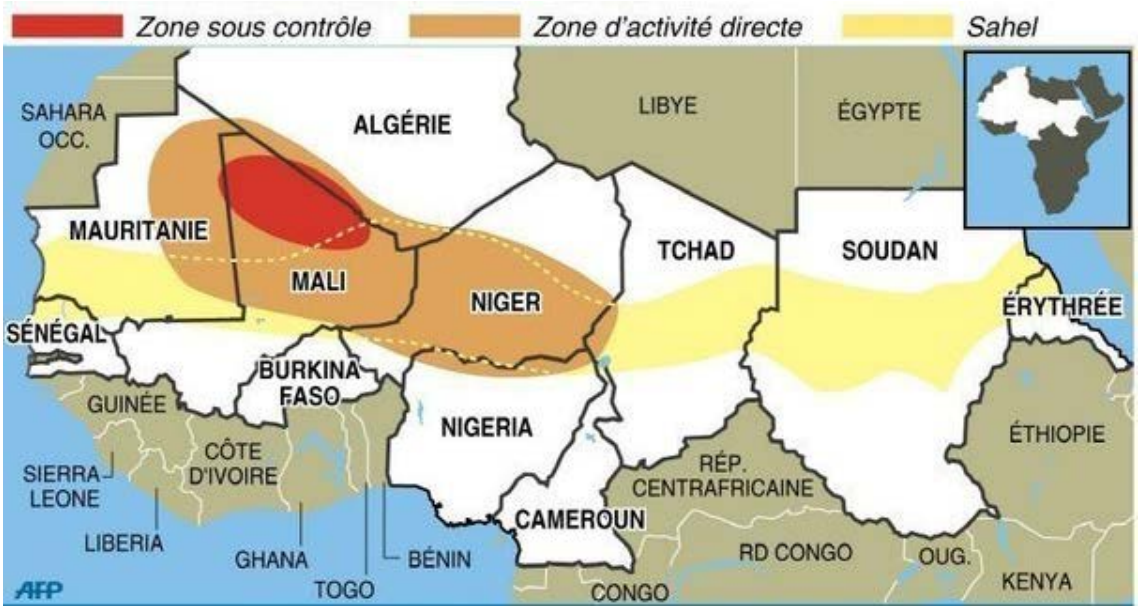

Source : http://static.lexpress.fr/medias/1437/735954_carte-delimitant-le-sahel-et-situant-le-sanctuaire-et-la-zone-d-activite-directe-d-al-qaida-dans-la-region.jpg

ملحق رقم 09

خريطة توضح: خريطة توضح نشاطات AQIMفي دول الساحل غرب إفريقيا

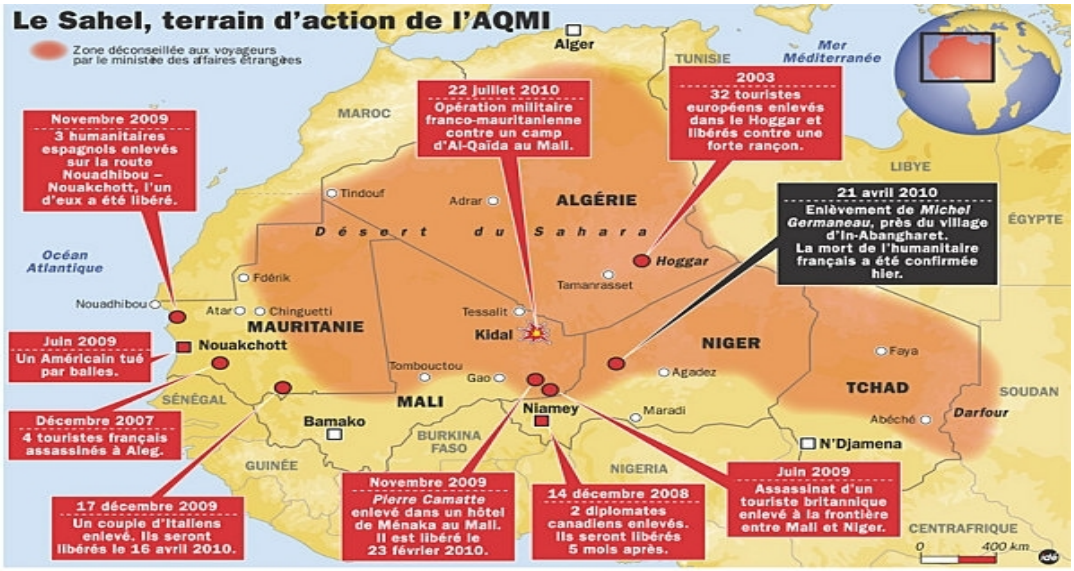

Source : http://a21.idata.over-blog.com/598x420/1/19/33/73/Images-al--atoires/sahel-enlevements-otages-occidento-IDe.jpg

ملحق رقم 10

جدول يوضح : موقع المجموعات الإثنية في نيجيريا

الدول حسب المناطق	الوجود النسبي لبعض مجموعات الأغلبية الاثنية	مجموعات الأقلية الاثنية
الشمال الغربي		*54*
Sokoto, Kebbi + Zamfara (Old Sokoto)	Hausa	12
Katsina	Hausa	1
Kano + Jigawa (old Kano)	Hausa	9
Kaduna	Hausa	32
الوسط الشمالي		*123*
Old Kwara (+ some parts of Kogi)	Yoruba, Hausa	20
Old Niger	Hausa	19
Old Benue (+ some parts of present Kogi)	Hausa	12
Plateau + Nassarawa (Old Plateau)	Hausa	72
الشمال الشرقي		*205*
Borno + Yobe (old Borno)	-	29
Adamawa + Taraba (old Gongola)	Hausa	112
Bauchi + Gombe (old Bauchi)	Hausa	64
الجنوب الغربي		*4*
Oyo + Osun (Old Oyo)	Yoruba	-
Ekiti + Ondo (Old Ondo)	Yoruba	2
Ogun	Yoruba	-
Lagos	Yoruba	2
أقصى الجنوب		*59*
Edo + Delta (old Bendel)	Igbo	13
Rivers + Bayelsa (Old River)	Igbo	10
Akwa Ibom	-	7
Cross River	-	29
الجنوب الشرقي		1
Anambra, Enugu + Ebonyi (Old Anambra)	Igbo	1
Imo + Abia (Old Imo)	Igbo	-

Source: Abdul Raufu Mustapha,"Ethnic Minority Groups In Nigeria, ***www.unhchr.ch/Huridocda/.../0/.../G0314157.doc***" (12-16 May 2003), p.p 1-23.

ملحق رقم 11

جداول توضح المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية للحكومة النيجيرية

جدول المساعدات المالية والعسكرية من سنة 1999-2002

	FY 1999 Actual	FY 2000 Actual	FY 2001 Actual	FY 2002 Actual
FMS Agreements	271	3,180	6,738	8,498
FM Construction Sales Agreements				976
FMS Deliveries	2	43	3,132	3,761
FM Construction Sales Deliveries				
FMF		10,000	10,000	6,000
CS Licensed		2	58	8
IMET Deliveries	90	525	663	750
IMET Number of Students	7	115	23	204

جدول يوضح المساعدات المالية والعسكرية من 2003-2006

	FY 2003 Actual	FY 2004 Actual	FY 2005 Actual	FY 2006 Actual
FMS Agreements	6,672	4,622	2,318	253
FM Construction Sales Agreements				
FMS Deliveries	3,181	3,330	6,849	3,002
FM Construction Sales Deliveries		44	38	7
FMF				1,065
CS Licensed	1,502	6	2,509	2,858
IMET Deliveries	96			926
IMET Number of Students	6			98

جدول المساعدات يوضح المالية والعسكرية من سنة 2007-2010

	FY 2007 Actual	FY 2008 Actual	FY 2009 Est.	FY 2010 Request
FMS Agreements	724	285	NA	NA
FM Construction Sales Agreements			NA	NA
FMS Deliveries	4,025	564	NA	NA
FM Construction Sales Deliveries	2		NA	NA
FMF	1,200	1,339	1,350	1,350
CS Licensed	3,631		NA	NA
IMET Deliveries	695	812	850	1,100
IMET Number of Students	62	35	NA	NA

Source :A group of researchers, "U.S military involvement in nigeria ,"**africa security reaserch project** .(septembre, 2009), p.p1-37.

Abbreviations:
CS = Commercial Sales
Est. = Estimate
FM = Foreign Military
FMF = Foreign Military Financin